مصلحة الضرائب المصرية
قطاع الموارد البشرية
الإدارة المركزية لإدارة وتنمية المواهب
إدارة المادة العلمية

التحليل المالى لأغراض الفحص الضريبي

(الجزء الأول)

إعـــــــداد
د/ منى محفوظ عمر محمد
مصلحة الضرائب المصرية

تقديم

فى ضـوء توجيهـات السـيد الأسـتاذ الـدكتور / وزيـر الماليـة وفى إطـار التعـاون مـع الـدول الشـقيقة والصديقة ،وفى ضوء الاهتمام بالعنصر البشرى وعملا على تبادل الخبرات بين الدول الافريقية فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات الفنية والإدارية لمواكبة التغيرات الجوهرية والسريعة على المستوى العالمي .

وحرصاً منا على تطوير مهارات العاملين في المجال الضريبي يسعدنا تقديم هذا الإصدار من التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي (خاص بديوان الضرائب بالسودان) .

واسأل الله التوفيق للجميع ،،،

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

" مختار توفيق "

تقديم

استكمالا لمسيرة التطوير الدائم والتعاون المثمر الذي يتم في كافة مجالات العمل مع الدول الصديقة والشقيقة وبناءً على توجيهات السيد الأستاذ / رئيس مصلحة الضرائب المصرية للعمل على تطوير المواد العلمية فنياً وإداريا .

يسعدنا أن نقدم هذا الإصدار الجديد من التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي (خاص بديوان الضرائب بالسودان) .

وإذ يتمنى قطاع الموارد البشرية أن يكون مرشداً وعوناً لجميع العاملين في المجال الضريبي على مستوى الشرق الاوسط وافريقيا .

وفقنا الله جميعاً الى ما فيه الخير ،،،

رئيس قطاع الموارد البشرية

" طلعت طلحة "

تقديم

تحرص الإدارة المركزية لإدارة وتنمية المواهب على دعم وتطوير التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة ، وذلك على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالمصلحة لمواكبة المتغيرات العالمية ومسايرتها بأعلى كفاءة على المستوى التخصصي والإداري

وانطلاقاً من ذلك يسعدنا تقديم الإصدار الجديد لبرنامج التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي وفقاً لإحدث القوانين الضريبية وتعديلاتها ولائحتها التنفيذية وتعديلاتها (خاص بديوان الضرائب بالسودان) إيماناً منا بضرورة تبادل الخبرات العملية لجميع العاملين بالحقل الضريبي .

مع أطيب الأمنيات بدوام التوفيق ،،،

رئيس الإدارة المركزية لادارة وتنمية المواهب

" حامد عقل"

شكر وتقدير

يسعد إدارة المادة العلمية بالإدارة المركزية لإدارة وتنمية المواهب أن تتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لكل من ساهم وشارك الإدارة في إعداد وتطوير التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي (خاص بديوان الضرائب بالسودان) ، وعلى كل ما بذلوه من جهد في سبيل إخراج هذا الكتاب وفقاً لأحدث القوانين الصادرة في هذا الخصوص .

فريق المادة العلمية

د/ أحمد فتحي

مقدمة

النقطة الرئيسية الأولى : الإطار العام للتحليل المالي

- مفهوم التحليل المالي
- أهمية التحليل المالي
- مصادر معلومات التحليل المالي
  - التقارير والقوائم المالية
  - أهمية القوائم المالية
  - أنواع القوائم المالية

النقطة الرئيسية الثانية : مجالات التحليل المالي

النقطة الرئيسية الثالثة : مقومات التحليل المالي

النقطة الرئيسية الرابعة : محددات التحليل المالي

النقطة الرئيسية الخامسة : الجهات المستفيدة من التحليل المالي

النقطة الرئيسية السادسة : أنواع التحليل المالي

النقطة الرئيسية السابعة : قراءة وتحليل القوائم المالية

- قائمة الدخل
  - مفهوم وأهمية وبنود قائمة الدخل
  - التحليل الأفقي والرأسي لقائمة الدخل
- قائمة المركز المالي
  - مفهوم وأهمية وبنود قائمة المركز المالي
  - التحليل الأفقي والرأسي لقائمة المركز المالي
- قائمة التدفقات النقدية
  - مفهوم وأهمية وبنود قائمة التدفقات النقدية
  - التحليل الأفقي والرأسي لقائمة التدفقات النقدية
- قائمة التغيير في حقوق الملكية
  - مفهوم وأهمية وبنود قائمة التغير في حقوق الملكية

- **تحليل قائمة التغير في حقوق الملكية**

النقطة الرئيسية الثامنة: النسب المالية

مقدمة

ينتج من ممارسة الشركات لنشاطاتها بيانات مالية ضخمة ومتعددة تستخدم كمدخلات في النظام المحاسبي للمنشأة ليتم حصرها وتصنيفها وتوجيهها نحو الحسابات المتعلقة ثم تبويبها وعرضها في صورة قوائم مالية تلخص نتيجة أعمال المنشأة عن فترة معينة وتصور مركزها المالي بتاريخ معين ثم تقديمها لذوي العلاقة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعاملهم مع المنشأة. ولما كانت تلك القوائم تحتوي على قدر هائل من المعلومات الظاهرة واللازمة لاتخاذ القرارات فإن عملية تحليل البيانات المالية تصبح ضرورية لاستخراج المعلومات التي تساعد ذوي العلاقة بالمشروع في تخطيطهم وتقييمهم لعمليات المشروع وفي إجابتهم على كثير من الأسئلة التي تدور في أذهانهم والتي يعتمدون على إجاباتها في اتخاذ قراراتهم :

- هل المشروع مربح ؟
- هل يعمل بكفاءة ؟
- هل يستطيع تنفيذ خططه ؟

وهل يستطيع الوفاء بالتزاماته المستقبلية في الوقت المحدد ؟ (الأمد القصير --- المتوسط ---- الطويل) وعليه فإن عملية تحليل البيانات المالية مهمة وضرورية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمشروع ،إذ تعتبر جزءً سابقا لاتخاذ القرارات بخدمتها لعملية التخطيط المالي وجزءً لاحقا لاتخاذ القرارات بخدمتها لعمليات التقييم والرقابة والمتابعة.

فالبيانات المالية التي تصدرها المنشأة هي المادة الخام التي نستخدمها في التحليل المالي واحتساب المؤشرات ذات الدلالة التي تساعد متخذو القرار في الوصول الى استنتاجات حول المنشأة ويمكن استخدام هذه المؤشرات لاستقاء السير المستقبلي لتلك المنشأة.

بعبارة أخرى التحليل المالي هو تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية إلى كم أقل من المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرارات وهو أيضا دراسة البيانات المالية دراسة مفصلة للارتباطات بين هذه البيانات المالية والعمل على تفسيرها وإظهار نقاط القوة والضعف في السياسات المالية الإنتاجية والبيعية.

ففي كل القطاعات ينبغي الاستفادة القصوى من كافة المعلومات الرقمية المتاحة إدارتها، والمختزنة عبر سنوات طويلة من الأداء ، تلك المعلومات جميعها متاحة ضمن التقارير السنوية للمنشآت.

النقطة الرئيسية الأولى: الإطار العام للتحليل المالي

ويتناول هذا الإطار مفهوم التحليل المالي وأهميته ومصادر المعلومات للقيام بالتحليل المالي وذلك كما يلى:-

مفهوم التحليل المالي

عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون علية نتائج المنشأة في المستقبل.

ويتضمن التحليل المالي تفسير القوائم المالية المنشورة وفهما (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخري إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة .

ويساعد التحليل المالي في:

- تشخيص للوضع المالي للمنشأة من حيث التوازن المالي .
- تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلي أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

أهمية التحليل المالـــــــي

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم ، والتغيرات التي تطرأ علي هذه العناصر في فترة زمنية محددة ،أو فترات زمنية متعددة :إضافة إلي توضيح حجم هذا التغير علي الهيكل المالي العام للمنشأة ، ويمكن تفصيل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- تحديد القدرة الائتمانية للمنشأة.
- تحديد القدرة الإيرادية للمنشأة (وتحديد مدي كفاءة النشاط الذي تقوم به المنشأة)
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للمنشأة
- تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي
- تحديد قيمة المنشأة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للمنشأة
- تحديد هيكل التكاليف في المنشأة
- تقييم أداء الإدارة العليا
- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلة للمنشأة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات0
- تحديد القيمة العادلة لأسهم المنشأة

مصادر معلومات التحليل المالي

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .

2. تقرير مراجع الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .
5. الصحف والمجالات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .

التقارير والقوائم المالية

التقارير المالية بيان سنوي يصدر عن المنشأة يوضح نتائج عملياتها في نهاية الفترة المالية،،ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية وتعتبر القوائم المالية عصب التقارير المالية فهي المصدر الرئيسي للمعلومات المالية عن نتائج نشاط المنشأة خلال الفترة المالية.

وتعتبر القوائم المالية وسيلة اتصال بين المنشأة ومستخدميها لتوصيل معلومات قياس الأحداث المالية التي تعدها المنشأة

أهمية القوائم المالية

- القوائم الماليّة مهمة للإدارة؛ وذلك بسبب قدرتها على تقييم المراكز المتنوعة للتكلفة؛ حيث تُساعد الإدارة في تطبيق الرقابة على التكاليف، وتحديد طبيعة العمل الذي سيُطبق مستقبلاً.

- يهتمّ الدائنون بمتابعة القوائم الماليّة؛ وخصوصاً الذين تترتب عليهم دفعات قصيرة الأجل، وتُدفع هذه التزامات من الأصول المتداولة، كما تُساعدهم القوائم المالية في حساب نسبة السيولة الماليّة؛ من أجل تقييم الوضع المالي الحالي.
- تُعدّ القوائم الماليّة مهمة للمصارف؛ حيث يسعى المصرف إلى التأكد من أمان المبالغ الماليّة المُقترضة منه، وتحديد مدى قدرة العملاء على سداد قيمة الفوائد المُترتبة عليها بشكل منتظم؛ لذلك يستخدم المصرف القوائم الماليّة لتفعيل الرقابة على الخُطط، وتحديد كمية الأوراق الماليّة، وبيان الأرباح والخسائر.
- تستخدم الحكومات القوائم الماليّة؛ وذلك لتستطيع تحديد قيمة الضرائب المترتبة على المنشآت في قطاع الأعمال، كما توفر هذه القوائم معلومات عن مدى تقيد المنشآت بالأنظمة والقوانين، وتساعد على دراسة الحالة الاقتصاديّة الخاصة بالدولة.

أنواع القوائم المالية

تُشكّل القوائم الماليّة مجموعة من الأنواع وهي:-

- **قائمة المركز المالي** :هي قائمة تساهم ببيان وتوضيح المركز الماليّ للمنشأة حتى تاريخ إعدادها، وتحتوي على معلومات عن مجموعة من التصنيفات التي تُشكّلها، وهي الأصول والالتزامات ، وحقوق الملكيّة، ويعتمد عرض مكونات هذه القائمة على نسب السيولة الماليّة

الخاصة بكل منها؛ حيث تظهر التصنيفات الأكثر سيولة بالبداية، وتُعدّ هذه القائمة من القوائم الماليّة الرئيسيّة في بيئة العمل.

- **قائمة الدخل:** هي عبارة عن تقرير يُساهم بتوضيح طبيعة الأداء الماليّ الخاص بالمنشأة أثناء السنة الماليّة، وتبدأ قائمة الدخل بالمبيعات التي تُطرح من المصاريف المترتبة خلال السنة؛ وذلك من أجل الوصول إلى صافي الخسارة أو الربح.
- **قائمة التدفقات النقديّة :** بيان يحتوي على كافة التدفقات النقديّة الصادرة والواردة الخاصة بالمنشأة، والمرتبطة مع الفترة الزمنيّة الظاهرة في هذه القائمة، وتُصنف التدفقات النقديّة إلى: النشاطات التمويليّة، والنشاطات الاستثماريّة، والنشاطات التشغيليّة.
- **قائمة حقوق الملكيّة:** هي من التقارير الماليّة التي تحتوي على كافة التغيرات الخاصة بحقوق الملكيّة، مثل عمليات شراء وبيع الأسهم، والأرباح والخسائر الماليّة، والأرباح المترتبة على الأسهم الصادرة، وعادةً لا تستخدم هذه القائمة الماليّة عند إصدار القوائم داخل بيئة عمل المنشأة؛ لأن البيانات الماليّة الواردة فيها لا تُشكل فائدة كبيرة للإدارة.
- **إيضاحات البيانات المالية** وتتضمن نبذة عن تأسيس المنشأة ونشاطها، السياسات المحاسبية تفاصيل بنود القوائم المالية، توضيح للأمور الهامة التي حدثت بعد تاريخ البيانات.

النقطة الرئيسية الثانية: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في المجالات التالية ا:

1- التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرضين بهدف التعرف على الإخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .

2- التحليل الاستثماري:

يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات ؛حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما إن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة الى قياس ربحية وسيولة المنشأة. ويركز هذا التحليل على:

- العائد على الاستثمار.
- هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر الطويلة الأجل).
- مديونية المنشأة على المدى الطويل.
- مديونية المنشأة على المدى القصير (السيولة).

3- تحليل الاندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

4- التخطيط المالي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإرادات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل .

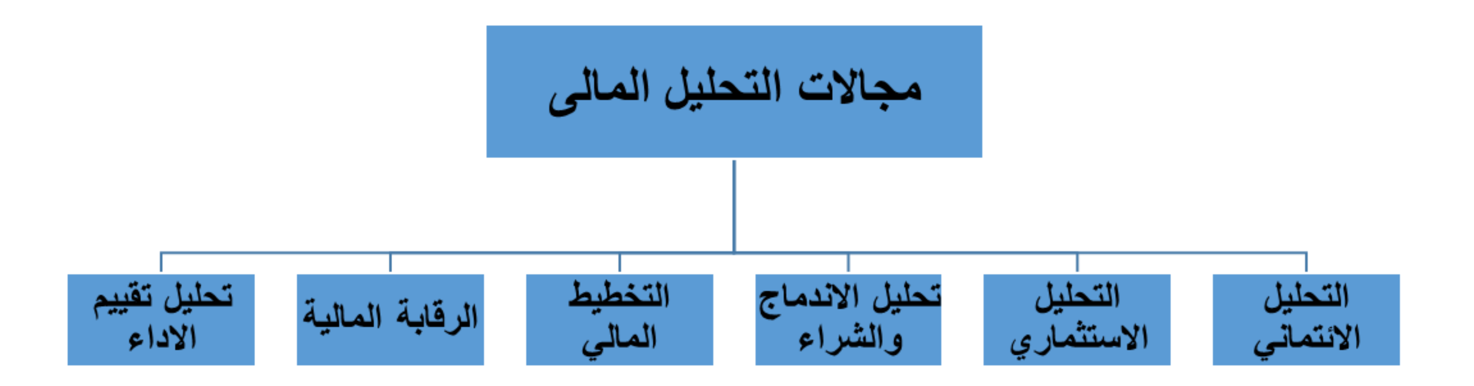
5- الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بانها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

6- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الأصول.

ويوضح الشكل التالي مجالات التحليل المالي:



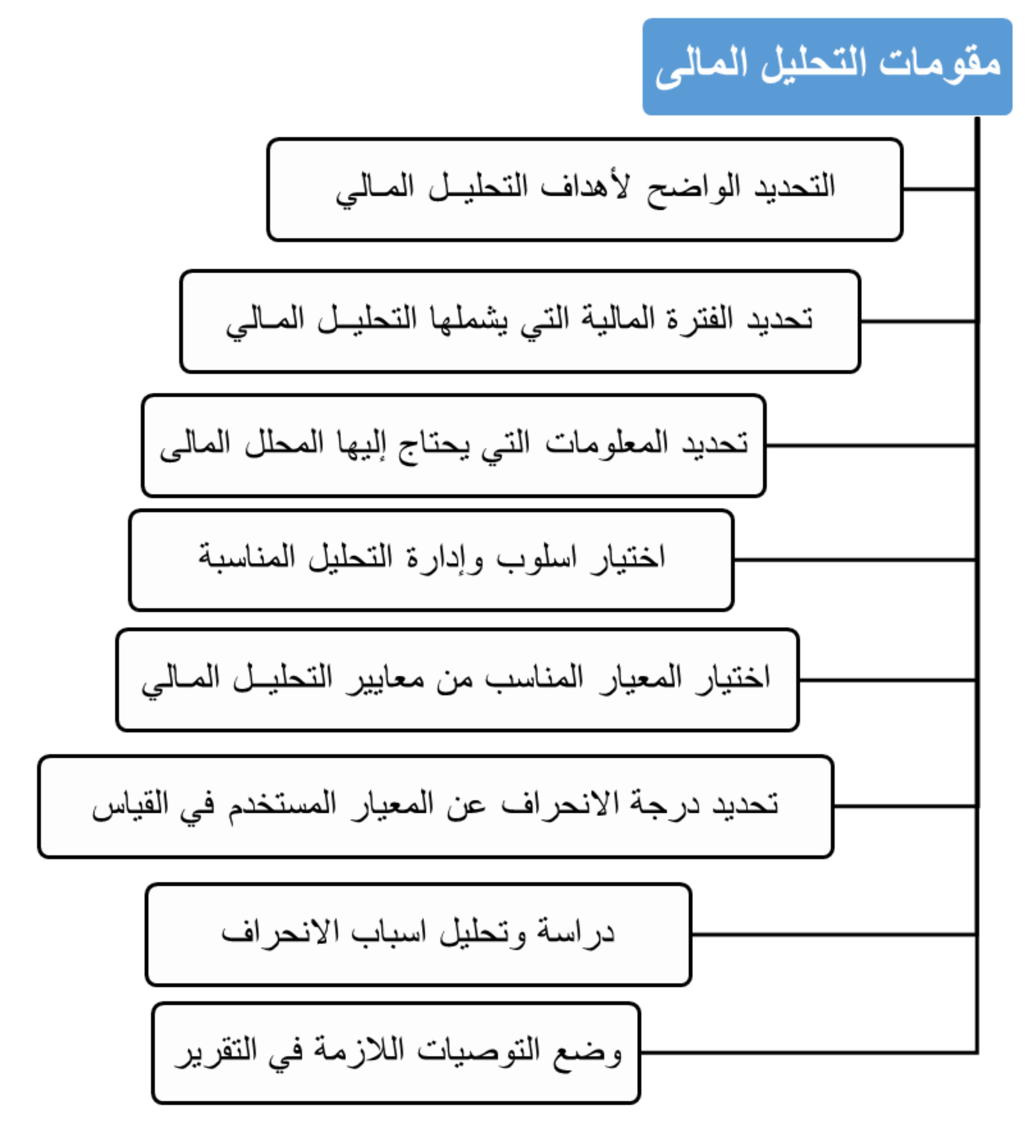
شكل يوضح مجالات التحليل المالي

النقطة الرئيسية الثالثة: مقومات التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية ، ويستند إلي مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه علي النحو التالي :-

- التحديد الواضح لأهداف التحليـل المـالي ، وتتفاوت الأهداف من فئـة الـي أخـري وبصـفة عامـة يمكن تحديد الهدف علي ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدي المنشأة .
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليـل المـالي : وتـوفير بيانـات ماليـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا لسنوات متتاليـة ، حيـث أن القـوائم الماليـة لسـنة واحـدة قـد لا تكـون كافيـة للحصـول منهـا علـي المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم علي قدراتها وإمكانيات العميل.
- تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول الي أهدافه ويمكن للمحلل الحصول عليها مـن القوائم المالية للشـركة المنشـورة وغيـر المنشـورة ، وتقريـر مراقـب الحسـابات وتقـارير مجلـس الإدارة ، والمعلومات من الصـحف الاقتصـادية أو المكاتـب الاستشـارية . وربمـا يحتـاج المحلـل المالي في هذه المرحلة إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المستهدفة.
- اختيار أسلوب وإدارة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة ؛ بحيث يبدأ المحلل المالي فورا بعد حصوله علي المعلومات المناسـبة والكافيـة لعمليـة التحليـل فـي تحديـد أداة التحليـــل المــالي لاستخراج المعلومات ، سواء كانت تحليل مؤشرات أو تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارن.
- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليـــل المــالي لاسـتخدامه فـي قيـاس النتـائج ، سـواء كـان معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليـل المـالي فمثلا قياس السـيولة يكـون بمتوسـط لنسـبة التداول بقيمة 1،2 أو معيار نشاط خاص ودراسة مؤشـراته مقارنتهـا بنتـائج التحليـل ، أو معيـار اتجاهي بمقارنه حركه أداة التحليل خلال الفتـرة الزمنيـة ، أو معيـار مسـتهدف مـن خـلال تحديـد نسب معينه للوصول إليها.
- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس ،بمعني تحديد الفروقات التي تظهـر بـين النتائج الفعلية والمعيار الذي اختاره المحلل، وهو ما يمثل استعمال المعلومات التـي تـوفرت لـدي المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة نحو قيمة الانحراف ومعناه ودرجة خطورتها .
- دراسة وتحليل أسباب الانحراف ، وهي رحلة اهم مراحـل التحليـل وتطلـب الفهـم العميـق لنتـائج التحليـل المـالي بتمعن ودون أي تحيز وبمراعاة كاملة لعلاقات الأرقام ومعانيها .
- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليـل المــالي : وهي المرحلة الختامية المكملة للتحليل المـالي مـن خـلال صـياغة تقريـر بتحليـل النتـائج ووضـع التوصيات استنادا إليها والي خبرة المحلل المالي في قطاع نشاط المنشأة.

ويوضح الشكل التالي مقومات التحليل المالي



شكل يوضح مقومات التحليل المالي

النقطة الرئيسية الرابعة: محددات التحليل المالي

على الرغم من أن التحليل المالي يهتم أساسا بدراسة العلاقات بين البنود التـي تشـتمل عليهـا القـوائم المالية وتحليل اتجاهات هذه العلاقات، وعلى الرغم من أهمية التحليـل المـالي فـي تقـديم المسـاعدة فـي اتخاذ القرارات السليمة للأطراف المستفيدة من التحليل، إلا أن هناك بعض المحددات لاستخدام التحليـل المالي كأساس لهذه القرارات، ومن أهم هذه المحددات:

1- تعدد نشاط المنشآت في أنشطة اقتصادية مختلفة يُعقد من إمكانية عقد المقارنـات مع متوسط الصناعة أو المنشآت المماثلة.

2- التحليـل المـالي لـيس غايـة فـي حـد ذاتـه، أنـه يعطـي مؤشـرات واتجاهـات، وتبقـى عمليـة إعطـاء التفسيرات والحلول لمن يقوم بعملية التحليل والظروف المحيطة به.

3- أن القوائم المالية لا تشمل بعض المتغيرات التي تؤثر في المركـز المـالي كالسـمعة الجيـدة للقـائمين بأنشطتها الاقتصـادية.

4- كميـة ونوعيـة المعلومـات المتاحـة ممـا لـه التـأثير المباشـر فـي نتيجـة التحليـل إذ كلمـا قلـت كميـة المعلومات وثار الشك حول نوعيتها كان المحلل في موقف يصعب معه الوصول الى قرار حازم.

5- تؤثر طريقة المعالجة المحاسبية في صافي الأربـاح والخسـائر للمؤسسـة، فقد تختلـف النتـائج علـى أساس اختلاف طريق الاستهلاك أو طرائق تقدير المخزون مثلاً.

6- يتم إعداد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، ومن ثم فإن لمعدلات التضخم أثر كبير في دقة التحليل المالي.

7- اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت يترتب عليه إضعاف نتائج مقارنات البيانات المالية لتلك المنشآت.

8- سهولة التلاعب بالنسب المالية التقليدية ودفعها في الاتجاه الذى تريده الإدارة وخاصة قبل حلول تاريخ إعداد القوائم المالية وهو ما يعرف بتجميل المعلومات المحاسبية0

النقطة الرئيسية الخامسة: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة ، والمهتمة بمعلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تحديد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي بما يلي:

أ- إدارة المنشأة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضـها علـى مـالكي الوحدة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها ، إذا يعتبر التحليـل المـالي أداة من أجل :

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد، وكذلك السياسات الإدارية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

تقوم إدارة المنشأة بأعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض التالية :

1- قياس سيولة المنشأة.
2- قياس ربحية المنشأة.
3- تقييم كفاءة المنشأة وإدارة أصولها وخصومها .
4- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها .
5- معرفة مركز المنشأة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع .

ب- المستثمرون:

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية :

1- قدرة المنشأة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الإيرادية للمنشأة.

2- معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي .
3- تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلائم مع رغباتهم .

جـ- المقرضون:

كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درج ربحية المنشأة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الأجل .

- الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.
- الديون قصيرة الأجل : إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل ، والمركز النقدي، والسيولة في الوحدة.

د- الجهات الرسمية:

تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية :

1- لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة.
2- لأغراض التسعير لإنتاج المنشأة أو خدماتها.
3- لأغراض متابعة نمو تطور المنشأة وخاصة الصناعية منها .

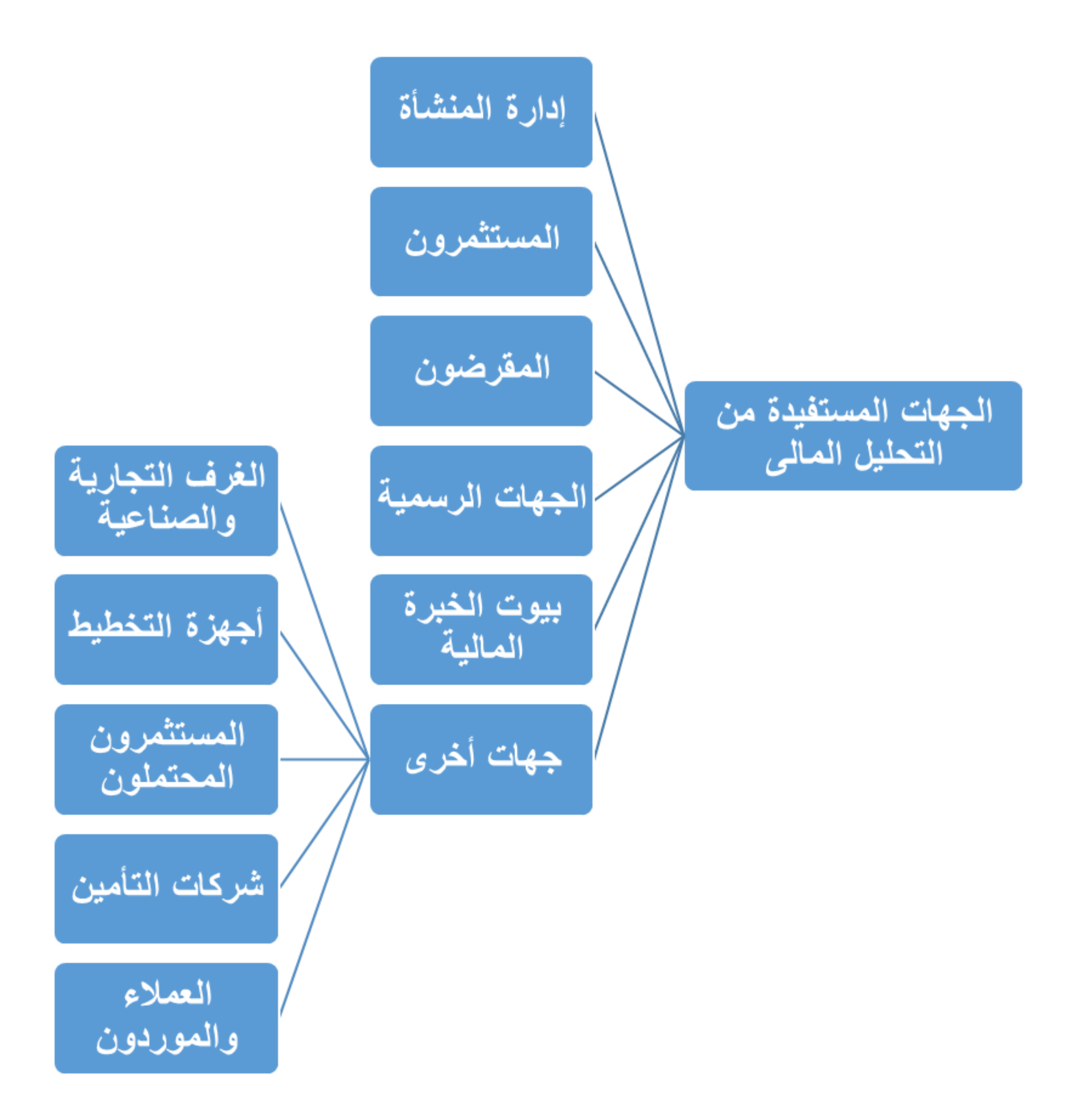
هـ - بيوت الخبرة المالية :

هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.

و- جهات أخرى :

- **الغرف التجارية والصناعية** : حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.
- **أجهزة التخطيط** : وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي.
- **المستثمرون المحتملون** : لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.
- **شركات التأمين** : في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.
- **العملاء والموردون** .

ويوضح الشكل التالي الجهات المستفيدة من التحليل المالي



شكل يوضح الجهات المستفيدة من التحليل المالي

النقطة الرئيسية السادسة: أنواع التحليل المالي

- **التحليل الأفقي :** يركّز التحليل الأفقي على دراسة التغيّرات التي تطرأ على عناصر القائمة المالية خلال فترة مالية معينة، وكما تعتبر المبالغ ونسب التغيرات الطارئة محل اهتمام المدقق المالي الذي يحتاج عند استخدامه لهذه الأداة المقارنة لتساعده في قياس نسب التغيرات الّتي طرأت على العناصر ومبالغها وبالتالي الكشف عن نتيجة التحليل والتغيرات.
- **التحليل الرأسي :**يعرف أيضاً بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، وهو تلك الأداة الّتي تركز كل اهتمامها على قياس نسبة تأثير ووجود كل عنصر من العناصر التي تحتويها القائمة

المالية في القيمة الأساسية في القائمة ذاتها، والتي تستخدم كأسلوب أساسي لقياس التوزيع النسبي لما تحتويه القائمة الماليّة من عناصر.

- **تحليل النسب المالية :** هي الأداة الأهم بين أدوات التحليل المالي، والأكثر استخداماً ، وتركز هذه الأداة على الاعتماد على النسب المالية لقياس العلاقات بين عناصر القوائم المالية وقيمها.

النقطة الرئيسية السابعة: قراءة وتحليل القوائم المالية

يحتاج العديد من الأطراف إلى قراءة القوائم المالية وفهم الأرقام الواردة بها لتقيم أداء المنشأة. ولكل طرف من هذه الأطراف زاوية متعلقة به للحكم على أداء المنشأة، وأثر ذلك في اتخاذه لقرارته فالمدير يحتاج لمعرفة أثر قراراته على نتائج أعمال المنشأة، والمستثمر يعد دراسة جدوى لتقييم أدائه وتحليل أداء المنافسين، وأصحاب الأسهم يرغبون في معرفة القيمة الحقيقية لسهم المنشأة وتوقع القيمة المستقبلية0

تحتوي القوائم المالية على العديد من الأرقام التي تهم الفئات المختلفة التي تقرأ هذه القوائم. الهدف من شرح هذه القوائم هنا أن تتمكن من فهم الأرقام الأساسية في كل قائمة وما تعنيه وكيفية الاستفادة منها يوجد أربعة أنواع من القوائم مالية وهذه القوائم متكاملة بمعنى أن كل منها يوضح جانبا من المعلومات التي نريد أن نعرفها عن المنشأة.

قائمة الدخل

تهدف إلى قياس نتيجة عمليات المنشأة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المنشأة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المنشأة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمنشأة دخول أخرى غير المبيعات ، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية ، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المنشأة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمة الدخل تحدد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل ، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المنشأة على الفترات الزمنية ذات العلاقة.

أهمية قائمة الدخل

من أهم أهداف المحاسبة معرفة الدخل الصافي المتحقق من المنشأة خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار ، لأن تعرّف الدخل ضروري في المجالات التالية :

أ - تمكين المالكين من تعرّف نتائج استثماراتهم.

ب - تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المنشأة وضمان أموالهم.
جـ - تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.
د - تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات.

ويتم عرض قائمة الدخل كما يلى:-

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31

البيـــــــــــــــان	سنة 2015	سنة 2014
إيرادات المبيعات **يخصم تكلفة المبيعات** **مجمل الربح** **إيرادات أخرى**		
مصروفات البيع والتوزيع **المصروفات الإدارية والعمومية**		
مصروفات تمويلية **الأرباح قبل الضرائب** **ضريبة الدخل**		
صافي الربح بعد الضريبة		

وتتكون قائمة الدخل من العناصر التالية:

▪المبيعات أو الإيرادات:

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات المنشأة الأساسية، وللوصول إلى صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية :

أ - مردودات المبيعات.

ب- الخصم المسموح به.

▪ تكلفة المبيعات

وتتكون من التكلفة المرتبطة بالوحدات المباعة ، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية ، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع .

وتظهر تكلفة البضاعة (للمنشأة التجارية) كما يلـي :

بضاعة أول المدة	×××
+ مشتريات	
البضاعة المتاحة للبيع	×××
- بضاعة آخر المدة	×××
تكلفة المبيعات	×××

أما المنشآت الصناعية ، فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشبه في طبيعتها البضاعة المشتراة في المشروعات التجارية ، وتظهر تكلفة البضاعة المصنعة على النحو التالي :

البيـــــــــان	**تكلفة البضاعة المصنعة للفترة المنتهية في 12/31/ 20**
أ - مواد خام :	
مواد خام أول المدة	×××
+ مشتريات مواد خام	×××
مواد خام متاحة للاستعمال	×××
- مواد خام في نهاية المدة	×××
تكلفة المواد الخام	×××
ب - عمل مباشر	×××
جـ - مصروفات صناعية غير مباشرة	
عمل غير مباشر	×××
مواد غير مباشرة	×××
صيانة ، تأمين ، متفرقة	×××
استهلاك المصنع	×××
مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة	×××
+ بضاعة تحت التصنيع / أول المدة	×××
- بضاعة تحت التصنيع / آخر المدة	×××
د - التغير في البضاعة تحت التصنيع	×××
كلفة البضاعة المصنعة (أ + ب + ج + د)	×××

وبعد احتساب تكلفة البضاعة المصنعة ، يتم احتساب تكلفة المبيعات بنفس الطريقة المطبقة في المنشآت التجارية ، وذلك كالتالي :

البيـــــــــان	تكلفة المبيعات
تكلفة البضاعة المصنعة	×××
+ بضـــاعة جـــاهزة أول المدة	×××
- بضاعة جاهزة آخر المدة	×××
تكلفة البضاعة المباعة	×××

▪**مجمل الربح**

هو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها .

▪ **مصروفات التشغيل**

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع ، وتتضمن رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض .

- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الاتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية .

▪**الإيرادات والمصروفات الأخرى**

وتشمل الأرباح المتحققة من العمولات فوائد الأرصدة والودائع ، والأرباح من الاستثمارات، و الإيجارات ؛ أما المصاريف الأخرى ، فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى .

▪ **أرباح أو خسائر غير عادية**

ويتم عرض هذا البند بشكل مستقل في قائمة الدخل ، ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً :

أ - أن يكون غير عادي في طبيعته.

ب – غير متكرر في حدوثه.

جـ – له أهمية نسبية.

التحليل الأفقي لقائمة الدخل :

يمكن المقارنة بين قوائم الدخل للمنشأة بطريقتين:-

أ - المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بنفس التسلسل لتحقيق ما يلي :

- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها.

- تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير.
- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند.

ويتم ذلك على النحو التالي:

1- حساب كمية التغير= قيمة العنصر في سنة المقارنة - قيمة العنصر في سنة الأساس

2- نسبة التغير= $\frac{\text{قيمة التغير}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$

حالة عملية

كانت قائمة الدخل لشركة أبناء الهدى التجارية خلال السنوات 2014/2013 كما يلى:

البيـــــــــــــــــان	سنة 2014	سنة 2013
صافي المبيعات	30000	25000
تكلفة المبيعات	(18400)	(16000)
مجمل الربح	11600	9000
مصروفات بيع وتوزيع	(4100)	(3500)
مصروفات إدارية	(1000)	(1000)
صافي الربح قبل الضريبة	6500	4500
ضريبة	3300	2300
صافي الربح	3200	2200

المطلوب:-

- تحديد كمية التغير في كل بند.
- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند.

الحـــــل

البيـــــــــــــان	سنة 2012	سنة 2011	مقدار التغير	الأهمية النسبية للتغير
صافي المبيعات	25000	30000	5000	%(17)
تكلفة المبيعات	(18400)	(16000)	2400	%15
مجمل الربح	6600	14000	7400	%(53)
مصروفات بيع وتوزيع	(4100)	(3500)	600	%17
مصروفات إدارية	(1000)	(1000)	-	صفر
صافي الربح	1500	9500	8000	%(84)

الشرح والتحليل:-

يتضح من النتائج انخفاض قيمة المبيعات بنسبة 17% على الرغم من زيادة تكلفة المبيعات بنسبة 15%،وهذا يعد مؤشراً على وجود خلل في بندى المبيعات أو تكلفة المبيعات أو كلاهما ويتطلب من الفاحص التعرف على أسباب ذلك الخلل من خلال الآتي:-

1- فحص المبيعات:- يتم مع مراعاة التحقق من الآتي:-

- عدم وجود صور فواتير بيع منزوعة من دفتر فواتير البيع.
- وجود أصل وصورة فواتير البيع الملغاة.
- صحة مردودات المبيعات بالرجوع إلى دفتر المخازن وكارت الصنف.
- تتبع بعض الأصناف بكارت الصنف ومقارنتها بفواتير المبيعات.
- التحقق من عدم انخفاض أسعار بيع المنتجات وعدم وجود إسقاط في إيرادات المبيعات أو وجود تعاملات مع أشخاص مرتبطة.
- وجود مسحوبات للاستخدام الشخصي أو الخاص.

2 - فحص تكلفة المبيعات:- ويشتمل على الآتي:-

- الاطلاع على فواتير المشتريات والتحقق أنها باسم المنشأة وأن الأصناف الواردة بها من الأصناف التي تتعامل بها المنشاة، والتحقق من فصل ضريبة الدخل في بند مستقل وأنه قد تم توجيها إلى حساب مصلحة ضرائب المبيعات.

- استيفاء الفاتورة من النواحي الشكلية والقانونية من حيث اسم الجهة الصادر منها الفاتورة ورقم التسجيل الضريبي الخاص به وعنوانه
- التحقق من عدم إثبات فواتير مشتريات وهمية
- التحقق من عدم تسجيل فاتورة الشراء أكثر من مرة
- إدراج الكميات المشتراة في بطاقة الصنف وأنها قد أثرت في إيرادات المنشأة أو مخزون أخر المدة
- التحقق من صحة مخزون أخر المدة سواء من حيث القيمة والكمية وأنه لم يطرأ أي تغيير على سياسة تسعير المخزون.

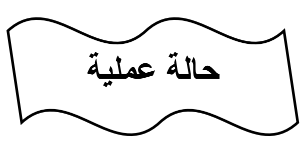
التحقق من أن قيمة مخزون أول المدة الداخلة في معادلة تكلفة المبيعات هو نفسه مخزون أخر المدة عن السنة السابقة المعتمد ضريبياً من قبل المأمورية.

ب- المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات

تتم المقارنة بين قوائم الدخل لنفس المنشأة لعدة سنوات من أجل معرفة اتجاه أداء المنشأة على مدى فترة محددة من الزمن ،واتجاه المبيعات ،وتكلفة المبيعات الأرباح وكذلك المصروفات وعادة تتراوح الفترة الزمنية المحددة بين خمس سنوات إلى عشر سنوات ليكون الاتجاه أكثر دلالة.

ويتم ذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة الاتجاه} = \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$



كانت قائمة الدخل لشركة السبيل التجارية خلال السنوات 2014/2012 كما يلى:-

البيـــــــان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي المبيعات	30000	32700	34500	35100	36900	62300
تكلفة المبيعات	(16500)	(18966)	(20700)	(21762)	(22140)	(45380)
مجمل الربح	13500	13734	13800	13338	14760	16920
مصروفات البيع	(3900)	(4251)	(3795)	(3861)	(2952)	(2952)
مصروفات إدارية وعمومية	(1800)	(1962)	(2070)	(1755)	(1845)	(2115)
إهلاك	(1200)	(1308)	(1380)	(1404)	(1476)	(1692)
إجمالي المصروفات	6900	7521	7245	7020	6273	6759
صافى الربح	6600	6213	6555	6318	8487	10161

المطلوب:-

تحليل البيانات الواردة في قوائم الدخل المقارنة باستخدام وسيلة اتجاه النسب المئوية

علماً بأن :- سنة الأساس 2012

الحل

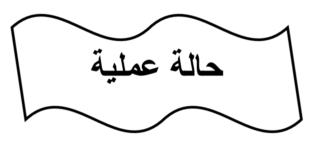
البيـــــــــان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي المبيعات	%100	%109	%115	%117	%123	%208
تكلفة المبيعات	%100	%115	%125	%132	%134	%275
مجمل الربح	%100	%102	%102	%99	%109	%293
مصروفات البيع	%100	%109	%97	%99	%75	%76
مصروفات إدارية وعمومية	%100	%109	%115	%98	%102	%118
إهلاك	%100	%109	%115	%117	%123	%141
إجمالي المصروفات	%100	%109	%105	%101	%90	%98
صافى الربح	%100	%94	%99	%95	%128	%154

يلاحظ أن اتجاه المبيعات تصاعدياً عن السنوات من 2015/2010،وكذلك تكلفة المبيعات تتناسب زيادتها مع زيادة قيمة المبيعات خلال السنوات 2014/2010، غير أن زيادة قيمة المبيعات عن سنة 2015 والتي بلغت 208% أقل من الزيادة الغير طبيعية في تكلفة المبيعات والتي بلغت 275%الأمر الذى يتطلب من الفاحص معرفة أسباب هذه الزيادة .

التحليل الرأسي لقائمة الدخل:

يتم فيه تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، بحيث ينسب كل عنصر من عناصرها الي المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو المجموعة الفرعية التابع لها العنصر، وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية علي أساس كلي وفي تاريخ معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الأكبر في النشاط الإجمالي من جانب، واكتشاف سلوكه وتقيمه من جانب أخر.

تكمن أهمية هذا التحليل في تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، يمكن من إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة للمجموعة الفرعية التي ينتمي إليها.



كانت بيانات إيرادات المبيعات بقائمة الدخل لإحدى شركات تجارة الفواكه والموالح عن سنة 2015 مقارنة بسنتي 2013،2014 كما يلى

البيـــــــــان	سنة 2015	النسبة	سنة 2014	النسبة	سنة 2013	النسبة
المبيعات المحلية	5685888.39	%73,78	8110625,77	%21,24	6952793,28	%10,48
مبيعات التصدير	16002071,45	%26,22	2187422,23	%78,76	728799,72	%89,52
إجمالي المبيعات	21687959,84	%100	10298048	%100	7681593	%100

<u>المطلوب:</u>

التحليـل الرأسـي لعناصـر إيـرادات المبيعـات موضـحاً المؤشـرات التـي يمكـن أن تعكسـها هذه البيانات؟

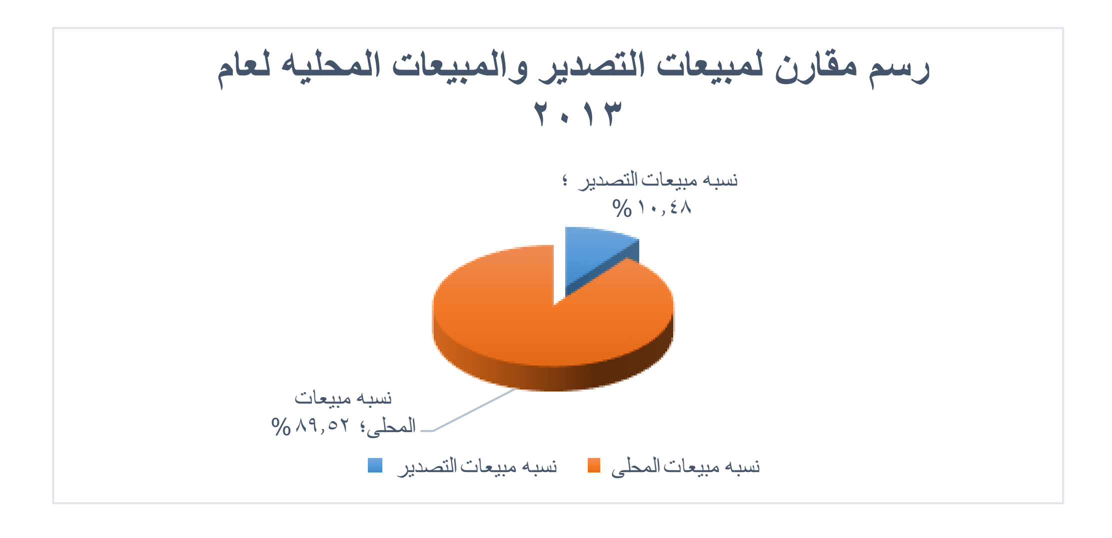
الحــــــل

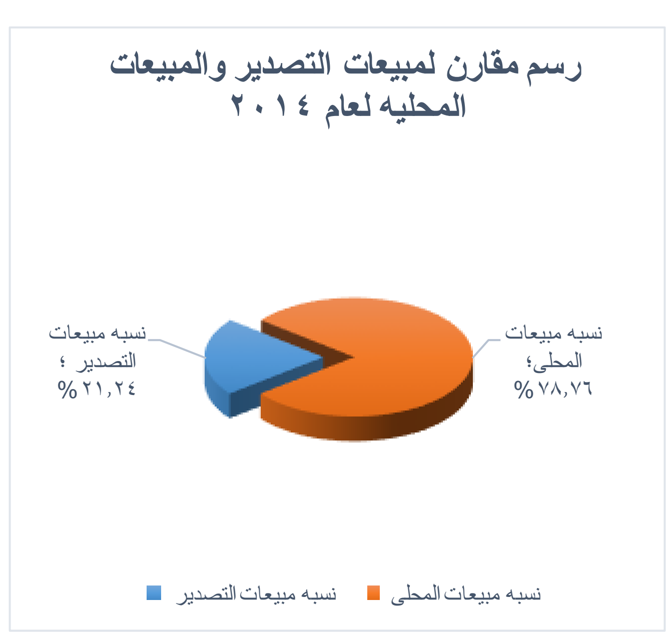
1- التحليل الرأسي لعناصر إيرادات المبيعات:

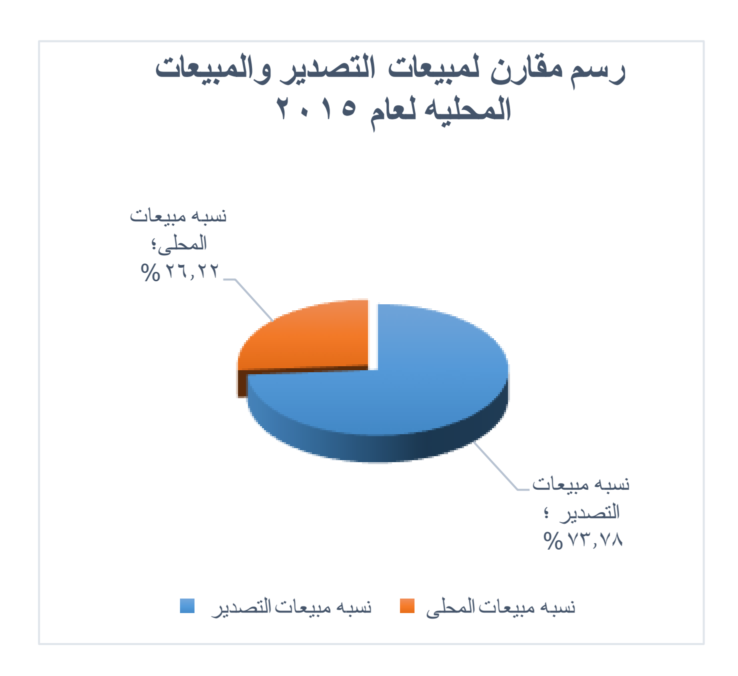
نسبة مبيعات التصدير = (مبيعات التصدير ÷ إجمالي المبيعات) × 100%

نسبة المبيعات المحلية = (المبيعات المحلية ÷ إجمالي المبيعات) × 100%

البيـــــــــان	سنة 2015	سنة 2014	سنة 2013
المبيعات المحلية	5685888.39	8110625,77	6952793,28
مبيعات التصدير	16002071,45	2187422,23	728799,72
إجمالي المبيعات	21687959,84	10298048	7681593







- المؤشرات التي تعكسها هذه البيانات:

استطاعت المنشأة تحقيق نمو في صادراتها إلى الخارج وكانت نسب النمو كالتالي :

- نسبه مبيعات التصدير في عام 2013 بنسبه 10.48%
- نسبه مبيعات التصدير في 2014 بنسبه 21.24%
- ثم حققت طفرة في عام 2015 لتصبح 73.78%

ولكن على الرغم من ذلك فإن المبيعات المحلية حققت انخفاضا ملحوظا في عام 2015 وكانت كالتالي :-

- عام 2013 نسبه المبيعات المحلية 89.52%
- عام 2014 نسبه المبيعات المحلية 78.76%
- ثم انخفضت تلك النسبة في عام 2015 لتصبح 26.22%
- أي أن معدل نمو المبيعات المحلية انخفضت بمعدل -29.90%

ويجب دراسة أسباب انخفاض المبيعات المحلية واتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على السوق المحلى ويكون للشركة تواجد قوى على المستوى المحلى .

حالة عملية

كانت بيانات إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات بقائمة الدخل لإحدى الشركات عن السنوات من كما يلى:

البيـــــــــان	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
إيرادات المبيعات	3767280	6044360	7681593	10298048	21687959,84
تكلفة المبيعات	3499526	5379262	6450936	8781878	16767827
مجمل الربح	267744	665098	1230657	2330942	4920132,84

المطلوب:

التحليل الرأسي لهذه البيانات موضحاً المؤشرات التي يمكن أن تعكسها هذه البيانات؟

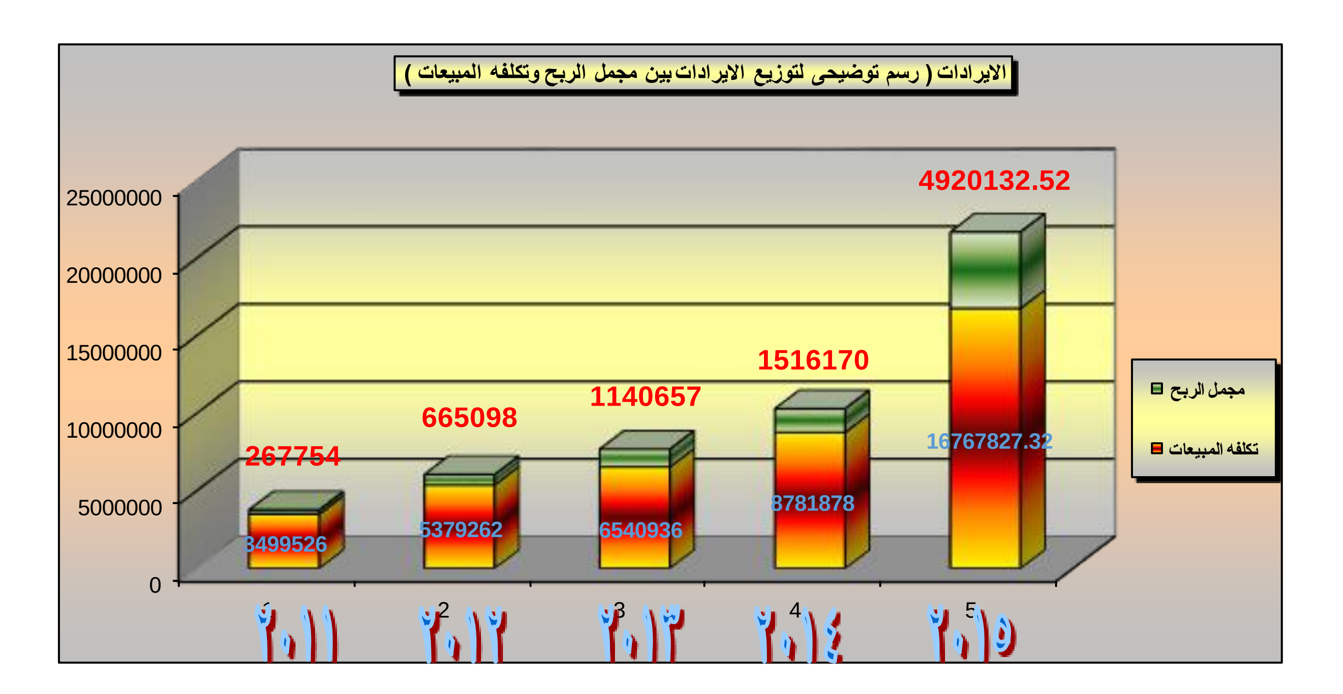
الحـــــــل

1- التحليل الرأسي لعناصر إيرادات المبيعات:

نسبة تكلفة المبيعات من المبيعات= $\frac{\text{تكلفة المبيعات للسنة}}{\text{إجمالي المبيعات للسنة}} \times 100\%$

نسبة مجمل الربح من المبيعات= $\frac{\text{مجمل الربح للسنة}}{\text{إجمالي المبيعات للسنة}} \times 100\%$

البيـــــــــان	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
إيرادات المبيعات	%100	%100	%100	%100	%100
تكلفة المبيعات	%92,89	%89	%85,15	%85,28	%77,31
مجمل الربح	%7,11	%11	%14,85	14,72	%22,69



ومن الواضح أن تكلفه المبيعات تسجل انخفاضا على التوالي إذا ما قورنت كنسبه من مبيعات السنه وكانت كالتالي :-

- نسبه تكلفه المبيعات عام 2011(92.89 %).
- نسبه تكلفه المبيعات عام 2012 (89 %).
- نسبه تكلفه المبيعات عام 2013 (85.15 %).
- نسبه تكلفه المبيعات عام 2014 (85.28 %).
- نسبه تكلفه المبيعات عام 2015 تحقق اعلى انخفاض لها (77.31 %).

ويتضح أن تكلفه المبيعات مرتفعة جدا في المنشأة ويجب أن تتجه المنشأة إلى تخفيضها لتحقق صافى ربح مرضى.



كانت بيانات قائمة الدخل لشركة ميديكال للسنوات 2015/2014 كما يلى:

البيـــــــــــان	سنة 2015	سنة 2014
صافي المبيعات	40000 ج	60000 ج
تكلفة المبيعات	24400 ج	33600 ج
مجمل الربح	15600 ج	26400 ج
مصروفات البيع	9200 ج	16800 ج
مصروفات إدارية وعمومية	3200 ج	4200 ج
إجمالي المصروفات	12400 ج	21000 ج
صافى الربح	3200 ج	5400 ج

المطلوب:-

هل يمكن أن يتوصل الفاحص إلى البنود التي تحتاج إلى تدقيق من هذه البيانات؟

الحـــــــل

1- الخطـوة الأولــى فــي هـذه العمليــة هــي تحليـل قائمــة الـدخل تحلـيلاً عموديــاً ، علــى أن تمثّـل المبيعـات 100% ، إذ ينسـب كـل بنـد مـن بنـود قائمـة الـدخل إلـى المبيعـات ، وبعـد إنجـاز هـذا التحليل تتم المقارنة بين النسب المستخرجة مع ذات النسب خلال السنة السابقة .

2- وتمكن هذه المقارنة الفاحص من التعرف على الاتجاه الذي تتخذه مختلف البنود والتغيرات التي قد تطرأ عليها بالنسبة لقائمة الدخل حيث يكون الوزن النسبي أو النسبة المئويـة لأي بند من بنـود قائمـة الدخل بالمعادلة التالية :

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{قيمة البند المطلوب بالقائمة لفترة ما}}{\text{صافي المبيعات في القائمة ذاتها لنفس الفترة}} \times 100$$

وعلى ذلك فإن نسبة صافي المبيعات = 100%

3- يتم تحليل بيانات قائمة الدخل تحليلاً رأسياً بنسبة كل عنصر من عناصـر التكـاليف والمصـروفات إلى رقم المبيعات لتحديد إمكانية الاستفادة منها كما يلى:-

البيـــــــــــــــان	النسب المئوية لسنة 2015	النسب المئوية سنة 2014
صافي المبيعات	%100	%100
تكلفة المبيعات	%61	%56
مجمل الربح	%39	%44
مصروفات البيع	%8	%7
مصروفات إدارية وعمومية	%23	%28
إجمالي المصروفات	%31	%35
صافى الربح	%8	%9

4- ارتفاع النسبة المئوية لتكلفة المبيعات مما انعكس أثره على انخفاض نسبة مجمل الربح عن سنة 2014،مما يتطلب معرفة أسباب ارتفاع تكلفة المبيعات.

3- على الرغم من انخفاض نسبة مجمل الربح عن سنة 2014 إلا أن هذا لم ينعكس إلا في شكل انخفاض طفيف في نسبة صافى الربح من 9% إلى 8%،وهو تأثير مباشر لارتفاع نسبة مصروفات البيع والتوزيع مما يتطلب فحصاً دقيقاً لبنودها.

قائمة المركز المالي

هي عبارة عن صورة للمنشأة في لحظة معينة من حياتها ، تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .وهى توضح:

- الأصول التي تملكها المنشأة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل.
- الالتزامات وحقوق المساهمين ، وهو يبيّن الموارد التي حصلت منها المنشأة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة.

وبسبب كون المركز المالي ملخصاً للموقف المالي للمنشأة في لحظة معينة ، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمنشأة ، في لحظة واحدة فقط ، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع ، لأن عمليات البيع والشراء والقروض والسداد لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمنشأة بشكل مستمر.
وتتأثر تركيبة المركز المالي بمجموعة من العوامل ، فتركيبة الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية :

* طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة (تجارة، صناعة، خدمات).
* أهداف المنشأة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع).
* الشكل القانوني المنشأة (فردي، شركة تضامن، شركة مساهمة).
* طبيعة أسواق المنشأة (سياسات البيع والتوزيع، توافر الاقتراض).
* فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الاعتماد على الموارد الذاتية).

وكانت قائمة للمركز المالي لإحدى المنشآت كما يلى:-

قائمة المركز المالي في 2014/12/31

بيـــان	2014	2013
الأصول طويلة الأجل الأصول الثابتة (بالصافي) أعمال تحت التنفيذ الشهرة استثمارات في شركات شقيقة وتابعة أصول أخرى		
مجموع الأصول طويلة الأجل (1)		
الأصول المتداولة المخزون عملاء ومدينون وأوراق قبض حسابات مدينة لدى الشركات القابضة والتابعة والشقيقة دفعات مقدمة استثمارات متداولة النقدية وما في حكمها		
مجموع الأصول المتداولة (2)		
الالتزامات المتداولة مخصصات بنوك سحب على المكشوف الموردون وأرصدة دائنة أخرى حسابات دائنة مستحقة للشركات القابضة والتابعة والشقيقة قروض قصيرة الأجل الجزء المستحق خلال السنة من القروض طويلة الأجل		
مجموع الالتزامات المتداولة (3)		
صافي رأس المال العامل (4) = (3) – (2)		
إجمالي الاستثمار (5) = (4) + (1)		
ويتم تمويله على النحو التالي : **حقوق الملكية** رأس المالي المدفوع الاحتياطيات أرباح (خسائر) مرحله أرباح (خسائر) العام		
إجمالي حقوق الملكية (6)		
التزامات طويلة الأجل (7) قروض طويلة الأجل قروض من شركات قابضة وتابعة وشقيقة		
إجمالي تمويل الاستثمار (8) = (6) + (7) = (5)		

عناصر قائمة المركز المالي:

يتم تبويب عناصر المركز المالي العمومية من أجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها ، وهو إعطاء صورة واضحة ، وعادلة لموقف المشروع المالي ، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة ، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية ، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة ، كمعرفة رأس المال العامل ، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .

أولاً : الأصول

أ-الأصول طويلة الأجل: وتشمل:

- **الأصول الثابتة:** وهي أصول مملوكة للمنشأة ومستخدمة في العمل ولها عمر إنتاجي أكثر من سنة مالية واحدة وليس في نية المنشأة بيعها ، ويتم استهلاك هذه الأصول باستثناء الأراضي خلال العمر المقدر لكل أصل منها.

أهم بنودها ما يلي: (الآلات والمعدات، المباني، الأراضي، الأثاث، وغيرها).

- **أعمال تحت التنفيذ:** هي أصول ثابتة لم تستخدم بعد ، ولم تصبح صالحة للاستخدام فهي أصول تحت الإنشاء لم تكتمل بعد.
- **الشهرة:** قدرة المنشأة على تحقق أرباح غير عادية تفوق مثيلاتها من المنشآت العاملة في نفس المجال.

ب- الأصول المتداولة: تمثل النقدية والأصول الأخرى التي يتوقع تحصيلها وتحويلها إلى نقدية خلال السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أطول.

تشمل الأصول المتداولة مرتبة حسب درجة سيولتها على:(النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، المدينون، أوراق القبض، المخزون، المصروفات المدفوعة مقدماً).

ثانياً: الالتزامات: وتقسم إلى:

أ- الالتزامات المتداولة:

وتتمثل في الديون التي يلزم سدادها في الأجل القصير، تشمل الالتزامات المتداولة (الدائنون، أوراق الدفع، إيرادات مدفوعة مقدماً، مصروفات مستحقة، قروض قصيرة الأجل).

ب. الالتزامات طويلة الأجل:

وهي الالتزامات واجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة مالية وتشمل:

- القروض طويلة الأجل.
- السندات وأوراق الدفع طويلة الأجل.

ثالثاً: حقوق الملكية:

وتتكون مما يلي:

1. رأس المال (أسهم عادية + أسهم ممتازة).
2. الاحتياطيات (احتياطي إجباري + احتياطي اختياري).
3. الأرباح المحتجزة

التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي

يعتمد هذا التحليل على دراسة العلاقة بين بنود قائمة المركز المالي خلال عدد من الفترات المالية ومدى وجود تغيرات بينها بمرور الزمن، أي تحديد الاتجاهات لبنود القوائم المالية للمنشأة خلال عدد من الفترات المالية.

ويتم ذلك عند التحليل على مستوى المنشأة نفسها بأخذ بيانات القوائم المالية للمنشأة لعدد من الفترات المالية واختيار فترة مالية كسنة أساس وباقي الفترات تكون سنوات مقارنة.



كانت بيانات الأصول طويلة الأجل بقائمة المركز المالي لإحدى المنشآت عن سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة 2014 كما يلى:

الأصول طويلة الأجل	سنة 2015	سنة 2014
أراضي	1575000ج	1575000ج
مباني	875000 ج	600000 ج
الآلات	525000 ج	450000 ج
سيارات	350000 ج	225000 ج
أثاث	175000 ج	150000 ج
الإجمالي	3500000ج	3000000ج

المطلوب:

التحليل الأفقي لجانب الأصول طويلة الأجل موضحاً المؤشرات التي يمكن أن تعكسها هذه البيانات؟

الحـــــــل

1- التحليل الأفقي للأصول طويلة الأجل:-

الأصول طويلة الأجل	سنة 2015	سنة 2014	قيمة التغير	نسبة التغير
أراضي	1575000ج	1575000ج	ـــــــ	صفر
مباني	875000 ج	600000 ج	275000 ج	%45
الآلات	525000 ج	450000 ج	75000 ج	%16
سيارات	350000 ج	225000 ج	125000 ج	%55
أثاث	175000 ج	150000 ج	25000 ج	%16
الإجمالي	**3500000ج**	**3000000ج**		

2- مؤشرات التحليل الأفقي للأصول طويلة الأجل:-

أولاً:- لم يحدث تغير في قيمة الأراضي وهذا يشير إلى أنه لم تحدث أي إضافات أو استبعادات على الأراضي خلال السنة0

ثانياً:- تمت زيادة الاستثمارات في المباني بنسبة 45% ويتطلب ذلك من الفاحص التعرف على طبيعة هذه الزيادة وهناك أكثر من احتمال:-

- قد تكون الزيادة تتمثل في مباني إدارية جديدة(أصول غير إنتاجية).
- أو في بناء عنابر إنتاجية جديدة (أصول إنتاجية) ومن ثم يجب دراسة تأثير ذلك على حجم إنتاج المنشأة سواء خلال سنة الفحص أو خلال السنوات التالية.
- أو في المباني نتيجة شراء منافذ بيع أو فروع جديدة وفى هذه الحالة يلزم على الفاحص التحقق من الأثر الإيجابي لهذه الإضافات على إيرادات المنشأة.
- أو شراء منشأة جديدة ومن ثم يجب دراسة أثر ذلك على إيرادات المنشأة والإقرار الضريبي ،لأن شراء منشأة جديدة قد يعنى إنتاج أكبر أو منتجات جديدة ولكلاهما أثر إيجابي على إيرادات المنشأة وبالتالي الوعاء الضريبى.

وبالتالي عند ظهور زيادة في استثمارات المباني يلزم التحقق من طبيعة ونوعية هذه الزيادة وأثرها على إيرادات المنشأة.

ثالثاً:- تمت زيادة الاستثمارات في الآلات (أصول إنتاجية) بنسبة 16% وهنا يجب على الفاحص التعرف على طبيعة الآلات المضافة فهذه الزيادة قد تكون مؤشراً للآتي:-

- إذا كانت الآلات المضافة هي آلات إنتاجية تتعلق بعملية الإنتاج مباشرة فهذا يعنى بلا شك زيادة في إيرادات المنشأة ويمكن للفاحص تحقيق ذلك من خلال إجراء مقارنة بين إنتاجية المنشاة في السنة السابقة قبل إضافة الآلة الجديدة وبين حجم الإنتاجية في سنة الفحص بعد إضافة الآلة الجديدة للوصول إلى مدى معقولية تأثير الإضافات الجديدة على حجم الإنتاج.
- إذا كانت الآلات المضافة لا ترتبط بعملية الإنتاج مباشرة واتضح للفاحص أنها آلات مساعدة فإن إضافة الآلات في هذه الحالة قد يرتبط بجودة المنتج وتطويره ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك على سعر المنتج والإيرادات المحققة منه، وبالتالي يجب أن يكون له مردود إيجابي على إيرادات المنشأة وبالتالي على الوعاء الضريبى.

رابعاً:- زيادة السيارات بنسبة 55% وهذه الزيادة يجب أن تكون محل دراسة من الفاحص فهي قد تكون مؤشر لزيادة إيرادات المنشاة إذا كانت ترتبط بشراء سيارات نقل فهذا يعنى زيادة عدد

سيارات البيع والتوزيع ، وبالتالي ضرورة أن ينعكس ذلك على إيرادات المنشأة ، فعلى سبيل المثال:- وجود عدد 6 سيارات توزيع بالمنشأة يترتب عليه تحقيق إيرادات تختلف بالطبع عما إذا تم زيادة هذه السيارات إلى عدد 10 سيارات بيع وتوزيع.

خامساً:- زيادة الأثاث بنسبة 16%

ومن هذا العرض والتحليل الأفقي لجانب الأصول طويلة الأجل بقائمة المركز المالي يتضح الآتي:-

1- لا يوفر التحليل الأفقي للفاحص دليل وإنما يوفر مؤشرات قوية وواضحة يستطيع من خلالها الحكم على مدى مصداقية الإقرار الضريبي للمنشأة ومعقولية الإيرادات الواردة بها.

2- أن التغيرات التي تحدث في بنود قائمة المركز المالي وقيمتها وأهميتها النسبية تساعد المأمور على وضع خطة الفحص بأهداف محددة تؤدى إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بالوعاء الضريبي للمنشأة.



كانت بيانات الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي لإحدى المنشآت عن سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة 2014 كما يلى:

الأصول المتداولة	سنة 2015	سنة 2014
المخزون	450000 ج	250000 ج
العملاء	300000 ج	150000 ج
أوراق القبض	75000 ج	100000 ج
استثمارات متاحة للبيع	450000 ج	300000 ج
النقدية	225000 ج	200000 ج
الإجمالي	1500000ج	1000000ج

المطلوب:

التحليل الأفقي لجانب الأصول المتداولة موضحاً المؤشرات التي يمكن أن تعكسها هذه البيانات؟

الحـــــــــل:-

1- التحليل الأفقي للأصول المتداولة:-

الأصول المتداولة	سنة 2015	سنة 2014	قيمة التغير	نسبة التغير
المخزون	450000 ج	250000 ج	200000 ج	%80
العملاء	300000 ج	150000 ج	150000 ج	%100
أوراق القبض	75000 ج	100000 ج	(25000)ج	-25%
استثمارات متاحة للبيع	450000 ج	300000 ج	150000 ج	%50
النقدية	225000 ج	200000 ج	25000 ج	%12,5
الإجمالي	1500000ج	1000000ج		

2- مؤشرات التحليل الأفقي للأصول المتداولة:-

أولاً:- زيادة المخزون بنسبة 80% وارتفاع هذا المؤشر قد يشير إلى:-

- تغير إلى الأسوأ حيث يترتب عليه تضاعف كمية المخزون، ومن ثم يعكس ضعف جهاز التسويق بالمنشأة .
- وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والتسويق.
- وجود أصناف راكدة ضمن المخزون أو تالفة ، وبالتالي لا يمكن تصريفها مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المخزون.
- ضريبياً لا بد أن يلفت هذا الأمر نظر الفاحص فقد يكون رصيد المخزون الظاهر بالميزانية غير صحيح وأن المنشأة تلجأ إلى هذا الأسلوب في محاولة منها لخفض إيرادات المبيعات، ومن ناحية أخرى يؤدى إلى تضخيم الرصيد الدائن للضريبة بالدفاتر، وعلى الرغم من أن الفحص لا يتزامن عادةً مع تاريخ الجرد إلا أن الفاحص يستطيع التحقق من قيمة المخزون عن طريق حصر كافة الكميات المباعة من تاريخ الجرد حتى تاريخ الفحص مع الأخذ في الاعتبار الكميات المشتراة (الواردة)،ومقارنة الرصيد الناتج مع المقيد بدفتر المخازن أو بطاقات الصنف من خلال المعادلة التالية:-

××× رصيد المخزون في محضر الجرد في 12/31(ويمثل رصيد أول المدة للسنة الجديدة)

××× + كمية المشتريات خلال الفترة من 1/1 حتى تاريخ المعاينة

××× - كمية المبيعات خلال الفترة من 1/1 حتى تاريخ المعاينة

××× =الرصيد الواجب ظهوره في المخازن ودفتر الصنف في تاريخ المعاينة

في حال وجود فاصل زمني كبير بين سنة الفحص وتوقيت الفحص فإنه يمكن للفاحص من خلال المعاينة تتبع بعض الأصناف الرئيسية ومطابقة الرصيد الفعلي مع الموجود ببطاقات الصنف فهذا الإجراء يعتبر مؤشراً على صحة مخزون أخر المدة الظاهر بالقوائم المالية0

ثانياً:- زيادة رصيد العملاء بنسبة 100% قد يشير إلى:-

- ضعف كفاءة التحصيل لدى المنشأة.
- زيادة نسبة المبيعات الآجلة لذا يلزم على الفاحص مراعاة ذلك عند فحص بند المبيعات وبحث أسباب زيادة العملاء.

ثالثاً:- انخفاض نسبة أوراق القبض 25% وهذا مؤشر جيد.

رابعاً:- زيادة الاستثمارات المتاحة للبيع بنسبة 50%،وهذه الزيادة تشير إلى وجود مشكلة لدى إدارة المنشأة واعتمادها على استثمارات مأمونة مثل سندات وأذون الخزانة وقد تكون مصحوبة بدرجة كبيرة من المخاطر والمضاربة إذا كانت تتمثل في أسهم ويجب على الفاحص في كل الأحوال التحقق من إدراج إيراد الاستثمارات في قائمة الدخل وذلك بالنسبة لضريبة الدخل.

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي

- يهتم بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى المجموعة التي ينتمى إليها أي يهتم بالنسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية ،وهذا يساعد القارئ على فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة ومنطقية من الاعتماد على القيم المطلقة لهذه العناصر.
- يتم نسبة كل بنود القائمة إلى إجمالي الأصول (هو يمثل إجمالي القائمة لأي من طرفيها)، حيث تكون النسبة المئوية لأي بند من بنود قائمة المركز المالي بالمعادلة التالية :

$$\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)} = \frac{\text{قيمة البند المطلوب بالقائمة لفترة ما}}{\text{إجمالي الأصول بالقائمة ذاتها لنفس الفترة}} \times 100$$

وعلى ذلك فًإن نسبة إجمالي الأصول وكذلك إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية 100% وتصل مستويات التحليل الرأسي في الغالب إلى ثلاث مستويات هي مستوى البند ومستوى المجموعة ومستوى القائمة مثلا نسبة النقدية بالبنك إلى إ[...]توى الأصول المتداولة وعلى مستوى القائمة ككل0

حالة عملية

بيـــان	2015
الأصول طويلة الأجل	
الأصول الثابتة (بالصافي)	
أراضي	**1575000**
مباني	**875000**
آلات	**525000**
سيارات	**35000**
أثاث	**175000**
مجموع الأصول طويلة الأجل	**3500000**
الأصول المتداولة	
المخزون	**450000**
العملاء	**300000**
أوراق قبض	**75000**
استثمارات متداولة	**450000**
النقدية وما في حكمها	**225000**
مجموع الأصول المتداولة	**1500000**
الالتزامات المتداولة	
بنوك سحب على المكشوف	**200000**
الموردون	**50000**
قروض قصيرة الأجل	**250000**
مجموع الالتزامات المتداولة	**500000**
صافي رأس المال العامل	**1000000**
إجمالي الاستثمار	**4500000**
ويتم تمويله على النحو التالي :	
حقوق الملكية	
رأس المالي	**2000000**
الاحتياطيات	**500000**
أرباح مرحله	**180000**
أرباح العام	**320000**
إجمالي حقوق الملكية	**30000000**
التزامات طويلة الأجل	
قروض طويلة الأجل	**1500000**

المطلوب:

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي موضحاً المؤشرات التي تعكسها هذه البيانات؟

الحـــل

1- تحليل الأصول الثابتة لتحديد أهمية كل عنصر من عناصرها

يتم تحديد النسبة بقسمة قيمة كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة على مجموع العناصر.

التحليل الرأسي للأصول الثابتة		
أراضي	1575000	%45
مباني	875000	%25
آلات	525000	%15
سيارات	35000	%10
أثاث	175000	%5
الإجمالي	3500000	%100

ومن هذا التحليل يتضح:-

- أهم عناصر الأصول الثابتة هو الأراضي وتمثل 45% من مجموع الأصول الثابتة وأقل عنصر أهمية هو الأثاث ويمثل 5% .
- العنصر الثاني في الأهمية هو المباني ويمثل 25% وهذا وضع طبيعي حيث إن كلاً من عنصري الأراضي والمباني يمثلان أهمية للمنشاة .
- معظم استثمارات المنشأة في الأصول غير الإنتاجية مما يتطلب زيادة الاستثمار في الأصول الإنتاجية (الآلات) .

2- تحليل الأصول المتداولة لتحديد أهمية كل عنصر من عناصرها

التحليل الرأسي الأصول المتداولة		
المخزون	450000	%30
العملاء	300000	%20
أوراق قبض	75000	%5
استثمارات متداولة	450000	%30
النقدية وما في حكمها	225000	%15
مجموع الأصول المتداولة	1500000	%100

ومن هذا التحليل يتضح:-

- يمثل عنصر المخزون 30% من مجموع الأصول المتداولة وهذا وضع طبيعى.
- يلاحظ أن المنشاة لها استثمارات في الأوراق المالية تعادل استثماراتها في المخزون مما يعنى نجانب كبير من رأس مال المنشاة يتم استثماره في الوراق المالية وهذا وضع غير عادى وقد يمثل خطراً على المنشاة يتمثل في تقلبات أسعار الأوراق المالية من أسهم إلا إذا كانت هذه الأوراق تتمثل في سندات وأذون خزانة.

3- تحليل جانب الأصول من المركز المالي لتحديد أهمية كلاً من مجموع الأصول الثابتة والمتداولة بالنسبة لمجموع الأصول.

التحليل الرأسي لجانب الأصول		
الأصول الثابتة	3500000	%70
الأصول المتداولة	1500000	%30
إجمالي الأصول	5000000	%100

4- تحليل جانب الالتزامات لتحديد أهمية كل عنصر من عناصر الالتزامات إلى مجموع الالتزامات.

التحليل الرأسي لجانب الالتزامات المتداولة		
بنوك سحب على المكشوف	200000	%4
الموردون	50000	%1
قروض قصيرة الأجل	250000	%5
حقوق الملكية	30000000	%60
قروض طويلة الأجل	1500000	%3

وهذا التحليل يعكس أن المنشاة تعتمد على التمويل الذاتي بنسبة 60%

بينما تعتمد على مصادر التمويل الخارجية (الالتزامات طويلة الأجل المتداولة) بنسبة 40%

قائمة التدفقات النقدية

بيان يوضح حركة النقدية وما في حكمها بالمنشاة خلال فترة زمنية معينة0

- النقدية وتشمل:-

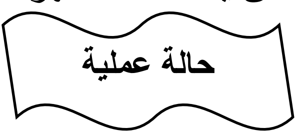
- النقدية بالصندوق.

- الودائع تحت الطلب : مثل الحساب الجاري للمنشأة بالبنك والذى يمكن الحصول عليه عند طلبه مباشرة .

- ما في حكم النقدية:-

الاستثمارات قصيرة الأجل تحتفظ فيها المنشأة بالفائض من النقدية بغرض سداد الالتزامات قصيرة الأجل ،وليس بغرض الاستثمار ولكى تحتفظ الأوراق المالية بوصفها بكونها في حكم النقدية يجب أن يتوافر فيها الشروط لتالية:-

- أن يكون الغرض من شرائها الاحتفاظ بالنقدية الزائدة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وليس الاستثمار.
- سهولة تحويلها إلى نقدية.
- استثمارات ذات سيولة عالية.
- انخفاض مخاطر تغير قيمتها.
- قصيرة الأجل: أي أن تاريخ الاستحقاق يمثل ثلاثة أشهر فأقل من تاريخ الاقتناء.



قامت إحدى المنشآت بشراء سندات حكومية قبل تاريخ استحقاقها بشهرين بمعدل فائدة 5% ثابت لمدة ثلاث سنوات.

هل تعتبر هذه السندات في حكم النقدية بفرض:

1- أنها مشتراه بغرض الاحتفاظ بالنقدية.

2- أنها مشتراه بغرض الاستثمار وأن تاريخ الاستحقاق خمسة أشهر.

الحـــــــل

أولاً:- تعتبر في حكم النقدية لما يلى:-

- الغرض من الشراء: الاحتفاظ بالنقدية الزائدة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وليس الاستثمار.
- سهولة تحويلها إلى نقدية: إلى مبلغ محدد حيث أن سعر الفائدة ثابت ومحدد.
- استثمارات ذات سيولة عالية: يمكن إعادة بيعها.
- انخفاض مخاطر تغير قيمتها: ثبات سعر الفائدة بالإضافة إلى أن تاريخ لاستحقاق بعد شهرين يجعل من غير المحتمل حدوث تغير في القيمة.
- قصيرة الأجل: تم شرائها قبل شهرين من تاريخ استحقاقها.

ثانياً:- لا تعتبر في حكم النقدية ويرجع ذلك إلى عدم توافر شرطين:-

- الغرض من الشراء: الاستثمار.

- قصيرة الأجل: ليست قصيرة الأجل حيث تم شرائها قبل خمسة أشهر من تاريخ استحقاقها والفترة المحددة لتمتعها بالأجل القصير لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

الهدف من قائمة التدفقات النقدية

توفير معلومات عن المدفوعات المتحصلات النقدية خلال فترة معينة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:-

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة.
- فيما استخدمت النقدية.
- ما هو التغير في رصيد النقدية خلال الفترة.

ويتم ذلك من خلال الآتي:-

- الاعتماد على الأساس النقدى.
- توضيح مصادر الحصول على النقدية واستخداماتها.
- التركيز على العمليات النقدية التي تمت خلال الفترة ولا تسجل العمليات الآجلة على الحساب.
- لا تحتوى على مبالغ نقدية مستقبلية سترد إلى المنشأة أو ستدفعها.
- تستبعد أثر السياسات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات.
- توضح قدرة المنشأة على سداد التزاماتها.
- توضح قدرة المنشاة على التوسع في استثماراتها وأنشطتها دون الحاجة إلى تمويل خارجى.
- قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح المعلنة.

مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

- قائمة مركز مالي مقارنة.
- قائمة الدخل عن السنة المالية.
- معلومات أخرى مثل سجل الأستاذ العام.

عرض قائمة التدفقات النقدية

عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تصنيف النقدية حسب النشاط الذى يحقق هذه التدفقات كما يلى:-

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار.
- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الأنشـطة التشـغيلية:- وهـى متعلقـة بالنشـاط الرئيسـي للمنشـأة ، والتـي تـؤدى إلـى حـدوث الإيـرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط وهى أكثر الأنشطة أهمية حيث أنها مؤشـراً رئيسـياً علـى قـدرة المنشـأة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من عملياتها:-

» لسداد القروض.

» للحفاظ على القدرة التشغيلية للمنشأة.

» سداد توزيعات أرباح الأسهم.

» إقامة استثمارات جديدة دون الحاجة إلى الاقتراض.

» التنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة.

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية وتتمثل في الآتي:-

- المتحصلات النقدية من العملاء.
- المتحصلات النقدية من الفوائد والتوزيعات الناتجة عن استثمارات مالية.

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية وتتمثل في الآتي:-

- المدفوعات النقدية للدائنون.
- المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية.
- مدفوعات الفوائد النقدية.
- مدفوعات الضرائب النقدية.

طرق عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

* يرتبط اختيار طريقة العرض فقط بعرض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية.

* لا يتأثر عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بطريقة العرض.

* لا تتأثر المبالغ المعروضة لصافى النقد من الأنشطة التشغيلية بطريقة العرض.

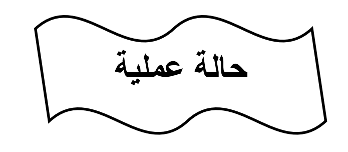
1- الطريقة المباشرة:

► تعرض الطريقة المباشرة التدفقات النقدية التشغيلية طبقاً للفئات الرئيسية:-

- إجمالي المقبوضات النقدية مثل:(العملاء والفوائد المحصلة، والتوزيعات)

- إجمالي المدفوعات مثل :(الدائنون والمصروفات التشغيلية والتمويلية والضرائب)

► يتم الوصـول إلـى صـافى التـدفق النقـدي مـن الأنشـطة التشـغيلية بعـد خصـم المشـتريات النقديـة والمصروفات التشغيلية من المبيعات النقدية.



فيما يلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي المقارنة لإحدى المنشآت:-

قائمة المركز المالي في 2015/12/31

بيـــــان	2015	2014
الأصول طويلة الأجل		
الأصول الثابتة (بالصافي)	1400000	870000
استثمارات في منشآت أخرى	240000	260000
مجموع الأصول طويلة الأجل	1640000	1130000
الأصول المتداولة		
المخزون	368000	280000
عملاء ومدينون وأوراق قبض	110000	120000
مصروفات مقدمة	2000	10000
النقدية وما في حكمها	100000	3000
مجموع الأصول المتداولة	580000	440000
الالتزامات المتداولة		
الموردون وأرصدة دائنة أخرى	100000	90000
مصروفات مستحقة	30000	18000
ضرائب دخل مستحقة	6000	10000
سندات	1000000	800000
مجموع الالتزامات المتداولة	1136000	918000
صافي رأس المال العامل	556000	**478000**
إجمالي الاستثمار	2196000	1608000
ويتم تمويله على النحو التالي :		
حقوق الملكية		
رأس المالي المدفوع	944000	522000
أرباح محتجزة	140000	130000
إجمالي حقوق الملكية	1084000	652000

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31

البيـــــــــــــــان	سنة 2015	
إيرادات المبيعات	1600000	
يخصم تكلفة المبيعات	(1200000)	
مجمل الربح		**400000**
يضاف إيرادات أخرى		
فوائد	10000	
أرباح بيع استثمارات	30000	
خسائر بيع أصول	(12000)	
		28000
		428000
يخصم		
مصروفات تشغيل	200000	
إهلاك	100000	
مصروفات تمويلية	50000	
		(350000)
صافي الربح قبل الضرائب		78000
ضريبة الدخل		(20000)
صافي الربح		**58000**

المطلوب:

حساب صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة.

الحـــــل:

أ- يتم حساب صافى التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة باتباع الخطوات التالية:-

1 - حساب التدفقات النقدية من المبيعات:-

- إدراج المبيعات الواردة بقائمة الدخل بكامل قيمتها.
- يطرح رصيد العملاء في بداية العام من رصيد العملاء في نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

■النقص في رصيد العملاء يضاف إلى صافى المبيعات.

■الزيادة في رصيد العملاء تخصم من صافى المبيعات.

2- حساب التدفقات النقدية من مصادر أخرى

■يدرج الإيراد من الفوائد أو أرباح الأسهم.

■تطرح الإيرادات المستحقة غير المحصلة في بداية العام من رصيد نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

■النقص في رصيد الإيرادات المستحقة **يضاف** إلى الفوائد .

■الزيادة في رصيد الإيرادات المستحقة **يخصم** من الفوائد.

■تطرح الإيرادات المقدمة في بداية العام من الإيرادات المقدمة في نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

■النقص في الإيرادات المقدمة المحصلة يخصم من الفوائد .

■الزيادة في الإيرادات المقدمة المحصلة تضاف إلى الفوائد .

3- حساب التدفقات النقدية للمشتريات:-

■إدراج تكلفة المبيعات الواردة بقائمة الدخل بكامل قيمتها.

■يطرح رصيد المخزون في بداية العام من رصيد المخزون في نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

■النقص في المخزون يخصم من تكلفة المبيعات.

■الزيادة في المخزون تضاف إلى تكلفة المبيعات.

ليكون الناتج قيمة المشتريات

■يطرح رصيد الدائنون في بداية العام من رصيد الدائنون في نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

■النقص في الدائنون يضاف إلى المشتريات.

■الزيادة في الدائنون تخصم من المشتريات.

4- حساب التدفقات النقدية للمصروفات التشغيلية:-

■إدراج مجموع مصروفات الفترة الواردة بقائمة الدخل بكامل قيمتها بعد استبعاد الإهلاك.

■يطرح رصيد المصروفات المدفوعة مقدماً في بداية العام من رصيد المصروفات المدفوعة مقدماً في نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

- النقص في المصروفات المدفوعة يخصم من المصروفات.

- الزيادة في المصروفات المدفوعة تضاف إلى المصروفات.

■يطرح رصيد المصروفات المستحقة في بداية العام من رصيد المصروفات المستحقة مقدماً في نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

- النقص في المصروفات المستحقة غير المدفوعة يخصم من المصروفات.
- الزيادة في المصروفات المستحقة غير المدفوعة يضاف إلى المصروفات0.

ليكون الناتج المدفوعات النقدية للمصروفات

5- حساب التدفق النقدي لضرائب الدخل:-

■إدراج قيمة الضرائب بقائمة الدخل بكامل قيمتها .

■يطرح رصيد الضرائب المستحقة في بداية العام من رصيد الضرائب المستحقة في نهاية العام من واقع قائمة المركز المالي:-

- النقص في الضرائب المستحقة يضاف إلى ضرائب الفترة.
- الزيادة في الضرائب المستحقة يخصم من ضرائب الفتر.

يطرح رصيد المصروفات المستحقة في بداية العام من رصيد

ب- يتم حساب النقص أو الزيادة لبنود قائمة المركز المالي على النحو التالي:-

بيـــان	2015	2014	التغير	النقص أو الزيادة
الأصول طويلة الأجل				
الأصول الثابتة (بالصافي)	1400000	870000	530000	زيادة
استثمارات في منشآت أخرى	240000	260000	20000	نقص
مجموع الأصول طويلة الأجل	1640000	1130000		
الأصول المتداولة				
المخزون	368000	280000	88000	زيادة
عملاء ومدينون وأوراق قبض	110000	120000	10000	نقص
مصروفات مقدمة	2000	10000	8000	نقص
النقدية وما في حكمها	100000	30000	70000	زيادة
مجموع الأصول المتداولة	580000	440000		
الالتزامات المتداولة				
الموردون وأرصدة دائنة أخرى	100000	90000	10000	زيادة
مصروفات مستحقة	30000	18000	12000	زيادة
ضرائب دخل مستحقة	6000	10000	4000	نقص
سندات	1000000	800000	200000	زيادة
مجموع الالتزامات المتداولة	1136000	918000		
صافي رأس المال العامل	556000	**478000**		
إجمالي الاستثمار	2196000	1608000		
ويتم تمويله على النحو التالي : **حقوق الملكية**				
رأس المالي المدفوع	944000	522000	422000	زيادة
أرباح محتجزة	140000	130000	10000	زيادة
إجمالي حقوق الملكية	1084000	652000		

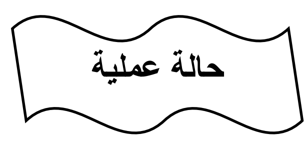
ليكون صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة كما يلى:-

صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
التدفقات النقدية الداخلة		
صافى المبيعات	1600000	
يضاف النقص في حسابات العملاء	10000	
يضاف الفوائد الدائنة	10000	
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة		**1620000**
التدفقات النقدية الخارجة		
تكلفة المبيعات	1200000	
يضاف الزيادة في المخزون	88000	
يخصم الزيادة في الدائنون	(10000)	
قيمة المشتريات النقدية		**(1278000)**
مصروفات التشغيل	200000	
يخصم النقص في المصروفات المقدمة	(12000)	
تخصم الزيادة في المصروفات المستحقة	(8000)	
المدفوعات النقدية للمصروفات		**(180000)**
مصروف الفوائد		**(50000)**
ضرائب الدخل	20000	
يضاف النقص في ضرائب الدخل المستحقة	4000	
ضريبة الدخل المدفوعة		**(24000)**
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		**(1532000)**
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		**88000**

2- الطريقة غير المباشرة:

يتم تعديل صافى الربح أو الخسارة الوارد بقائمة الدخل بالمعاملات التي ليس لها أثر نقدى ،وأي مبالغ مؤجلة أو مستحقة الدفع.

- يتم إضافة الأعباء التي خصمت من الإيرادات في قائمة الدخل ولم ترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافى الربح.
- استبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل والتي لم يترتب عليها تدفقات نقدية داخلة من صافى الربح.



المطلوب:

باستخدام البيانات الواردة في الحالة العملية السابقة احسب صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بالطريقة غير المباشرة .

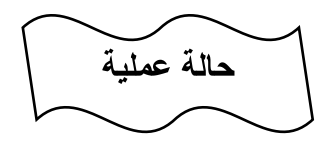
الحل

صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بالطريقة غير المباشرة	
صافى الربح	78000
يضاف الإهلاك	100000
يخصم أرباح بيع الاستثمارات	(30000)
يضاف	
خسائر بيع الأصول	12000
فوائد مدينة	50000
يضاف النقص في حسابات العملاء	10000
يخصم الزيادة في المخزون	(88000)
يضاف	
النقص في المصروفات المقدمة	(8000)
الزيادة في حسابات الدائنون	10000
الزيادة في المصروفات المستحقة	12000
يخصم	
فوائد مدفوعة	(50000)
ضرائب دخل مدفوعة	(24000)
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	**88000**

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

وتتركز الأنشطة الاستثمارية في :-

- الأصول طويلة الأجل التي تظهر بالمركز المالى.
- الأنشطة التي تؤثر على الاستثمارات قصيرة الأجل التي تدرج ضمن الأصول المتداولة0
- دخل الاستثمارات من واقع قائمة الدخل.



استخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى المنشآت:-

- اشترت المنشأة استثمارات بمبلغ 200000ج،وأصول بمبلغ 400000ج
- باعت استثمارات طويلة الأجل بمبلغ 250000ج تكلفتها220000ج0
- باعت المنشأة أصول بمبلغ 58000ج،تكلفتها الأصلية 100000ج ومجمع إهلاكها 30000ج0

المطلوب:-

حساب صافى التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية؟

الـــحل

صافى التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	
متحصلات بيع أصول	58000
متحصلات بيع استثمارات	250000
مدفوعات شراء أصول	(200000)
مدفوعات شراء استثمارات	(400000)
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(292000)

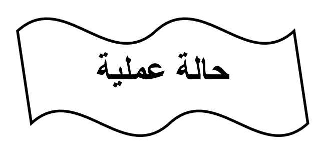
يعتبر التدفق النقدي السالب مؤشر إيجابي للمنشأة حيث يشير إلى وجود استثمارات في الآلات والمعدات والتجهيزات الإنتاجية ،في إشارة واضحة إلى التوسع في النشاط الذى قد يكون ناتجاً عن تراكم الأرباح.

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

تحصل المنشأة على النقدية التي تحتاجها من المستثمرين والمقرضين لبدء التشغيل والمحافظة على استمراره وترتبط الأنشطة التمويلية بحسابات الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية وتشمل:-

- **تدفقات نقدية داخلة:-** وتتمثل في الحصول على النقدية من إصدار الأسهم والسندات طويلة الأجل ،ومصادر التمويل الأخرى كالحصول على القروض.

- **تدفقات نقدية خارجة :** وتتمثل في توزيعات الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية أو سداد القروض.



كانت بيانات أنشطة التمويل بإحدى المنشآت كما يلى:-

- تم إصدار سندات بمبلغ 300000ج في عملية غير نقدية لشراء الأصول.
- سددت سندات بمبلغ 100000ج بقيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق.
- أصدرت 28000 سهم عادى بقيمة اسمية 10ج مقابل مبلغ 422ج.
- تم سداد مبلغ 48000ج توزيعات أرباح .

المطلوب:-

حساب صافى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية.

الـــحل

صافى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	
متحصلات إصدار أسهم عادية	422000
مدفوعات سداد قرض السندات	(200000)
مدفوعات توزيع الأرباح المسددة	(48000)
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	274000

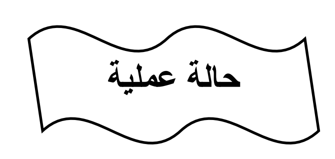
وتوضح صافى التدفقات النقدية التمويلية مدى اعتماد المنشأة على الاقتراض في تمويل مشروعاتها وسداد التزاماتها.

التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية

يعتمد هذا التحليل على دراسة العلاقة بين بنود قائمة التدفقات خلال عدد من الفترات المالية ومدى وجود تغيرات بينها بمرور الزمن، أي تحديد الاتجاهات خلال عدد من الفترات المالية .

ويتم ذلك عند التحليل على مستوى المنشأة نفسها بأخذ بيانات القوائم المالية للمنشأة لعدد من الفترات المالية واختيار فترة مالية كسنة أساس وباقي الفترات تكون سنوات مقارنة.

$$\text{نسبة الاتجاه} = \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$



فيما يلى البيانات المستخرجة من القوائم المالية لإحدى المنشآت

(بيانات فعليه وتم استبعاد اسم المنشأة لأغراض التدريب)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صافى المبيعات	5868805	6930910	7950989	9882996	11219182	12605565
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	1802156	2005400	1924016	2384439	258621	3198763
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(1711002)	(2188671)	(3237457)	(2932919)	(3302251)	(3114617)
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	169927	(83645)	1344669	693802	2115113	(1082154)
الأصول المتداولة	2181733	2160372	2592842	3561023	5348245	4911572
الأصول الثابتة	8805262	10410845	13063584	15937625	17823127	19037343
إجمالي الأصول	10986995	12571217	15656426	19498648	23171372	23948915
الالتزامات المتداولة	1440272	1878446	2820647	3679370	3720463	4042934

المطلوب:-

في ضوء هذه البيانات كيف يمكن للفاحص الضريبي الاستفادة من البيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية؟

الحـــــــــــل

أولاً: بيانات التدفقات النقدية

البيـــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	1802156	2005400	1924016	2384439	2585621	3198763
صافى التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	(1711002)	(2188671)	(3237457)	(2932919)	(3302251)	(3114617)
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	169927	(83645)	1344669	693802	2115113	(1082154)
= صافى التدفق النقدي السنوي	2161081	99626	31228	224010	1398483	(998008)

ثانياً: التحليل الأفقي

2015	2014	2013	2012	2011	2010 سنة الأساس	البيـــــــــان
%177	%143	%132	%106	%111	%100	صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
%182	%193	%171	%189	%128	%100	صافى التدفق النقدي من الأنشطة لاستثمارية
%537	%1224	%408	%791	%50	%100	صافى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

ثالثاً: مؤشرات التحليل

- يتضح ارتفاع صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية خلال السنوات 2014/2012 مما يجب أن ينعكس أثره على قيمة المبيعات وبالتالي صافى الربح الموضح بقائمة الدخل وكلاهما وعاء ضريبي لضريبة الدخل.
- زيادة نسبة التدفقات النقدية الخارجة في الأنشطة الاستثمارية حيث انعكس أثر زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى توسع المنشأة في الإنفاق الاستثماري الذى قد يكون في شكل الآلات ومعدات والتي ينعكس أثرها إيجابياً على رقم أعمال المنشأة وبالتالي الوعاء الضريبى.

رابعاً:الربط بين مؤشرات التحليل والبيانات الفعلية

بالرجوع إلى البيانات الفعلية للمنشأة يتضح أن هناك تطور حدث في قيمة المبيعات بما يتناسب مع التطور أو الزيادة الحادثة في صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وكذلك مع الزيادة في نسبة التدفقات النقدية الخارجية في الأنشطة الاستثمارية حيث ظهرت قيمة المبيعات خلال هذه السنوات والتطور الحادث فيها على النحو التالي:-

2014	2013	2012	2011	2010	2009 سنة الأساس	البيان
12605565	11219182	9882996	7950989	6930910	5868805	صافى المبيعات
%215	%191	%168	%135	%118	%100	نسبة التغير

المؤشرات الضريبية لقائمة التدفقات النقدية

أي أن الزيادة في صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وكذلك زيادة نسبة التدفقات النقدية الخارجة في الأنشطة الاستثمارية هي مؤشر الفاحص الضريبي على زيادة قيمة المبيعات للمنشأة ومن

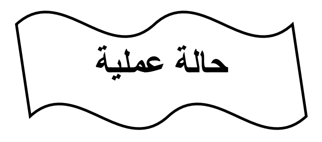
ثم يجب مراعاة ذلك عند الفحص والتحقق من الأثر الإيجـابي لهـذه المؤشـرات علـى وعـاء الضـريبة وقيمتها.

التحليل الرأسي لقائمة التدفقات النقدية

يتم نسبة كل بنود قائمة التدفقات النقدية إلى صافى التدفق النقدي السنوي بالمعادلة التالية :

$$\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)} = \frac{\text{قيمة البند المطلوب بالقائمة لفترة ما}}{\text{صافى التدفق النقدي لنفس الفترة}} \times 100$$

وهى تعتبر هامة لمعرفة النسبة التي تحققها الأنشطة التشغيلية بالمنشـأة كنشـاط رئيسـي فـي تحقيـق التدفقات النقدية



باستخدام البيانات التالية:-

البيـــــــــــان	2012	2013	2014
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	2905000	667500	874000
صافى التدفق النقدي السنوي	350000	750000	950000

المطلوب:-

حساب النسبة المئوية للأنشطة التشغيلية من صافى التدفق النقدي السنوي؟

الحــــــــل

البيـــــــــــان	2012	2013	2014
صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	%83	%89	%92
صافى التدفق النقدي السنوي	%100	%100	%100

مما يشير إلى اعتماد المنشأة على نشاطها الرئيسي في تحقيق التدفقات النقدية.

قائمة التغير في حقوق الملكية

تعرف حقوق الملكيـة بأنهـا الالتزامـات المسـتحقة علـى المنشـاة اتجـاه صـاحب المنشـأة أو الشـركاء (الملاك), ويتم إعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المنشأة خلال الفترة أو السنة المالية.

مكونات قائمة التغير في حقوق الملكية

تعتبر قائمة التغير في حقوق الملكية هي حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث يظهر بها البنود التالية:

1- رصيد الأرباح المحتجزة أول السنة.
2- الأثر التراكمي للفروق الناتجة عن تغيير السياسات بأثر رجعى.
3- الفروق الناتجة عن تصحيح أخطاء السنوات السابقة.
4- بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي تتطلب معايير المحاسبة معالجتها في الأرباح المحتجزة مباشرة مثل:
   - الفروق الناتجة عن ترجمة القوائم المالية.
   - فروق إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع.
5- تحليل الحركة فيما بين:
   - رصيد كل نوع من أسهم رأس المال.
   - رصيد كل بند من بنود الاحتياجات أول وأخر المدة.
6- التحويلات السنوية من وإلى الأرباح المحتجزة والمتعلقة بالاحتياجات القانونية أو التي يقررها مجلس الإدارة.
7- صافى ربح أو خسارة الفترة.
8- توزيعات الأرباح السنوية.

الأرباح المحتجزة

هي أحد بنود قائمة التغير في حقوق الملكية.

يمكن عرض قائمة الأرباح المحتجزة في 2015/1/1

البند	القيمة
رصيد الأرباح المحتجزة في 2015/1/1	×××
+ التعديلات الناتجة عن تسويات سابقة -	×××
رصيد الأرباح المحتجزة بعد التعديل في 2015/1/1	×××
+ صافى ربح أو (خسارة) الفترة -	×××
+ التحويلات من وإلى الاحتياطات -	×××
يخصم توزيعات الأرباح	×××
رصيد الأرباح المحتجزة في 2015/12/31	×××

ومن خلال هذه القائمة يمكن توضيح النقاط التالية:-

- الأرباح المحتجزة هي الجزء غير موزع من الأرباح على المساهمين (الشركاء)خلال السنة.
- قائمة الأرباح المحتجزة تعبر عن التغييرات على رصيد الأرباح لمحتجزة في بداية الفترة وصولاً إلى رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة.

الأهمية الضريبية لقائمة التغير في حقوق الملكية

أهم البنود التي ترد بقائمة التغير في حقوق الملكية وتهم الفاحص الضريبي وتتعلق بضريبة الدخل هي بند الأرباح المحتجزة حيث أنها ترتبط بتصحيح أخطاء السنوات السابقة والتي يتم معالجتها مباشرة في الأرباح المحتجزة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (5)،فإذا كانت هذه الأخطاء تتعلق بإيراد سقط سهواً من حسابات المنشأة خلال السنوات السابقة أو تم إثباته بقيمة أقل من قيمته الفعلية فإننا قد نكون في هذه الحالة أمام وعاء ضريبي يلزم على الفاحص التحقق من الفروق الضريبية المتعلقة به.

ومن هنا تأتى أهمية هذه القائمة من أنها قد تتضمن أوعية خاضعة لضريبة الدخل لا تعكسها قائمة الدخل وإنما تظهر بقائمة الأرباح المحتجزة.

حالة عملية

في 2014/5/15 اكتشفت إحدى المنشآت أنه سقط سهواً من حساباتها سنة 2013 إثبات فاتورة بيع بمبلغ 100000 جنيهاً تمت في 2013/12/25 .

فإذا علمت أن رصيد الأرباح المحتجزة في 2014/1/1 كان 825000 جنيهاً

المطلوب:

- وضح كيف تتم معالجة هذا الخطأ.
- كيف يمكن للفاحص الاستفادة.

الحـــل

الخطأ الذى تم اكتشافه يتعلق بسنة سابقة 2013 ومن ثم تتم معالجته محاسبياً في الأرباح المحتجزة طبقاً للمعيار المحاسبي رقم (5) وذلك بتعديل رصيد الأرباح المحتجزة في 2014/1/1 بقيمة هذا الخطأ بعد استبعاد أثر الضريبة كالتالي:

البيان	المبلغ
رصيد الأرباح المحتجزة في 2014/1/1 قبل التعديل	**825000**
يضاف إليه الفروق الدائنة الناتجة عن تصحيح خطأ السنة السابقة **قيمة الخطأ (الإيرادات) 100000جنيهاً** **تخصم الضريبة 100000×25% 25000 جنيهاً**	**75000**
رصيد الأرباح المحتجزة في 2014/1/1 بعد التعديل	**900000**

الاستفادة الضريبية من فحص قائمة الأرباح المحتجزة

تطبيقاً على هذه الحالة العملية فإنه يجب على الفاحص أن يدرك جيداً أن قائمة الأرباح المحتجزة قد تتضمن أوعية خاضعة لضريبة الدخل ،وبالتالي يجب أن تكون هذه القائمة محل فحص ومراجعة من الفاحص ففي هذه الحالة سقط من مبيعات المنشاة سنة 2013 إيرادات بمبلغ 100000 جنيهاً ،وبالتالي لم تظهر هذه المبيعات ضمن الإقرار الضريبي عن سنة 2013

النقطة الرئيسية الثامنة :النسب المالية

تعبر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى وعادة يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات. وتعد النسب المالية من أكثر أدوات التحليل شيوعاً.

مثال: حققت إحدى المنشآت مبيعات بمبلغ 10 مليون جنيهاً، وصافي ربح مليون واحد، ثم في العام التالي أصبحت المبيعات 20 مليون جنيها والأرباح 1.2 مليون جنيهاً. كيف يُرى أداء المنشأة؟ نجحت المنشأة في زيادة المبيعات، ونجحت في زيادة الأرباح ولكن المشكلة أن الزيادة في الأرباح لا تكافئ الزيادة في المبيعات مما يوضح زيادة في التكلفة. وكذلك الحال إذا زادت الالتزامات المتداولة للضعف وزادت الأصول المتداولة بمقدار 10%، وكذلك لو زادت الأرباح إلى الضعف وزادت الأصول الثابتة أربعة أضعاف. لذلك تستخدم بعض النسب التي تساعد على ربط هذه المؤشرات ببعضها.

تحليل النسب المالية وسيلة تُستخدم للمقارنة بين مجموعة من الحسابات الماليّة عن طريق استخدام وسائل رياضيّة، ويُساعد هذا التحليل على فهم طبيعة أداء الأعمال التجاريّة؛ ولا يوجد هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل فبشكل عام يستطيع المحلل أن ينسب أي رقم في القائمة إلى رقم آخر في السنة الحالية أو في السنوات السابقة إذا كانت المقارنة تعطي دلالة ذات معنى. بحيث فيه تتم مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التي تربطها علاقة سببية ببعضها، وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية.

وبموجب علاقات السببية هذه يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية ، تمكن المحللين الماليين من استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطها المختلفة.
وقدم المحللون بعض النسب التي تساعد على ربط هذه المؤشرات ببعضها منها.

1- نسب قياس الربحية

تعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء المنشأة واستمرارها، ومقياس الربحية هو الاهتمام الرئيسي لجميع الأطراف المعنية مثل الدائنون والمستثمرون والمالكون . وهو عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا يوجه جهداً كبيراً نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المنشأة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية. وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن المنشأة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح.

أ- نسبة مجمل الربح

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافى إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافه.

$$\textbf{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافى المبيعات}} \times 100\%$$

كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين

وتوضح هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد مجمل الربح ، وتعتبر ذات أهمية خاصة ،ويجب مقارنتها بمتوسط نسب السنوات السابقة ، وتعتبر هذه النسبة وسيلة جيدة للرقابة على العناصر المشتركة للوصول إلى صافى الربح وهى المشتريات والمبيعات والمخزون، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافه ،مما يتطلب من الفاحص دقة الفحص والتحقق والبحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك.

مثال: افترض أنك تصنع حقائب مدرسية ووجدت في نهاية العام أنك قد بعت 100 حقيبة بسعر خمسة جنيهات بينما تكلفة إنتاج الحقيبة الواحدة هي أربعة جنيهات معنى ذلك أن:

صافي المبيعات 500 جنيهاً
تكلفة المبيعات 400 جنيهاً
مجمل الربح 100 جنيهاً
هامش الربح المجمل 20%

ماذا لو كان منافسك يحقق هامش ربح مجمل يساوي 25%، معنى هذا أنه قادر على زيادة الفارق بين تكلفة الحقيبة وسعر الحقيبة وهذا يعني قدرة أكبر على تقليل تكلفة المنتج0

ب - نسبة صافي الربح

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل جنيهاً من صافي المبيعات أو الإيرادات. وأعلى نسبة تشير إلى المنشأة الأكثر ربحية، والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى. هامش الربح يظهر كنسبة مئوية، على سبيل

المثال، نسبة هامش الربح 20%، تعني أن المنشأة حققت ربحاً صافياً مقداره 0.20 مقابل كل جنيه من المبيعات.

$$\text{نسبة صافى الربح} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{صافى المبيعات}} \times 100\%$$

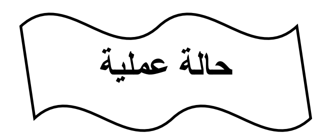
ولتحليل أكثر عمقاً لتوفير مؤشرات أكثر قوة، لا بد من مقارنة نتائج هذه النسبة بمثيلاتها في السنوات السابقة، وبالنسب المعيارية، أو نسب السوق، حيث أن زيادة الأرباح لا تعني أن هامش الربح للمنشأة قد تحسن، فإذا زادت التكاليف بمعدل أكبر من معدل المبيعات، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض هامش الربح.
على سبيل المثال: إذا كان صافي ربح المنشأة مليون جنيهاً، من مبيعات قدرها 10 مليون جنيهاً، فإنه يعطينا هامش ربح 10% (1 مليون جنيهاً / 10 مليون جنيهاً). وإذا ارتفع صافي الربح إلى 1,5 مليون جنيهاً من مبيعات قدرها 20 مليون جنيهاً، فإن هامش الربح للمنشأة سوف ينخفض إلى 7.5%، وهذا دليل على أن المنشأة تحتاج لتحسين سيطرتها على التكاليف.
ويلاحظ أن هامش الربح المجمل قد يكون مرتفعاً بينما هامش صافي الربح منخفضاً وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد قروض. وفي هذه الحالة يكون هذا مؤشرا على نجاح العملية الأساسية بينما فشل المنشأة في النواحي الأخرى بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف المنشأة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسية.
مثال: بفرض أن نسبة صافي الربح الذي حققته إحدى المنشآت خلال العام الماضي هو 10% بينما المنافس حقق 8% فقط، هذا يعني أنه يوجد مصاريف إضافية تحملها المنافس ، هذا قد يكون مرجعه إلى مصاريفه التسويقية الزائدة أو العمليات الإشرافية المكلفة أو فوائد ديون كثيرة .

جـ - معدل العائد على حقوق المساهمين (أو حقوق الملكية)

وهو نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين. نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية العام تختلف عنها في نهاية العام، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين.
هذا المؤشر هام جدا لأنه يبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين. فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا سيئا عن أداء المنشأة.

معدل العائد على حقوق المساهمين = $\frac{\text{صافى الربح}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}} \times 100\%$

متوسط حقوق المساهمين = $\frac{\text{حقوق المساهمين أول السنة المالية + حقوق المساهمين نهاية السنة المالية}}{2}$



فيما يلى بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى المنشآت

البيـــــــــان	إجمالي الأصول	إجمالي الالتزامات
بداية السنة المالية	720000ج	340000ج
نهاية السنة المالية	650000ج	230000ج

فإذا علمت أن:- صافى الربح 78000جنيهاً

المطلوب:

حساب معدل العائد على حقوق المساهمين؟

الحـــــــــل

1- حقوق المساهمين في بداية الفترة = إجمالي الأصول في بداية الفترة – إجمالي الالتزامات في بداية الفترة

حقوق المساهمين في بداية الفترة = 720000ج – 340000ج = 380000ج

2- حقوق المساهمين في نهاية الفترة = إجمالي الأصول في نهاية الفترة – إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة

حقوق المساهمين في بداية الفترة = 650000ج – 230000ج = 420000ج

-3

$$\text{متوسط حقوق المساهمين} = \frac{\text{حقوق المساهمين أول السنة المالية + حقوق المساهمين نهاية السنة المالية}}{2}$$

$$\text{متوسط حقوق المساهمين} = \frac{\text{380000ج} + \text{420000ج}}{2} = \text{400000ج}$$

-4

$$\text{معدل العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}} \times 100\%$$

$$\text{معدل العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{78000ج}}{\text{400000ج}} \times 100\% = 19{,}5\%$$

ومعنى هذه النسبة أن كل جنيهاً استثمره أصحاب المنشأة خلال السنة عاد عليهم بـــ 19.5 قرش وهذه النسبة جيدة بالنسبة لعائد البنك تعتبر نسبة جيدة لأن البنك عادة لا يعطي عائد يقارب هذه النسبة.

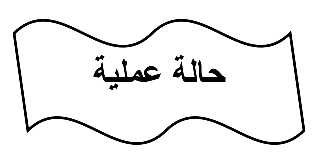
د - معدل العائد على الأصول

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة). يمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول0ويوضح علاقة صافى ربح المنشأة بإجمالي أصولها.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

$$\text{متوسط إجمالي الأصول} = \frac{\text{قيمة الأصول أول السنة المالية + قيمة الأصول نهاية السنة المالية}}{2}$$

ويوضح معدل العائد على الأصول كيفية استخدام المنشأة لأصولها في تحقيق أرباحها ،هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على حقوق المساهمين حيث أن كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى. معدل العائد على الأصول يقيس قدرة المنشأة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون. ربما تبادر إلى ذهنك أن بعض الأنشطة تحتاج أصولا أكبر من غيرها، هذا صحيح ولذلك فإن مقارنة هذه النسبة بين مشآتين تعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشر عن فشل هذه أو نجاح تلك. ففي مجالات الصناعات الثقيلة وشركات المقاولات يكون معدل العائد على الأصول منخفض وفى مجالات البرمجيات يكون مرتفع ففي شركة مايكروسوفت بلغ معدل العائد على الأصول لإحدى السنوات 18% وهى نسبة جيدة توضح قدرة الأموال المستثمرة في الأصول على تحقيق الأرباح مع التأكيد على مراعاة اختلاف هذه النسبة من مجال لأخر ومن بلد لأخرى ،ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس المنشأة عاما بعد عام أو أن نقارنه بالمنشآت المماثلة من حيث طبيعة النشاط.



فيما يلى بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى المنشآت

البيـــــــــان	إجمالي الأصول
بداية السنة المالية	150000120ج
نهاية السنة المالية	154000271ج

فإذا علمت أن:- صافى الربح 23000120جنيهاً

المطلوب:

حساب معدل العائد على الأصول؟

الحـــــــــل

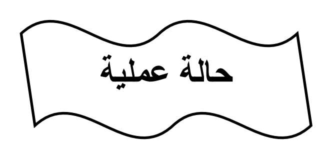
متوسط إجمالي الأصول = $\frac{150000120 + 154000271}{2}$ = 152000195,5ج

معدل العائد على الأصول = $\frac{23000120}{152000195,5} \times 100\%$ = 15,13%

ويلخص الشكل الجدول التالي نسب قياس الربحية.

نسب قياس الربحية

البيـــــــــــــان		طريقة الحساب		المؤشر
نسبة مجمل الربح	=	مجمل الربح / صافى المبيعات	×100%	قـــدرة المنشـــاة علـــى إدارة تكاليف المبيعات0
نسبة صافى الربح	=	صافى الربح / صافى المبيعات	×100%	تحكم المنشاة في المصـروفات بخلاف التكاليف0
معدل العائد على حقوق المساهمين	=	صافى الربح / متوسط حقوق المساهمين	×100%	قيـاس العائـد علـى اسـتثمارات المساهمين
معدل العائد على الأصول	=	صافى الربح / متوسط إجمالي الأصول	×100%	قياس مـدى مسـاهمة الأصـول في الربحية



تم حساب نسب الربحية التالية من القوائم المالية لإحدى المنشآت عن السنوات 2013،2014 وكانـت النتائج كالتالي:

النسبـــــــــــة	2014	2013	النسبة المثلى
نسبة مجمل الربح	**%13.7**	**(%3.3)**	**%25.6**
نسبة صافى الربح	**(%5.06)**	**(%28.9)**	**%12**
العائد على حقوق الملكيـــــــــــة	**(%90.8)**	**(%45.6)**	**%15.65**

المطلوب: تفسير هذه النسب وتوضيح المؤشرات التي تدل عليها؟

الحـــــــــل

§ نسبة مجمل الربح:

وتقيس هذه النسبة الربح قبل خصم المصروفات الإدارية والأعباء الأخرى أي تقيس كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر المبيعات وتكلفتها.

فزيادة مجمل الربح قد ترجع إلي واحد أو اكثر من العوامل الآتية:

- زيادة أسعار المبيعات مع ثبات التكلفة.
- زيادة أسعار المبيعات مع تخفيض تكلفتة.
- خطأ في حساب تسعير مخزون أخر المدة (أي احتساب مخزون أخر المدة بأكثر من حقيقته).

ويلاحظ عدم وجود معيار نمطي يمكن استخدامه للحكم علي هذه النسبة ومن ثم يجب عقد المقارنات التاريخية مع نسب المشروع في السنوات السابقة أو مع نسب المشروعات المثيلة في نفس الصناعة أو التجارة . النسبة المثلي في الصناعة هي (25.6 %)،أي أن مجمل الربح يجب أن يزيد.

§ نسبة صافي الربح

وتوضح هذه النسبة الأرباح بعد إضافة إيرادات الأنشطة الأخرى العرضية وخصم مصروفاتها أي توضح الأرباح الصافية للملاك وتمثل مدي كفاءة المنشأة في إدارة أصولها المختلفة.

ويلاحظ عدم وجود معيار نمطي يمكن استخدامه للحكم علي هذه النسبة ومن ثم يجب عقد المقارنات التاريخية مع نسب المنشأة في السنوات السابقة أو مع نسب المنشآت المثيلة في نفس الصناعة أو التجارة

ويتضح أن نسبة صافى الربح سنة 2014 هو (5.06%) أي إن المنشأة قد حققت خسائر علما بأن النسبة المثلي هي 12% ، وبذلك يجب ألا تزيد المصاريف العمومية عن 13.5% من المبيعات الإجمالية ويجب علي الإدارة دراسة الأسباب الفنية والمالية التي أدت إلي حدوث هذه الخسائر.

§ العائد على حقوق الملكيـــــــــــة

توضح هذه النسبة معدل العائد الصافي الذي حققه المشروع من تحمله لمخاطر الاستثمار بالنسبة الي حقوق الملكية أما النسبة المثلي في الصناعة هي من12%-15%

من الجدول السابق يتضح نسبة العائد الي حقوق الملكية عام 2000 هو (90.88%) وهي نسبة تدل علي انخفاض قيمة حقوق الملكية لظروف الخسائر المتتالية التي من بها المنشأة بدون أي دراسة لصلاحية وتعديل للهيكل المالي للمنشأة.

2-نسب قياس كفاءة النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المنشأة على تحويل حسابات المركز المالي إلى مبالغ نقدية أو مبيعات. كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المنشآت المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط المنشأة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة.

أ- معدل دوران المخزون

وهو حاصل قسمة تكلفة المبيعات على متوسط المخزون وهذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلال الفترة (عام مثلا). وهو يوضح سرعة بيع المنتجات.

ويعتبر معدل دوران المخزون العالي مؤشراً على سياسة المبيعات الطموحة وتكلفة مخزون ضئيلة مما يعني تكلفة تمويل ضمنية أقل. ويمكن أن يعني معدل دوران المخزون العالي عدم كفاية المخزون والذي أيضا قد يؤدي إلى تأخير في تلبية طلبيات العملاء وبالتالي خسارة العملاء. كما يمكن أن يشير المعدل العالي إلى مبيعات عالية أكثر من المتوقع ونقص في المخزون. ومن ناحية أخرى فإن معدل دوران المخزون المنخفض قد يعنى أن سياسة إدارة المخزون ضعيفة أو بطيء الحركة أو المخزون التالف أو التخزين الزائد مما ينتج عنه تكاليف تخزين عالية (نقص قيمة الأصل بمرور الوقت). وبالمثل فإن معدل دوران المخزون المنخفض قد ينبع من زيادة إضافية في الطلب أو نقص في المواد الخام. وينبغي على المحللين أن يتقصوا أسباب معدل دوران المخزون العالي أو المنخفض غير العادي. ومن أكثر الأشياء أهمية للنظر فيه هو نوع الصناعة التي تعمل فيها المنشأة. على سبيل المثال فإن المنشأة التي تبيع الفاكهة الطازجة (الأصناف القابلة للتلف) يكون لها معدل دوران أعلى من المنشأة التي تبيع الأثاث (الأصناف الغير القابلة للتلف).

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{رصيد مخزون أول السنة} + \text{رصيد المخزون أخر السنة}}{2}$$



بلغت تكلفة المبيعات لإحدى المنشآت 550000 جنيهاً، و بضاعة أول المدة 280000جنيهاً ، و بضاعة أخر المدة 320000 جنيهاً.

<u>المطلوب:</u>

حساب معدل دوران المخزون؟

الحـــــــــــــل

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{320000 + 280000}{2} = 300000\text{ج}$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{550000}{300000} = 1,83 \text{ مرة}$$

ب- متوسط فترة التحصيل

وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط الحسابات المدينة (أو الحسابات المدينة في نهاية الفترة). وبالتالي يمكننا حساب متوسط فترة التحصيل بالأيام = عدد أيام الفترة (365 في حالة عام كامل) / معدل دوران المبالغ تحت التحصيل

هذه النسبة تبين قصر أو طول فترة التحصيل. لاحظ أن طول فترة التحصيل لا ينم بالضرورة عن فشل إداري لأن بعض الشركات تسمح للعملاء بسداد قيمة المنتج بعد شهر أو اثنين أو على أقساط وذلك يعتبر تشجيع للعملاء على الشراء

جـ- معدل دوران المدينين

يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية .

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافى المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط صافى المدينين}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{رصيد المدينين أول المدة + رصيد المدينين أخر المدة}}{2}$$

3- نسب السيولة:

يقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاقتراض أو بيع أصل ثابت ،وهناك عدة مقاييس للسيولة تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل،. وكلما ارتفعت نسب السيولة، فإن المنشأة ستمتلك هامش أكبر من السلامة لتغطية الالتزامات.

وفي نفس الوقت، فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم توظيف المنشأة لجزء كبير من أموالها. نسب السيولة هي مجموعة النسب التي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة ومن هذه النسب: نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة.

ا- رأس المال العامل

ويستخدم رأس المال العامل، أو كما يطلق عليه "صافي رأس المال العامل"، في تقدير قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، تسعى المنشآت إلى موازنة الربحية مع السيولة لضمان إمكانية تسيير أنشطتها، ونتيجة لذلك تسعى إلى تحقيق التشغيل الأمثل لرأس المال العامل لتعظيم السيولة وخفض تكلفة رأس المال.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

ويشير رأس المال العامل الإيجابي إلى أن المنشأة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتوفير فائض من السيولة لتطوير أعمالها وخفض الديون.

لذلك ينظر المحللون إلى رأس المال العامل كمؤشر على فعالية المنشأة في إدارة عملياتها اليومية، فإذا انخفضت قيمة رأس المال العامل، فإن ذلك يزيد من مستوى المخاطرة المالية، وأسوء سيناريو هو التصفية أو الإفلاس.

هذا وتعتبر نسبة 20% إلى الالتزامات المتداولة، نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت قيمة رأس المال العامل أقل من صفر، فإن المنشأة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها.



فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى المنشآت:

▪ بنك	5000 ج	▪ المخزون	4000 ج
▪ أوراق قبض	30000ج	▪ أ.دفع	17000ج
▪ مدينون	42000ج	▪ دائنون	33000ج
▪ بضاعة	7000 ج		

المطلوب:-

حساب رأس المال العامل

الحــــل :

رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

= (5000 + 30000 + 42000 + 7000 +4000) – (17000 + 33000)

رأس المال العامل = 88000 – 50000 = 38000ج

ب – نسبة التداول

وهى توضح عدد مرات قابلية الأصول المتداولة للمنشأة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل. وتعتبر أصول المنشأة ضماناً لالتزاماتها في جميع الأحوال، سواء في الاقتراض أو التصفية.

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\textbf{الأصول المتداولة}}{\textbf{الالتزامات المتداولة}}$$

على سبيل المثال: إذا كانت نسبة التداول 1.50، فإن المنشأة تمتلك جنيهاً ونصف من الأصول المتداولة مقابل كل جنيهاً من الالتزامات المتداولة.

إن الفكرة الكامنة وراء هذه النسبة، هي أن المنشأة لديها ما يكفي من الأصول الحالية التي تعطي وعداً "بأن النقد سيأتي" لتسديد احتياجات نمو أعمال المنشأة، والتي يمكن أن تنمو بمعدل منخفض عند الحاجة إلى المزيد من الأصول.

وتعتبر نسبة التداول 1:2 نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح، فإن المنشأة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وقد يشير إلى أن المنشأة ليست في وضع مالي جيد، إلا أنه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل.



باستخدام بيانات المثال السابق

المطلوب:-

حساب نسبة التداول

الحـــــل :

1- مجموع الأصول = 5000 + 30000 + 42000 + 7000 +4000=88000ج

2- مجموع الالتزامات = 17000 + 33000 = 50000 ج

3-

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{88000ج}{50000ج} = 1,76 \text{ مرة}$$

أي أن الأصول المتداولة تعادل 1.76 مرة الالتزامات المتداولة.

ويمكن التعبير عنها بأن نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة تبلغ 176 %

جـ - نسبة التداول السريع

بعض الأصول المتداولة لا تتحول بسهولة إلي نقدية يمكن استخدامها في سداد الديون قصيرة الأجل التي علي المنشأة مثل المخزون ، لهذا فإن بعض عناصر الأصول المتداولة تكون أقل سيولة من

البعض الأخر، ولذا فإنه لمعرفة القدرة السريعة للمنشأة علي سداد التزاماتها يتم حساب نسبة السيولة وهي ناتج قسمة الأصول المتداولة الأكثر سيولة علي الالتزامات المتداولة، والأصول الأكثر سيولة هي الأصول قصيرة الأجل وحسابات المدينين، أي أنه يستبعد من الأصول المتداولة المخزون.

وعلي ذلك يتم حساب نسبة السيولة علي النحو التالي:

$$\text{نسبة التداول السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$



باستخدام بيانات المثال السابق

المطلوب:-

حساب نسبة التداول السريع.

الحــــــل :

1- مجموع الأصول = 5000 + 30000 + 42000 + 7000 +4000=88000ج

2- قيمة المخزون = 4000ج

3- مجموع الالتزامات = 17000 + 33000 = 50000 ج

4-

$$\text{نسبة التداول السريع} = \frac{88000ج - 4000ج}{50000ج} = 1,86 \text{ مرة}$$

أي أن الأصول المتداولة تعادل 1.76 مرة الالتزامات المتداولة.

4- نسب هيكل التمويل "المديونية"

وتعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل، داخلية كانت أم خارجية. إن. وبشكل عام، فإنه كلما قل اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها، كانت هذه الشركة أقل تعرضاً للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف موارد الشركات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها. لذلك يفضل الاستثمار في شركات تكون قليلة الديون، فهذا قد يكون مؤشراً على الوضع الجيد الذي تتمتع به الشركة من حيث السيولة النقدية. كما يقع على عاتق المستثمر مقارنة الديون طويلة الأجل للشركة، في ضوء معدل الدين الذي تتحمله الشركات المماثلة العاملة في نفس القطاع، وعليه تجنب الاستثمار في شركة تكون ديونها أعلى بكثير من معدل الدين في القطاع.

بالإضافة إلى ضرورة معرفة الشروط والأحكام الخاصة بالديون طويلة الأجل، على سبيل المثال، بعض المصارف المالية تشترط حدا أدنى من نسب السيولة والمديونية، بحيث يكون لها الحق في إجبار الشركة على تسديد القروض بصورة غير متوقعة، مما قد يؤدي إلى تصفيتها.

أ- نسبة المديونية

وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل جنيهاً من مجموع الأصول.

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبء ديونها. نسبة الدين أكبر من 100%، تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها، وبالتالي فإن الشركة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة. وتعتبر نسبة 40%، نسبة مقبولة في معظم الصناعات، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها.

ب - نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية

يقصد بمجموع الالتزامات كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل. وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين، وبالتالي تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول.

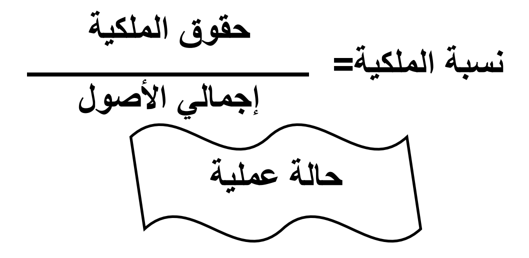
$$\text{نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

على سبيل المثال، فإن معدل هذه النسبة في صناعة السيارات تساوي 200%، في حين أن النسبة ذاتها في صناعة الحواسيب تكون 50%.

جـ - نسبة الملكية

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة الملاك في أصول المنشأة ويجب أن تزيد هذه النسبة عن 50%.

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$



فيما يلى القوائم المالية لإحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31

قائمة المركز المالي في 2015/12/31

البيـــــــان	سنة 2015	سنة 2014
الأصول طويلة الأجل		
أصول ثابتة بالصافي	35000000	30000000
الأصول المتداولة		
المخزون	450000	2500000
العملاء	3000000	1500000
النقدية	7500000	6000000
إجمالي الأصول المتداولة	15000000	10000000
الالتزامات المتداولة		
الموردين	3000000	2000000
قروض قصيرة الأجل	2000000	1000000
إجمالي الالتزامات المتداولة	5000000	3000000
رأس المال العامل	10000000	7000000
إجمالي الاستثمار	45000000	37000000
حقوق الملكية		
رأس المال	23720000	20000000
أرباح محتجزة	5000000	3800000
أرباح العام	1280000	1200000
إجمالي حقوق الملكية	30000000	25000000
الالتزامات طويلة الأجل		
قروض طويلة الأجل	15000000	12000000

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31

البيـــــــــــان	سنة 2015	سنة 2014
المبيعات	12000000	10000000
يخصم		
تكلفة المبيعات	10200000	8000000
مجمل الربح	1800000	2000000
إيرادات أخرى	550000	250000
مصروفات البيع والتوزيع	100000	150000
مصروفات إدارية وعمومية	450000	400000
مصروفات تمويلية	200000	200000
صافى الربح قبل الضريبة	1600000	1500000
الضريبة	320000	300000
صافى الربح بعد الضريبة	1280000	1200000

- **علما أن المبيعات الأجلة بلغت 9 مليون جنيها في السنة .**

والمطلوب:

1- استخراج النسب والمؤشرات المالية باعتبارها أحد أساليب التحليل المالى0

2- توضيح كيفية الاستفادة مما توصلت إليه في الفحص الضريبى0

الحـــــــــــــل

أولاً: استخراج نسب السيولة ومؤشراتها:-

1- نسبة التداول= $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{1500000}{500000}$ **1 : 3**

المؤشر:-

كل جنيه من الالتزامات المتداولة يقابله 3 جنيهاًت من الأصول المتداولة وهى نسبة مرضية تعكس قدرة المنشأة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل دون مشاكل0

2- نسبة التداول السريع= $\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{1500000 - 450000}{500000}$ **1 : 2,1**

المؤشر:-

كل جنيه من الالتزامات المتداولة يقابله 2,1 جنيهاًت من الأصول المتداولة وذلك بعد استبعاد المخزون منها وهى نسبة جيدة0

3- رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

= 1500000-500000=**1000000**

المؤشر:-

هناك زيادة في التدفقات النقدية مقدارها مليون جنيهاً يمكن استخدامها في عمليات المنشأة بعد تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية وسداد الالتزامات المتداولة.

الاستفادة الضريبية من نسب السيولة:-

يمكن للمأمور من خلال تحديد وتحليل نسب السيولة للمنشأة الوصول إلى مؤشرات تعكس قدرة المنشأة على سداد المستحقات الضريبة حيث تكون المأمورية أمام أمرين:-

1- نسب السيولة مرضية وفى الحدود المتعارف عليها ،فهذا يعطى اطمئنان إلى أن المنشأة لديها من السيولة ما يجعلها قادرة على سداد المستحقات الضريبية دون أي مشاكل أو صعوبات0

2- نسب السيولة غير مرضية ومن ثم فإن المنشاة سوف تواجه صعوبات في سداد الالتزامات المستحقة عليها ومنها المستحقات الضريبية ،وبالتالي يجب على المأمور اتخاذ الإجراءات اللازمة لسداد دين الضريبة.

نسب هيكل التمويل ومؤشراتها:-

وهى مجموعة النسب المالية التي تهدف إلى قياس قدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل وكذلك تحليل هيكل تمويل المنشأة وسوف يتم استعراض هذه النسب ومدلولها ومؤشراتها من خلال قائمة المركز المالي التي سبق عرضها وذلك على النحو التالي:

1- نسبة المديونية:

وتقيس هذه النسبة نسبة الديون (الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل) إلى مجموع الأصول ويجب أن تكون النسبة أقل من 50%.

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{15000000 + 5000000}{50000000} = \%40$$

المؤشر:-

مساهمة الغير في تمويل أصول المنشأة بنسبة 40%.

2- نسبة الملكية:

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة الملاك في أصول المنشأة ويجب أن تزيد هذه النسبة عن 50%.

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{30000000}{50000000} = 60\%$$

المؤشر:- مساهمة الملاك في أصول المنشأة بنسبة 60% .

3- نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية:

وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشاة على الاقتراض كمصدر تمويل للنشاط مقارنةً بحقوق الملكية .

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية} = \frac{15000000 + 5000000}{30000000} = 67\%$$

المؤشر:-

تعتمد المنشأة على الاقتراض بنسبة 67% لتمويل النشاط مقارنةً بحقوق الملكية.

4- نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشاة على القروض طويلة الأجل كمصدر تمويل للنشاط مقارنةً بحقوق الملكية

$$\text{نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{15000000}{30000000} = 50\%$$

المؤشر:-

تعتمد المنشأة على القروض طويلة الأجل بنسبة 67% كمصدر تمويل مقارنةً بحقوق الملكية0

معدل دوران المخزون

وتشير هذه النسبة إلى عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المنشأة حيث تستطيع المنشأة أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المنشآت المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل .

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \times 100$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{رصيد مخزون أول السنة + رصيد المخزون أخر السنة}}{2}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{2500000 + 4500000}{2} = 3500000\text{ج}$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{10200000}{3500000} = 2{,}9 \text{ مرة}$$

المؤشر:

عدد المرات التي يتحول فيها المخزون (إنتاج تام ، إنتاج تحت التشغيل ،خامات) إلى مبيعات هو 2,9 مرة في السنة ،وكلما زاد معدل دوران المخزون كلما زادت مبيعات المنشأة.

2- متوسط فترة التخزين

يعكس هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل بيعه ،ويرتبط هذا المعدل بمعدل دوران المخزون

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{360يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{360يوم}}{2{,}9} = \text{124يوم}$$

المؤشر:

الفترة التي يقضيها المخزون قبل بيعه في المخازن هي 124يوم.

وضريبياً يستطيع الفاحص الاستفادة من هذين المؤشرين وذلك بمقارنة هذه المعدلات مع:-

- معدلات المنشأة خلال السنوات السابقة.
- المعدلات في الأنشطة المماثلة.
- المعدلات على مستوى الصناعة.

حيث يمكن من خلال هذه المقارنة الحكم على مدى معقولية معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين ، وكلما زاد معدل الدوران وانخفض متوسط فترة التخزين كان لذلك أثر إيجابي على إيرادات المنشأة وبالتالي على الوعاء الضريبي لها.

3- معدل دوران العملاء

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات العملاء}}$$

$$\text{متوسط العملاء} = \frac{\text{رصيد العملاء أول السنة + رصيد العملاء أخر السنة}}{2}$$

يعبر هذا المعدل عن عدد مرات تحصيل حساب العملاء خلال السنة.

وهو مؤشر هام للمنشآت التي تتعامل بالتقسيط

$$\text{متوسط العملاء} = \frac{1500000 + 3000000}{2} = \text{2250000ج}$$

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{9000000}{2250000}$$

معدل دوران العملاء = 4 دورة / السنة .

<u>المؤشر:</u>

كلما زاد هذا المعدل كان هذا أفضل لأن ذلك معناه تحصيل قيمة المبيعات الآجلة في فترة أقصر ومن ثم إعادة استثمار هذه الأموال مرة أخرى ،وبالتالي تحقيق إيرادات أعلى وبالتالي ربحية أعلى وهو أمر له تأثير إيجابي على الوعاء الضريبى.

4 - متوسط فترة التحصيل

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{360 يوم}}{\text{معدل دوران العملاء}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{360يوم}}{\text{4 دورة}} = \text{90يوم}$$

وهى الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى المنشأة ، كما أن طول هذه الفترة يضيع على المنشأة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفروض ربما يؤدى إلى تحمل المنشأة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

المؤشر الضريبي:- تشير هذه النسبة إلى السياسة الائتمانية التي تتبعها المنشأة مع عملائها ويتحقق الفاحص من عدم وجود أطراف ذوى علاقة يتمتعون بسياسات ائتمانية خاصة ،أو يحصلون على السلع أو الخدمات بأسعار تختلف عن السعر المحايد.

5- معدل دوران الأصول

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times 100$$

ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة

$$\text{متوسط إجمالي الأصول} = \frac{\text{أصول أول المدة + أصول أخر المدة}}{2}$$

$$\text{متوسط إجمالي الأصول} = \frac{(40000000 + 50000000)}{2} = \text{45000000 جنيها0}$$

معدل دوران إجمالي الأصول = $\frac{12000000}{45000000}$ **=0,267 جنيها.**

وهذا يعنى إن كل جنيهاً من إجمالي الأصول قد حقق مبيعات قدرها 0,267 جنيها.

المؤشر الضريبي:-

بفرض ثبات قيمة المبيعات فإن ارتفاع هذه النسبة عن الفترة السابقة قد يشير إلى بيع أصل من الأصول ، لذا فإنه يلزم التحقق من إدراج الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ذلك ضمن الإيرادات الأخرى ، وفحص مدى خضوع القيمة البيعية للأصل لضريبة القيمة المضافة من عدمه بينما يشير انخفاضها إلى تملك المنشأة لأصول جديدة قد تكون خط إنتاج أو آلة يلزم التحقق من ظهور إيراداتها ضمن الإيرادات.

الجزء الثاني

التحليل المالى فى ظل التضخم[1]

[1] اعتبارا من هذا الجزء تم الاستعانة بكتاب التحليل المالي الخاص بالمصلحة والمطبوع من قبل قطاع التدريب سابقاً

الطرق الشائعة لاستبعاد
أثر التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد

(1) طريقة لاسبير :

تقوم هذه الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس (ع0) والمقارنة (ع1) بكميات سنة الأساس (ك$_0$) ، ويترتب على ذلك أن الارقام القياسية للأسعار طبقا لهذه الطريقة تقاس طبقا للمعادلة التالية:

الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة لاسبير =
مجـ ع$_1$ ك$_0$ ÷ مجـ ع$_0$ ك$_0$

(2) طريقة باش :

تقوم هذه الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس (ع0) والمقارنة (ع1) بكميات سنة المقارنة (ك1) ، ويترتب على ذلك أن الارقام القياسية للأسعار طبقا لهذه الطريقة تقاس طبقا للمعادلة التالية:

الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة باش =
مجـ ع1 ك1 ÷ مجـ ع0 ك1

(3) طريقة فيشر :

تقوم هذه الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس (ع0) والمقارنة (ع1) بكميات سنة الأساس (ك0) والمقارنة (ك1) ، ويترتب على ذلك أن الارقام القياسية للأسعار طبقا لهذه الطريقة تقاس طبقا للمعادلة التالية:

- **الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة فيشر =**
  (مجـ ع1 ك0 ÷ مجـ ع0 ك0) × (مجـ ع1 ك1 ÷ مجـ ع0 ك1)

- **الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة قيشر =**
  (الرقم القياسي للأسعار لاسبير) × (الرقم القياسي للأسعار باش)

حالةعملية:

فيما يلي بيانات بأسعار وكميات بعض السلع الأساسية في أحدى الدول فـي سـنتي 2000 ، 2005 . والمطلوب : حساب الأرقام القياسية للأسعار في سنة 2005 بالمقارنة مع أسعار سـنة 2000 .

2005 سنة المقارنة		2000 سنة الاساس		السلعة
سعر (ع1)	كمية (ك1)	سعر (ع0)	كمية (ك0)	
8	200	9	100	أ
16	300	15	200	ب
22	200	20	300	ج

(1) طريقة لاسبير

- الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة لاسبير =
  مجـ ع1 ك0 ÷ مجـ ع0 ك0

- = ◌ِ◌ِ[(8×100) + (16×200) + (22×300)]
  ÷◌ِ◌ِ[(9×100) + (15×200) + (20×300)]

- = ◌ِ◌ِ[10600] ÷ ◌ِ◌ِ[9900] = 107.71 % .

(2) طريقة باش

- الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة باش =
  مجـ ع1 ك1 ÷ مجـ ع0 ك1

- = ◌ِ◌ِ[(8×200) + (16×300) + (22×200)]
  ÷ ◌ِ◌ِ[(9×200) + (15×300) + (20×200)]

- = ◌ِ◌ِ[10800] ÷◌ِ◌ِ[10300] = 104.85 % .

(3) طريقة فيشر

- الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة قيشر =

(مجـ ع1 ك0 ÷ مجـ ع0 ك0) × (مجـ ع1 ك1 ÷ مجـ ع0 ك1)

■ **الارقام القياسية للأسعار بإستخدام طريقة فيشر =**

% 106.27 = (10300 ÷ 10800) × (9900 ÷ 10600)

4- أنواع الأرقام القياسية

1/4 الأرقام القياسية الخاصة للأسعار :

وتعكس هذه الأرقام التغيرات في مستويات الأسعار لنوع واحد من السلع أو لمجموعة من السلع ذات مواصفات مشتركة مثال ذلك الأرقام القياسية لأسعار السيارات ، الأرقام القياسية لأسعار التجزئة ، الأرقام القياسية لأسعار الجملة ..... ونظرا لأن هذه الأرقام تعكس التغيرات في أسعار نوع واحد من السلع أو عدد محدود منها ، لذلك فإنه يمكن القول بأن هذا النوع من الأرقام القياسية يعكس التغيرات في مستويات الأسعار الناتجة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد (التضخم) بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار الناتجة عن التطورات التكنولوجية في هذه السلع .

2/4 الأرقام القياسية العامة للأسعار :

وتعكس هذه الأرقام التغيرات في المستوى العام لأسعار مجموعة من السلع والخدمات الأساسية المتوفرة في الدولة ، وحيث أن هذه الأرقام تعكس التغيرات في مستويات أسعار السلع والخدمات الأساسية المتوفرة في الدولة ، لذلك فإنه يمكن القول بأنها تعكس فقط التغيرات في مستويات الأسعار الناتجة عن التضخم ولاتعكس التغيرات الناتجة عن التطورات الفنية والتكنولوجية لبعض من هذه السلع والخدمات .

و على هذا ...... لازالة أثار التضخم يجب الإعتماد على الأرقام القياسية العامة للأسعار وليس على الأرقام القياسية الخاصة للأسعار .

5- السلاسل الزمنية والانتاجية

أن قياس الانتاجية في إحدى المشروعات الصناعية في فترة واحدة من الزمن قد تكون غير مفيدة في اتخاذ القرارات أو قياس أداء العاملين خلال هذه الفترة ، إذ أن هذا القياس يجب مقارنته بفترات أخرى ،،،،، وهذا قد يكون مفيدا في تحديد مدى تطور الإنتاجية بين فترة وأخرى وبدراسة هذا التطور وأسبابه يمكن تحديد الأسباب التي أدت الى زيادة الإنتاجية أو الى نقص الإنتاجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج أو تشجيع هذه الأسباب .

حالة عملية:

إستخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى المشروعات الصناعية عن الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2005 :

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة المبيعات	100000	120000	150000	185000	225000	275000
مخزون آخر المدة	10000	13000	12500	16000	8000	19000
تكلفة المواد	20000	30000	50000	70000	90000	120000

إجمالي الأجور	30000	31000	33000	36000	40000	50000

فإذا علمت أن :

أن مخـــــزون أول المـــــدة فـــــي ســـــنة 2000 قيمتـــــه 9000 جنيـــــة .

أن الأرقام القياسية للأسعار كانت كما يلي :

السنه	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرقم القياسي	100	104	109	115	122	130	140	152

المطلوب :

1. تعديل الأرقام القياسية العامة للأسعار بإستخدام سنة 2000 كسنة أساس .
2. حساب الإنتاجية في هذا المشروع في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2005 .
3. حساب معدل الزيادة في الإنتاجية في هذا المشروع فـي الفتـرة مـن سـنة 2000 إلـى سـنة 2005 .

الحل

أولا : تعديل الأرقام القياسية العامة للأسعار :

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرقم القياسي	100	105.5	111.9	119.2	128.4	139.4

الرقم القياسي للأسعار المعدل في سنة 2000 =

(109 ÷ 109) × 100 = 100 %

الرقم القياسي للأسعار المعدل في سنة 2001 =

(115 ÷ 109) × 100 = 105.5 %

الرقم القياسي للأسعار المعدل في سنة 2002 =

(122 ÷ 109) × 100 = 111.9 %

الرقم القياسي للأسعار المعدل في سنة 2005 =

(152 ÷ 109) × 100 = 139.4 %

ثانيا : قياس القيم البيعية للمنتجات بأسعار سنة 2000:

القيمة البيعية للمنتجات =

قيمة المبيعات + مخزون آخر المدة – مخزون أول المدة

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة المبيعات	100000	120000	150000	185000	225000	275000
+ مخزون آخر المدة	10000	13000	12500	16000	8000	19000
- مخزون أول المدة	9000	10000	13000	12500	16000	8000
القيمة البيعية	101000	123000	149500	188500	217000	286000
÷ الرقم القياسي المعدل	100	105.5	111.9	119.2	128.4	139.4
القيمة البيعية المعدلة	101000	116587	133601	158137	169003	205165

ثالثا : قياس تكلفة المواد الخام والأجور بأسعار سنة 2000:

(1) قياس تكلفة المواد الخام بأسعار سنة 2000 :

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تكلفة المواد	20000	30000	50000	70000	90000	120000
÷ الرقم القياسي المعدل	100	105.5	111.9	119.2	128.4	139.4
تكلفة المواد المعدلة	20000	28436	44682	58725	70093	86083

(2) قياس تكلفة الأجور بأسعار سنة 2000 :

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الأجور	30000	31000	33000	36000	40000	50000
÷ الرقم القياسي المعدل	100	105.5	111.9	119.2	128.4	139.4
تكلفة الأجور المعدلة	30000	29383	29490	30201	31152	35868

رابعا : قياس الإنتاجية

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة البيعية المعدلة	**101000**	**116587**	**133601**	**158137**	**169003**	**205165**
- تكلفة المواد المعدلة	**20000**	**28436**	**44682**	**58725**	**70093**	**86083**
القيمة المضافة	**81000**	**88151**	**88919**	**99412**	**98910**	**119082**
÷ تكلفة الأجور المعدلة	**30000**	**29383**	**29490**	**30201**	**31152**	**35868**
إنتاجية كل جنية أجر	**2.7**	**3**	**3.015**	**3.291**	**3.175**	**3.32**

خامسا : قياس معدل الزيادة في الإنتاجية

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إنتاجية كل جنية أجر	2.7	3	3.015	3.291	3.175	3.32
معدل الزيادة في الإنتاجية	......	%11.11	%0.5	%9.15	(%3.52)	%4.56

ملاحظات :

معدل الزيادة في الإنتاجية =

تكلفة كل جنية أجر في سنة المقارنة – تكلفة كل جنية أجر في السنة السابقة

تكلفة كل جنية أجر في السنة السابقة

معدل الزيادة في الإنتاجية في سنة 2001 = %11.11

2.7 – 3

2.7

يلاحظ من الجدول السابق أن معدل الزيادة في الإنتاجية كان مرتفعا جدا في السنتين 2001 ، 2003 ومرتفعا إلى حد كبير في سنة 2005 بينما كان هناك نقص في معدل الزيادة في الإنتاجية في سنة 2004 كما أن هناك زيادة محدودة للغاية في سنة 2002 .

تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح

ومن خلال النظرة العامة لأي منشأة تجارية تهدف إلى الربح فإن هناك ثلاث حالات فقط لنتائج نشاط المنشأة وهي :

- زيادة الإيرادات عن التكاليف حيث يصبح ناتج النشاط ربح .
- زيادة التكاليف عن الإيرادات حيث يصبح ناتج النشاط خسارة
- تساوى الإيرادات مع التكاليف حيث يكون ناتج النشاط التعادل

1- نقطة التعادل Break Even Point

هي النقطة التي تتعادل عندها التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية يعني أن نتيجة مستوى النشاط مساوية للصفر .

يرتكز تحليل التعادل على ضرورة تبويب عناصر التكلفة إلى عناصر متغيرة وعناصر ثابتة.

ويجب على المنشأة العمل في **ظل الفرضيات التالية** عند إجراء عملية التحليل :

- تبويب التكاليف إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة
- ثبات إجمالي التكاليف الثابتة أثناء التحليل
- تغير إجمالي التكاليف المتغيرة بنسبة ثابتة مع تغيير حجم الإنتاج أثناء التحليل .
- ثبات أسعار البيع

ولتحديد نقطة التعادل هناك ثلاث طرق وهي كما يلي :

- طريقة المعادلة
- طريقة هامش المساهمة
- الطريقة البيانية

وبعد أخذ الفرضيات أعلاه في الاعتبار يمكن الآن مناقشة الطرق الثلاث في ظل تحليل التعادل لمنتج واحد كما يلي :

1/1 طريقة المعادلة Equation Method

حيث يتم استخدام أساس التعادل وهو تساوي إجمالي الإيرادات مع إجمالي التكاليف كنقطة انطلاق لمعرفة نقطة التعادل .

أ- إجمالي الإيرادات = إجمالي التكاليف الكلية (عند التعادل)

أك = ت ك

ب- (عدد الوحدات المنتجة × سعر بيع الوحدة) = إجمالي التكاليف الثابتة + إجمالي التكاليف المتغيرة

(عدد الوحدات المنتجة × سعر بيع الوحدة) = إجمالي التكاليف الثابتة + (التكلفة المتغيرة للوحدة × عدد الوحدات المنتجة)

(س × ع) = ت ث + (ت غ للوحدة × س)

حالة عملية:

شركة الخليفة تنتج منتجا واحدا في بداية نشاطها وكانت بيانات الإنتاج كالتالي :
التكاليف الثابتة للشركة = 100.000 جنية
التكلفة المتغيرة للوحدة 50 جنية للوحدة الواحدة
سعر بيع الوحدة = 100 جنية للوحدة الواحدة

المطلـــــوب :

تحديد نقطة التعادل بالوحدات (الحجم) والقيمة

الحـــــل :

إجمالي الإيرادات = إجمالي التكاليف الكلية
(س × ع) = ت ث + (ت غ للوحدة × س)
(س×100) = 100.000 + (50 × س)
50 س = 100.000
س= 100.000÷50
س (حجم التعادل) = 2.000 وحدة

قيمة التعادل = حجم التعادل × سعر بيع الوحدة
= 2.000×100= 200.000 جنية

وهذا يعني إذا أنتجت الشركة وباعت أقل من 2.000 وحدة فإن ناتج النشاط خسارة ، وإذا أنتجت أكثر من 2.000 وحدة فإن ناتج النشاط ربح ، وفي حالة إنتاجها 2.000 وحدة فلا يوجد ربح أو خسارة يعني أن الشركة حققت التعادل .

2/1 طريقة هامش المساهمة **Contribution Marging Method**

طريقة هامش المساهمة تنطلق من نفس المعادلة الأصلية للتعادل ومن خلالها نوجد نقطة التعادل وقبل البدء في الطريقة يجب أن نتعرف على هامش المساهمة أو عائد المساهمة .

يعني هامش المساهمة الفرق بين سعر بيع الوحدة وبين تكلفتها المتغيرة ، وهذا الهامش يبدأ بتغطية التكاليف الثابتة تدريجيا حتى يتم تغطيتها بالكامل وفي هذه الحالة تكون المنشأة عند نقطة التعادل .

هامش المساهمة للوحدة = سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة

ويمكن استخراج نقطة التعادل كما يلي :

إجمالي الإيرادات = إجمالي التكاليف الكلية
(س × ع) = ت ث + (ت غ للوحدة × س)
(س × ع) – (ت غ للوحدة × س) = ت ث
س×(ع – ت غ للوحدة) = ت ث
س = ت ث ÷ (ع – ت غ للوحدة)
س = ت ث

هامش المساهمة للوحدة

وفي بعض الحالات يمكن استخراج قيمة التعادل بعد معرفة نسبة هامش المساهمة الذي هو حاصل قسمة هامش المساهمة للوحدة على سعر بيع الوحدة .

فنسبة هامش المساهمة = هامش المساهمة للوحدة ÷ سعر بيع الوحدة

قيمة التعادل = ت ث ÷ نسبة هامش المساهمة

حالة عملية :

من خلال بيانات الحالة العملية السابقة يمكن الوصول إلى حجم وقيمة التعادل على النحو التالى:

هامش المساهمة = 100-50=50 جنية

حجم التعادل = 100.000 جنية ÷ 50 جنية = 2.000 وحدة

قيمة التعادل باستخدام نسبة هامش المساهمة = 100.000÷(50÷100) = 200.000 جنية.

إذن نسبة هامش المساهمة = 50÷100 = 50% يعني أن 50% من المبيعات تساهم في تغطية التكاليف الثابتة .

3/1 **الطريقة البيانية** Graphic Method

يعد الرسم البياني من الأدوات التي تساعد متخذ القرار على الحصول على المعلومات المفيدة عن التغير في حجم النشاط ومبالغ الإيرادات التي في ضوئها يتم تحديد نقطة التعادل والأرباح أو تجنب الخسائر المتوقعة .

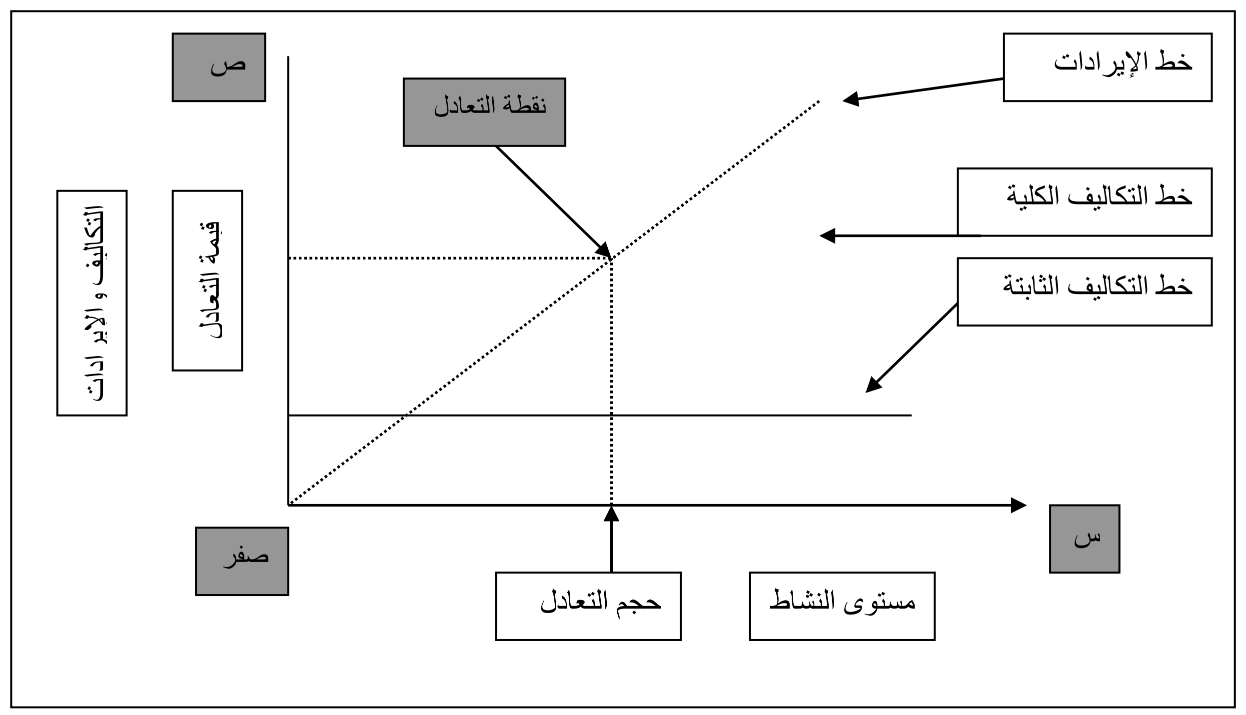
ولتحديد بيانات الطريقة البيانية نتبع الخطوات التالية كما هو موضوح في الرسم البياني :

1- يتم رسم المحور الصادي الذي يمثل مبالغ التكاليف أو الإيرادات وكذلك المحور السيني الذي يمثل مستوى النشاط بالوحدات بحيث يكون متعامدا مع المحور الصادي.

2- يتم رسم خط التكاليف الثابتة موازيا لمحور السينات عند نقطة المبالغ التي تمثل التكاليف الثابتة .

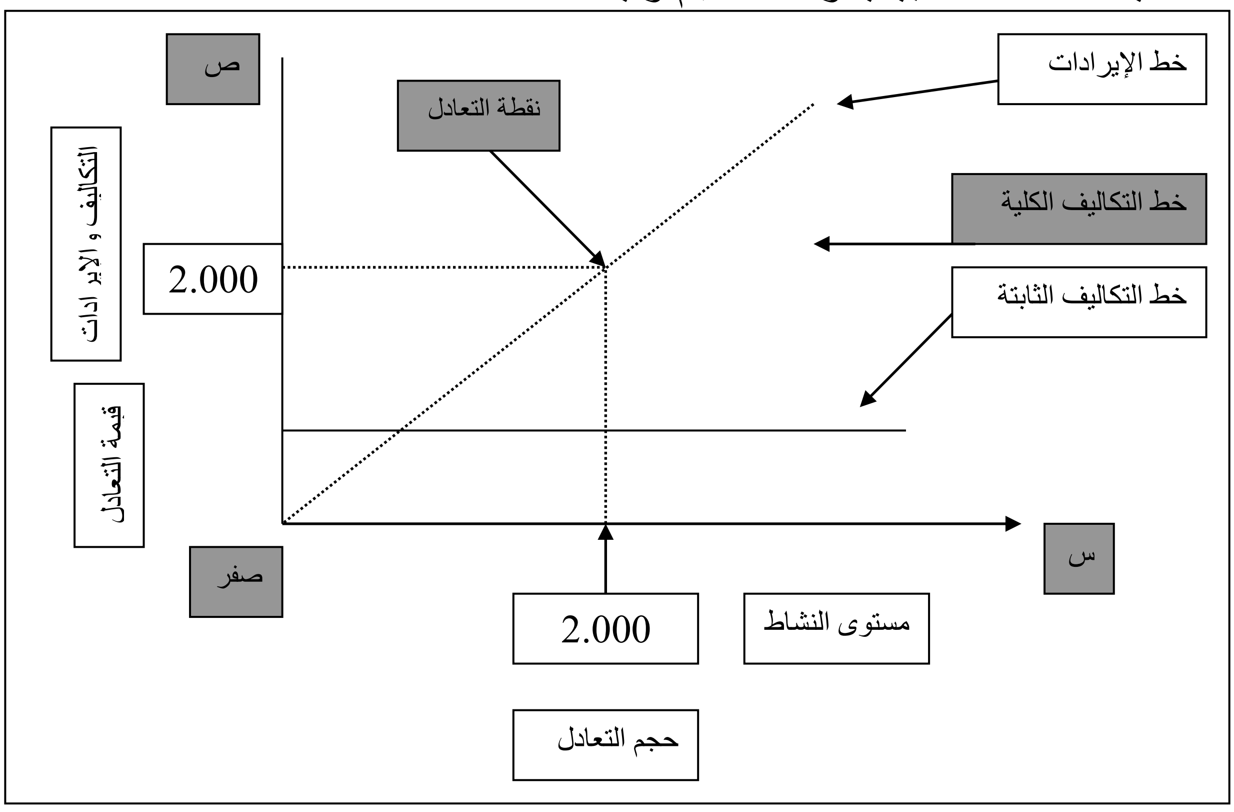
3- يتم رسم خط إجمالي التكاليف الكلية من نقطة التقاء خط التكاليف الثابتة بالمحور الصادي .

4- يتم رسم خط الإيرادات الكلية من نقطة التقاء محور السينات مع محور الصادات وعند التقاء خط الإيرادات الكلية مع خط التكاليف الكلية تكون هذه النقطة هي نقطة التعادل ومن النقطة يتم رسم خط عمودي وموازي لمحور الصادات لبيان حجم التعادل كما يتم رسم خط موازي لمحور السينات لبيان قيمة التعادل .



الطريقة البيانية لتحديد نقطة التعادل

حالة عملية: باستخدام نفس بيانات المثال رقم 1 السابق
المطلوب : تحديد نقطة التعادل بيانيا وكذلك حجم وقيمة التعادل .



2- صافي الربح المستهدف Target Net Income

إذا أرادت الإدارة معرفة كمية المبيعات التي تحقق ربح معين (الربح المستهدف المراد تحقيقه من قبل الإدارة)

وللإجابة على هذا التساؤل يجب التعرف على معادلة الربح المستهدف **وهي كالتالي :**

(س × ع) = ت ث + (ت غ للوحدة × س) + ر

عدد الوحدات الواجب بيعها لتحقيق ربح معين = (ت ث + ر) ÷ (ت غ للوحدة - ع

أو

عدد الوحدات الواجب بيعها لتحقيق ربح معين = (ت ث + ر) ÷ هامش المساهمة للوحدة

حالة عملية:

تخطط شركة الخليفة لتحقيق ربح قدرة 50.000 جنية وفيما يلي بيانات الإنتاج:

80.000 جنية تكاليف ثابتة

10 جنية سعر بيع الوحدة

6 جنية التكلفة المتغيرة للوحدة

المطلوب :

1- تحديد نقطة التعادل بالوحدات والقيم

2- حساب عدد الوحدات الواجب بيعها من قبل الشركة

الحل :

1- عدد وحدات التعادل = ت ث ÷ هامش المساهمة

= 80.000 ÷(10-6) 20.000 وحدة

قيمة التعادل = 20.000 × 10 = 200.000 جنية

2- عدد الوحدات الواجب بيعها من قبل الشركة = (ت ث + ر) هامش المساهمة

= (80.000 + 50.000) ÷4

=32.500 وحدة

3- تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

يعرف هذا الأسلوب بأنه يحدد ماذا يحدث للنتائج المتوقعة إذا تغير بعض المدخلات ويعتبر أسلوب تحليل الحساسية من الأدوات التي تساعد متخذ القرار للوصول إلى قرار مبنى على بيانات دقيقة ، كما أنه يستخدم في التنبؤ في حالة تغير التكاليف الثابتة أو المتغيرة.

1/3التغير في التكاليف الثابتة Changes in fixed Costs

قد تلجأ الإدارة إلى تغيير التكاليف الثابتة وذلك من أجل التوسع وتحقيق أرباح عالية من خلال تنبؤاتها للسوق لذا قد تلجأ إلى زيادة الطاقة الإنتاجية مما يؤدي إلى شراء آلات جديدة أو زيادة منافذ البيع أي تكاليف ثابتة قد تنشأ نتيجة لتغير سياسة الشركة وهذا بالطبع يؤدي إلى تغيير في نقطة التعادل للشركة ونستطيع تكرار القول أيضا في حالة تقليص التكاليف الثابتة .

حالة عملية:

استخدام بيانات الحالة العملية السابقة (الموجودة فى ص 44) مع تغير التكاليف الثابتة لتصبح 100.000 جنية.

المطلوب :

تحديد نقطة التعادل بالوحدات والقيم.

الحـــل :

عدد وحدات التعادل = 100000 ÷ 4 = 25000 وحدة

قيمة التعادل = 25.000 × 10 250.000 جنية

ونستنتج أن زيادة التكاليف الثابتة مع ثبات العناصر الأخرى تؤدي إلى زيادة وحدات التعادل وليس له أثر على هامش المساهمة .

2/3التغير في التكاليف المتغيرة Changes in Variable Costs

قد يحدث تغير في التكاليف المتغيرة للوحدة مما يعني أن هناك أعباء إضافية على الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى تغير في هامش المساهمة وبالطبع فإن العلاقة بين التكاليف المتغيرة للوحدة وهامش المساهمة علاقة عكسية يعني أنه إذا زادت التكاليف المتغيرة نقص هامش المساهمة والعكس صحيح.

حالة عملية:

بالرجوع إلى بيانات الحالة العملية السابقة (الموجودة فى ص 44) مع تغير التكـاليف المتغيـرة للوحدة لتصبح 8 جنية وثابت التكاليف الثابتة وسعر البيع

المطلوب :

تحديد نقطة التعادل بالوحدات والقيم.

الحل :

هامش المساهمة = 10-8=2 جنية

عدد وحدات التعادل =80.000 ÷2 = 40.000 وحدة

قيمة التعادل = 40.000 ×10 = 400.000 جنية

يلاحظ أن هامش المساهمة انخفض عند ارتفاع التكاليف المتغيرة للوحدة كما أن حجم التعادل زاد ليصبح 40.000 بدلا من 20.000 وحدة .

3/3 التغير في سعر بيع الوحدة Changes in Selling Price

التغير في سعر بيع الوحدة راجعا لسياسة التسعير التي تتبعها المنشأة والذي بدوره له تـأثير واضح على هـامش المسـاهمة حيـث كلمـا زاد سـعر بيـع الوحـدة زاد هـامش المسـاهمة والعكس صحيح يعني أن العلاقة علاقة طردية.

حالة عملية:

بالرجوع إلى بيانات الحالة العملية السابقة (الموجودة فى ص 44) تغير سعر بيع الوحدة ليصـبح 11 جنية وثبات التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة للوحدة .

المطـــلوب

تحديد نقطة التعادل بالوحدات والقيم.

الـــحل

هامش المساهمة = 11-6= 5

عدد وحدات التعادل =80.000÷5= 16.000 وحدة

قيمة التعادل = 16.000 ×11 = 176.000 جنية

يلاحظ أن حجم التعادل انخفض بزيادة سعر البيع مع زيادة هامش المساهمة.

4- هامش الأمان Merging of Safety

تبدأ المنشأة بعد نقطة التعادل بتحقيق الأرباح أما إذا انخفض حجم نشاطها دون نقطة التعـادل يعني أنها تحقق خسائر ، ومن هذا المنطلق فـإن هـامش الأمـان هـو المـدى الـذي يقـع بـين نقطـة التعادل ومستوى النشاط الفعلي أو التقديري أي ما هو إلا مقياس للمدى الذي يمكـن أن تـنقص بـه المبيعات قبل أن يدخل المشروع في دائرة الخسائر وكلما اتسع المدى كلما رافقه اتساع في هامش الأمان.

ويتم حساب هامش الأمان بالمعادلة التالية :

$$\text{هامش الأمان} = \frac{\text{حجم أو (قيمة) المبيعات أو المخططة} - \text{حجم أو (قيمة) مبيعات التعادل)}}{\text{حجم أو (قيمة) المبيعات الفعلية أو المخططة}} \times 100$$

كما يمكن استخدام هامش الأمان في الاختيار مـن بـين البـدائل المتاحـة لمنشـأة أي كلمـا كـان هامش الأمان أكبر كلما زادت فرصة قبول المشروع.

حالة عملية:

تقدمت إليك البيانات التالية من شركة الأمين الصناعية:

150.000 جنية تكاليف ثابتة ، 20 جنية التكلفة المتغيرة للوحـدة ، 30 جنيـة سـعر بيـع الوحـدة ، كلما كان حجم المبيعات الفعلية 20.000 وحدة .

المطلوب :

حساب نسبة هامش الأمان

الحـــل :

جم التعادل 150.000 ÷ (30-20) = 15.000 وحدة

$$\text{هامش الأمان} = \frac{(15.000-20.000)}{20.000} \times 100 = 25\%$$

5- تحليل التعادل في ظل منتجات متعددة

Even Analysis–Multiple Product and Berak

تناولنا في المرحلة السابقة تحليل التعادل في ظل منتج واحد والواقع أن معظم الشركات لديها العديد من خطوط الإنتاج بمعنى أن المنتجات في مجملها تمثل مزيجا لمجموعة المنتجات ، ولتحديد نقطة التعادل لمزيج من المنتجات لابد من تحديد الآتي :

1/5حساب متوسط سعر البيع للتشكيلة البيعية كالتالي :

متوسط سعر البيع للتشكيلة البيعية = (سعر بيع المنتج × نسبة أ في التشكيلة البيعية) + سعر بيع المنتج ب × نسبة ب في التشكيلة البيعية) + سعر بيع المنتج ج في التشكيلة البيعية) + الخ

2/5 حساب متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة للتشكيلة البيعية :

متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة للتشكيلة البيعية= (التكلفة المتغيرة للمنتج أ في التشكيلة البيعية)+ التكلفة المتغيرة للمنتج ب × نسبة ب في التشكيلة البيعية) + (التكلفة المتغيرة للمنتج ج × نسبة ج في التشكيلة البيعية) .

3/5 حساب متوسط هامش المساهمة للتشكيلة البيعية كالتالي :

متوسط هامش المساهمة = متوسط سعر البيع للتشكيلة البيعية – متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة للتشكيلة البيعية).

4/5 حساب حجم التعادل للتشكيلة البيعية كالتالي:

$$\text{حجم التعادل للتشكيلة البيعية} = \frac{\text{ت ث}}{\text{متوسط هامش المساهمة للوحدة}}$$

5/5 حساب قيمة التعادل للتشكيلة البيعية كالتالي :

نوجد أولا متوسط نسبة هامش المساهمة للتشكيلة البيعية وهي كما يلي

$$\text{متوسط نسبة هامش المساهمة للتشكيلة البيعية} = \frac{\text{متوسط هامش المساهمة}}{\text{متوسط سعر البيع للتشكيلة البيعية}}$$

ومن ثم قيمة التعادل كما يلي :

$$\text{قيمة التعادل للتشكيلة البيعية} = \frac{\text{ت ث}}{\text{متوسط نسبة هامش المساهمة للتشكيلة البيعية}}$$

حالة عملية :

شركة صناعية تنتج ثلاث منتجات وهي عصير البرتقال وعصير الليمون وعصير المنجا، وفيما يلي البيانات المتعلقة بهذه المنتجات :

المنتج	سعر بيع الوحدة	التكلفة المتغيرة للوحدة	نسبة التشكيل البيعي

1-عصير البرتقال	8 جنية	1 جنية	%50
2-عصير الليمون	6 جنية	2 جنية	%30
3-عصير المنجا	11 جنية	4.5 جنية	%20

وبلغت التكاليف الثابتة مبلغ 240.000 جنية لجميع المنتجات
المطلوب : حساب نقطة التعادل بالوحدات والقيم للمنتجات الثلاثة ولكل منتج على حدة

الحل

حساب متوسط سعر البيع للتشكيلة البيعية

المنتج	سعر بيع الوحدة	نسبة التشكيل البيعي	متوسط سعر البيع
1-عصير البرتقال	**8**	**%50**	**4**
2-عصير الليمون	6	%30	1.8
3-عصير المنجا	11	%20	2.2
متوسط سعر البيع			8 جنية

حساب متوسط التكلفة المتغيرة للتشكيلة البيعية

المنتج	التكلفة المتغيرة للوحدة	نسبة التشكيل البيعي	متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة
1-عصير البرتقال	1	%50	0.5
2-عصير الليمون	2	%30	0.6
3-عصير المنجا	4.5	%20	0.9
متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة			2 جنية

متوسط هامش المساهمة للتشكيلة البيعية = 8−2=6 جنية

أو حسابه على النحو التالى:

المنتج	سعر بيع الوحدة	التكلفة المتغيرة للوحدة	هامش المساهمة	نسبة التشكيل البيعي	متوسط هامش المساهمة
عصير البرتقال	8	1	7	%50	3.5
عصير الليمون	6	2	4	%30	1.2
عصير المنجا	11	4.5	6.5	%20	1.3
متوسط عائد المساهمة					6 جنية

حجم التعادل للتشكيلة البيعية = 24.000÷6=40.000 وحدة

ولإيجاد قيمة التعادل للتشكيلة البيعية يجب حساب متوسط نسبة هامش المساهمة للتشكيلة البيعية وهو كما يلي :

متوسط نسبة هامش المساهمة للتشكيلة البيعية 6 ÷8 = 0.75

قيمة التعادل للتشكيلة البيعية = 240.000÷0.75 = 320.000 جنية

التعادل لكل منتج على حدة

المنتج	**نسبة التشكيل البيعي**	**وحدات التعادل**	**سعر البيع**	**قيمة التعادل**
عصير البرتقال	**%50**	**20.000**	**8**	**160.000**
عصير الليمون	**%30**	**12.000**	**6**	**72.000**
عصير المنجا	**%20**	**8.000**	**11**	**88.000**
المجموع				**320.000**

تحليل الانحرافات

وهذا التحليل يتم بثلاث أنواع :

1- تحليل المنتج الواحد : الشركة تنتج منتج واحد

2- تحليل المنتجات غير المرتبطة : الشركة تنتج أكثر من منتج ولكن كل منتج مستقل بذاته

3- تحليل المنتجات المرتبطة : الشركة تنتج أكثر من منتج ومكان كل منتج يؤثر على المنتجات الأخرى

القوانين في حالة المنتج الواحد والمنتجات المرتبطة :

انحراف الربح = الربح الفعلي - الربح التقديري

إذا كانت نتيجة (-) انحراف غير مرغوب.

(+) انحراف مرغوب.

ويحلل إلى

1- انحراف الحجم = (الحجم المقدر – الحجم الفعلي) الربح التقديري للوحدة

لو نتيجة(+) غير مرغوب.

(-) مرغوب.

2- انحراف سعر البيع = (السعر التقديري - السعر الفعلي) الحجم الفعلي

لو نتيجة(+) غير مرغوب.

(-) مرغوب.

3- انحراف التكلفة = (ت مقدرة - ت فعلية) الحجم الفعلي

لو نتيجة(+) غير مرغوب.

(-) مرغوب.

ملاحظة :

1 ًً

انحراف الربح = انحراف الحجم + انحراف سعر البيع + انحراف التكلفة

2

دائماً تحديد قيمة الانحراف ثم يحدد هل هو مرغوب أم غير مرغوب

القوانين في حالة المنتجات المرتبطة :

ملاحظة :

1- انحراف الربح، انحراف السعر، انحراف التكلفة

يعتمد على نفس القوانين السابقة.

2- انحراف الحجم يحلل إلى :

(أ)

انحراف حجم مطلق	=	**الحجم التقديري الفعلي**	-	**الحجم التقدير للوحدة**	**متوسط الربح**

لو نتيجة(+) غير مرغوب.

(-) مرغوب.

(ب) إنحراف المزج :

إنحراف المزج = (الحجم التقديرى – الحجم الفعلى) × (متوسط الربح التقديرى – الربح التقديرى للوحدة)

↓ رقم مطلق دون إشارات

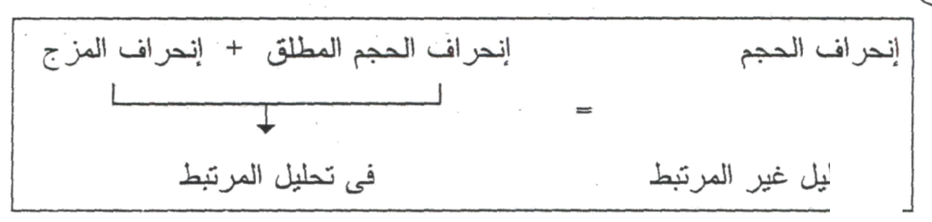
كيفية تحديد إنحراف المزج مرغوب أم لا :

(١) تحديد المنتج أقل أم أكثر ربحية **(٢) تحديد المبيعات زادت أم لا**

متو الر < ربح الوحدة ← المنتج أكثر ربحية
- ↖ حجم تقديرى < حجم فعلى ← إنحراف مرغوب
- ↙ حجم تقديرى > حجم فعلى ← غير مرغوب

متوسط الربح < ربح الوحدة ← المنتج أقل ربحية
- ↖ حجم تقديرى < حجم فعلى ← إنحراف مرغوب **غير مرغوب**
- ↙ حجم تقديرى > حجم فعلى ← غير مرغوب **انحراف مرغوب**

(٣) دائماً :



(٤) متوسط الربح التقديرى للوحدة = $\frac{\text{إجمالى ربح المنتجات}}{\text{إجمالى عدد الوحدات لكل المنتجات}}$

* أولاً : المنتج الواحد :

مثال :

إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد المنتجات :

البيان	التقديرى	الفعلى
المبيعات	٥٠٠٠٠	٥٢٩٩٨
ت المبيعات	٣٠٠٠٠	٣٢١٢٠
الربح	٢٠٠٠٠	٢٠٨٧٨
عدد الوحدات المباعة	٥٠٠٠	٤٨١٨
سعر البيع	١٠	١١
ت الوحدة	٦	٦,٦٧
الربح	٤	٤,٣٣

المطلوب :

١- إحسب معدل ت المبيعات إلى المبيعات ومعدل إجمالى الربح تقديرى وفعلى (أعد قائمة مقارنة للربح) .

٢- إحسب إنحراف الحجم ، إنحراف سعر البيع ، إنحراف التكلفة موضحاً طبيعة كل إنحراف .

٣- وأعد ملخص بالنتائج .

الحـــل

١- معدلات :

قائمة مقارنة للربح

البيان	التقديرى	الفعلى	التغيير
المبيعات	٥٠٠٠٠ ⟶	٥٢٩٩٨	(+) ٢٩٩٨
- ت المبيعات	٣٠٠٠٠ ⟵	٣٢١٢٠	(-) ٢١٢٠
الربح	٢٠٠٠٠ ⟶	٢٠٨٧٨	(+) ٨٧٨
معدل ت = ت / المبيعات	٣٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ٦٠٪	٣٢١٢٠ / ٥٢٩٩٨ = ٦٠,٤٪	انحراف الربح
معدل الربح = الربح / المبيعات	٣٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ٤٠٪	٢٠٨٧٨ / ٥٢٩٩٨ = ٣٩,٦٪	

٢- الإنحرافات :

أ - إنحراف الحجم = (الحجم المقدر - الحجم الفعلى) × (الربح التقديرى للوحدة)

= (٥٠٠٠ - ٤٨١٨) × ٤

= (+) ٧٢٨ غير مرغوب

ب - إنحراف سعر البيع = (سعر المقدر - سعر الفعلى) × الحجم الفعلى

= (١٠ - ١١) × ٤٨١٨

= (-) ٤٨١٨ مرغوب

جـ- إنحراف التكلفة = (ت المقدرة - ت الفعلية) × الحجم الفعلى

= (٦ - ٦,٦٧) × ٤٨١٨

= (-) ٣٢١٢ غير مرغوب

ملاحظة :

عند تحديد طبيعة إنحراف الحجم وسعر البيع تعكس النتـائج أى (+) غير مرغوب ، (-) مرغوب أمـا عند إنحـراف التكلفـة فتبقـى النتـائج كمـا هـى أى (-) غير مرغوب ، (+) مرغوب .

٣- ملخص النتائج

بدون إشارات

إنحراف الحجم	٧٢٨	غير مرغوب	دائماً يساوى إنحراف الربح مسحوب فى القائمة المقارنة
إنحراف سعر البيع	٤٨١٨	مرغوب	
إنحراف التكلفة	٣٢١٢	غير مرغوب	
الإجمالى ←	٨٧٨	مرغوب	

* ثانياً وثالثاً : المنتجات المرتبطة والمنتجات غير المرتبطة :

مثال :

إذا توافرت لديك البيانات التالية :

تقديرى

المنتج	المبيعات		ت
	كمية	سعر الوحدة	الوحدة
أ	٣٠٠٠٠	٥	٤
ب	٢٠٠٠٠	٤	٣,٤
جـ	١٠٠٠٠	٣	٢,٧

المطلوب :

١- قائمة إجمالى الربح التقديرى والفعلى .

٢- إنحراف حجم وسعر بيع وتكلفة فى حالة تكون المنتجات غير مرتبطة وملخص بالنتائج .

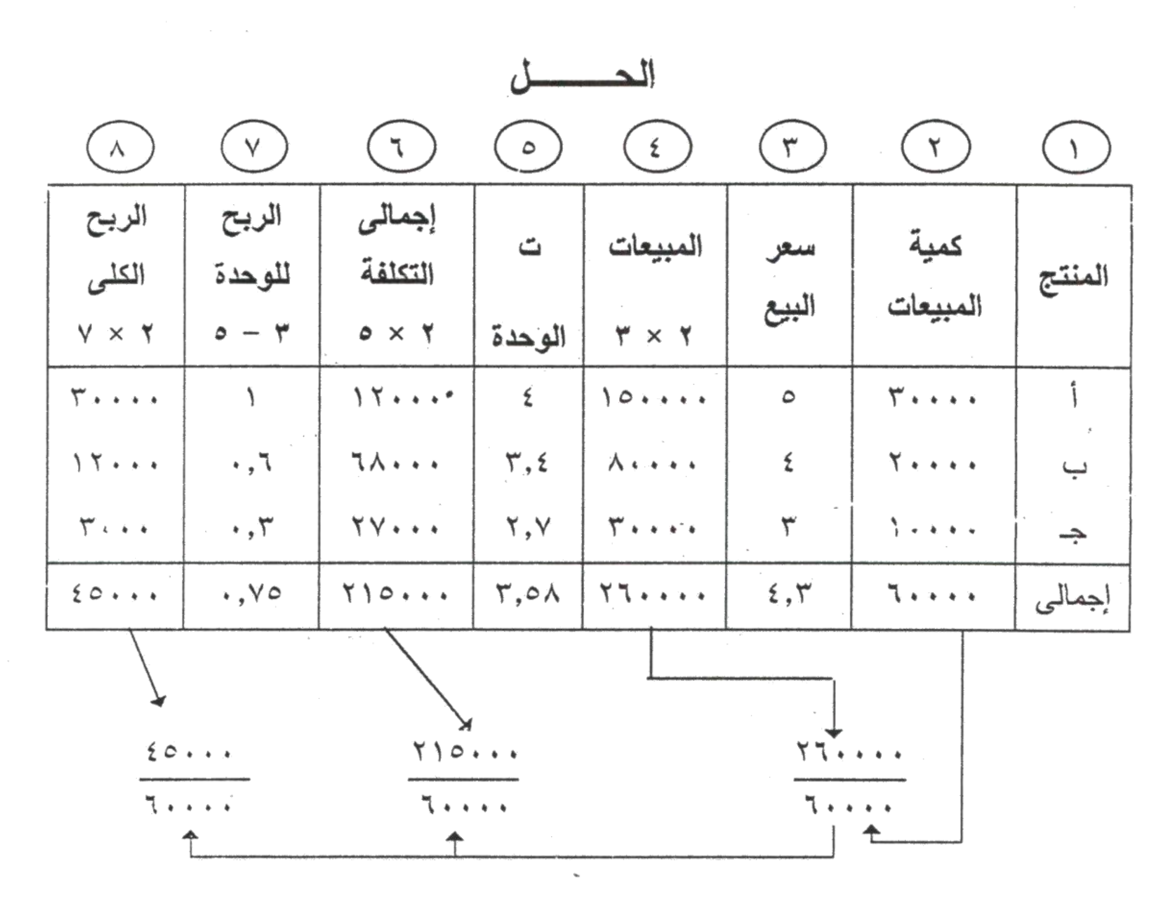
٣- إنحراف حجم المطلق والمزج فى حالة كون المنتجات مرتبطة وملخص بالنتائج ثم إختبر مدى تناسق الإنحرافات المرتبطة وغير المرتبطة .

٤- وضع النتائج السابقة فى شكل بيانى

الفعلى

المنتج	كمية	سعر البيع	ت
أ	٢٣٠٠٠	٥,٥٠	٤,٩٤
ب	٢٦٥٠٠	٣,٥	٢,٨٥
جـ	١٢٥٠٠	٣,٢٥	٣

الحـــــل



① المنتج	② كمية المبيعات	③ سعر البيع	④ المبيعات ٢ × ٣	⑤ ت الوحدة	⑥ إجمالى التكلفة ٢ × ٥	⑦ الربح للوحدة ٣ − ٥	⑧ الربح الكلى ٢ × ٧
أ	٣٠٠٠٠	٥	١٥٠٠٠٠	٤	١٢٠٠٠٠	١	٣٠٠٠٠
ب	٢٠٠٠٠	٤	٨٠٠٠٠	٣,٤	٦٨٠٠٠	٠,٦	١٢٠٠٠
جـ	١٠٠٠٠	٣	٣٠٠٠٠	٢,٧	٢٧٠٠٠	٠,٣	٣٠٠٠
إجمالى	٦٠٠٠٠	٤,٣	٢٦٠٠٠٠	٣,٥٨	٢١٥٠٠٠	٠,٧٥	٤٥٠٠٠

$$\frac{٢٦٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠} \qquad \frac{٢١٥٠٠٠}{٦٠٠٠٠} \qquad \frac{٤٥٠٠٠}{٦٠٠٠٠}$$

ملاحظة هامة :

١ – <u>إجمالى خانة ربح الوحدة يطلق عليه متوسط ربح الوحدة التقديرى</u> :

∴ متوسط ربح الوحدة التقديرى = $\frac{\text{إجمالى الربح}}{\text{عدد الوحدات}}$ = $\frac{٤٥٠٠٠}{٦٠٠٠٠}$ = ٠.٧٥

٢- الجدول السابق يعد سواء مطلوب فى التمرين أولاً :

* قائمة الربح الفعلى :

المنتج	كمية	سعر البيع	المبيعات	ت الوحدة	إجمالى ت	الربح للوحدة	الربح الكلى
أ	٢٣٠٠٠	٥,٥٠	١٢٦٥٠٠	٤,٩٤	١١٣٦٢٠	٠,٥٦	١٢٨٨٠
ب	٢٦٥٠٠	٣,٥٠	٢٩٧٥٠	٢,٨٥	٧٥٥٢٥	٠,٦٥	١٧٢٢٥
جـ	١٢٥٠٠	٣,٢٥	٤٠٦٢٥	٣	٣٧٥٠	٠,٢٥	٣١٢٥
إجمالى	٦٢٠٠٠	٤,١٩	٢٥٩٨٧٥	٣,٦٥	٢٢٦٦٤٥	٠,٥٤	٣٣٢٣٠

ملاحظة :

١- يعد جدول الربح الفعلى بنفس أسلوب إعداد جدول الربح التقديرى ولكن بإستخدام الأرقـام الفعلية .

٢- إنحراف الربح = الربح الفعلى - الربح المقدر

= ٣٣٢٣٠ - ٤٥٠٠٠ = (-) ١١٧٧٠ غير مرغوب

● ثانياً : المنتجات اله المنتجات الغير مرتبطة :

أ - إنحراف سعر البيع :

البيان	أ	ب	جـ
(سـعر تقديـرى - سـعر فعلى) × الحجم الفعلى	(٥-٥,٥٠) ٢٣٠٠٠ = (-) ١١٥٠٠ مرغوب	(٤-٣,٥)٢٦٥٠٠ = (+) ١٣٢٥٠ غير مرغوب	(٣-٣,٢٥) ١٢٥٠٠ = (-) ٣١٢٥ مرغوب

ب - إنحراف التكاليف :

البيان	أ	ب	جـ
(ت القدرة - ت الفعلية) × حجم الفعلى	= ٢٣٠٠٠(٤,٩٤-٤) (-) ٢١٦٢٠ غير مرغوب	(٣,٤٠ - ٢,٨٥) ٢٦٥٠٠ = (+)١٤٥٧٥ مرغوب	(٣-٢,٧٠) ١٢٥٠٠ = (-) ٣٧٥٠ غير مرغوب

جـ - إنحراف الحجم :

البيان	أ	ب	جـ
...جم الفعلى) × ...دة	(٣٠٠٠٠ - ٢٣٠٠٠) × ١ = (+) ٧٠٠٠ غير مرغوب	(٢٠٠٠٠-٢٦٥٠٠)٠,٦ = (-) ٣٩٠٠ مرغوب	(١٠٠٠٠-١٢٥٠٠) ٠,٣ = (-) ٧٥٠ مرغوب

د - ملخص النتائج بدون إشارات

البيان	أ	ب	جـ	إجمالى
إنحراف سعر البيع	١١٥٠٠ مرغوب	١٣٢٥٠ غير مرغوب	٣,٢٥ مرغوب	١٣٧٥ مرغوب
أنحراف التكاليف	٢١٦٢٠ غير مرغوب	١٤٥٧٥ مرغوب	٣٧٥٠ غير مرغوب	١٠٧٩٥ غير مرغوب
إنحراف الحجم	٧٠٠٠ غير مرغوب	٣٩٠٠ مرغوب	٧٥٠ مرغوب	٢٣٥٠ غير مرغوب
إجمالى	١٧١٢٠ غير مرغوب	٥٢٢٥ مرغوب	١٢٥ مرغوب	١١٧٧٠ غير مرغوب

• ثالثاً تجات المرتبطة :

أ - إنحراف الحجم المطلق :

البيان	أ	ب	جـ
(حجم مقدر - حجم فعلى) × متوسط الربح التقديرى	(٣٠٠٠٠-٢٣٠٠٠) ٠,٧٥= (+) ٥٢٥ غير مرغوب	(٢٠٠٠٠-٢٦٥٠٠) ٠,٧٥ = (-) ٤٨٧٥ مرغوب	(١٠٠٠٠-١٢٥٠٠) ٠,٧٥= (-) ١٨٧٥ مرغوب

ب – إنحراف المزج ← بدون إشارات :

البيان	أ	ب	جـ
(حجم القدر – حجم الفعلى) × (متوسط الربح التقدير – ربح الوحدة التقديرى)	(٣٠٠٠٠ – ٢٣٠٠٠) × (٠,٧٥ – ١) أكثر ربحية تقدير أكبر = ١٧٥٠ غير مرغوب	(٢٦٥٠٠–٢٠٠٠٠) × (٠,٧٥ – ٠,٦٠) أقل ربحية حجم تقديرى أقل = ٩٧٥ غير مرغوب	(١٢٥٠٠–١٠٠٠٠) × (٠,٧٥ – ٠,٣٥) أقل ربحية حجم تقدير أقل = ١١٢٥ غير مرغوب

جـ– ملخص النتائج ← بدون إشارات

البيان	أ	ب	جـ	إجمالى
سعر البيع (كما هو)	١١٥٠٠ مرغوب	١٣٢٥٠ غير مرغوب	٣١٢٥ مرغوب	١٣٧٥ مرغوب
التكلفة (كما هو)	٢١٦٢٠ غير مرغوب	١٤٥٧٥ مرغوب	٣٧٥٠ غير مرغوب	١٠٧٩٥ غير مرغوب
حجم المطلق	٥٢٥٠ غير مرغوب	٤٨٧٥ مرغوب	١٨٧٥ مرغوب	١٥٠٠ مرغوب
المزج	١٧٥٠ غير مرغوب	٩٧٥ غير مرغوب	١١٢٥ غير مرغوب	٣٨٥٠ غير مرغوب
إجمالى	١٧١٢٠ غير مرغوب	٥٢٢٥ مرغوب	١٢٥ مرغوب	١١٧٧٠ غير مرغوب

د – إختبار مدى التناسق ← بدون إشارات

البيان	أ	ب	جـ
حجم المطلق + المزج	٥٢٥٠ غير مرغوب ١٧٥٠ غير مرغوب	٤٨٧٥ مرغوب ٩٧٥ غير مرغوب	١٨٧٥ مرغوب ١١٢٥ غير مرغوب
إنحراف الحجم	٧٠٠٠ غير مرغوب	٣٩٠٠ مرغوب	٧٥٠ مرغوب

التحليل المالى المتقدم

- التنبؤ بالفشل المالي (نموذج التمان) .
- تقييم الاداء المالي للشركات (نموذج كمبورت) .
- التحليل المالي المقارن للشركات (نظام دي بونت) .
- بيان تدفق الأموال والتحليل المقارن .
- صافي دورة التشغيل .
- الهيكل المالي والرافعة المالية .

حالة عملية

بفرض توافر البيانات التالية عن الشركة المصرية للبلاستيك عام 2007 :

قائمة المركز المالى في 2007/12/31 **القيمة بالأف جنيه**

بيــان	2006	2007
أصول ثابتة	50000	50000
يطرح : مخصص الإهلاك	15000	20000
صافى الأصول الثابتة	35000	30000
الأصول المعنوية (الشهرة)	5000	5000
إجمالي الأصــول طويلة الآجل(1)	**40000**	**35000**
المخزون	5000	9000
أوراق قبض	4000	3000
أوراق مالية متداولة	-	6000
نقدية	1000	2000
إجمالي الأصــــــول المتداولة (2)	**10000**	**20000**
أوراق الدفع	2000	2500
خصوم متداولة أخرى	1000	2500
إجمالي الخصــوم المتــداولة (3)	**3000**	**5000**
رأس المال العامل (2-3) 4	7000	15000
أجمالي الاستثمار 1+4	**47000**	**50000**
قروض طويلة الأجل	25000	20000
إجمـــالي الخصــــوم طويلة الآجل	**25000**	**20000**
أسهم ممتازة (**8000** سهم /**500** جنية /**12.5**%)	4000	4000
أسهم عادية (**1500000** سهم / **5**جنيهات)	6000	7500
الأرباح المحتجزة	8000	11000
إجمالي حقوق الملكية (حقوق المساهمين)	22000	30000
أجمالى تمويل الاسنثمار	47000	50000

قائمة الدخل للشركة

عن الفترة المنتهية في 2007/12/31 **القيمة بالأف جنيه**

بيــان	2006	2007
صافي المبيعات	45000	50000
يطرح : تكلفة البضاعة المباعة	30000	32500
مجمل الربح	**15000**	**17500**

يطرح : تكلفة التأجير للمصنع	2500	5000
يطرح : المصاريف الإدارية	2500	2500
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	**10000**	**10000**
يطرح : الفوائد	2500	2000
الأرباح قبل الضرائب	**7500**	**8000**
يطرح : الضرائب	2500	2000
صافي الأرباح القابلة للتوزيع	**5000**	**6000**
يطرح : التوزيعات النقدية لحملة الأسهم الممتازة	500	500
التوزيعات المتاحة للتوزيع لحملة الأسهم العادية	4500	5500
يطرح : التوزيعات النقدية لحملة الأسهم العادية	2000	2500
الأرباح المحتجزة	**2500**	**3000**

فإذا علمت أن :

- **القيمة السوقية للسهم العادي في عام 2007 30 جنية .**
- **القيمة السوقية للسهم الممتاز في عام 2006 800 جنية .**

التنبؤ بالفشل المالي للشركات (نموذج آلتمان)

يقوم هذا النموذج على إستخدام خمس مؤشرات مالية مع إعطاء وزن نسبي لكل مؤشر بغرض الوصول إلى قيمة النموذج Z .... وتستخدم هذه القيمة كأساس لتصنيف الشركات إلى مجموعتين : مفلسة أو فاشلة ماليا ،،،،، وأخرى غير مفلسة أو غير فاشلة ماليا .... وفيما يلي مكونات هذا النموذج :

المكونات	النسبة التحليلية	ناتج النسبة
س1	رأس المال العامل 15000000 / إجمالي الأصول 55000000	**0.27**
س2	الأرباح المحتجزة 3000000 / إجمالي الأصول 55000000	**0.06**

س3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب 10000000 / إجمالي الأصول 55000000	0.02
س4	القيمة السوقية لحقوق الملكية 51400000 / إجمالي الديون 25000000	2.06
س5	صافي المبيعات 50000000 / إجمالي الأصول 55000000	0.91
قيمة Z = 1.2 س1 + 1.4 س2 + 3.3 س3 + 0.6 س4 + س5		
قيمة Z = (1.2 × 0.27) + (1.4 × 0.06) + (3.3 × 0.02) + (0.6 × 2.06) + (1 × 0.91) = 2.61		

ملاحظات :

1- القيمة السوقية لحقوق الملكية :

= القيمة السوقية للأسهم العادية + القيمة السوقية للأسهم الممتازة

= (1500000 سهم عادي × 30 جنية للسهم)

+ (80000 سهم ممتاز × 800 جنية للسهم)

2- رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة

3- صافي رأس المال العامل :

= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

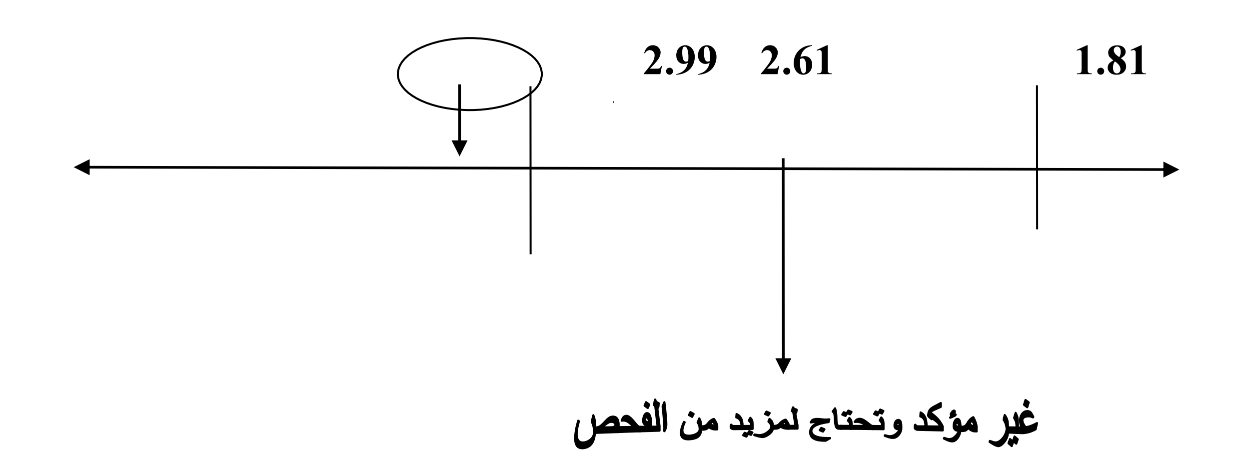
4-الأصول السائلة = الأصول المتداولة – المخزون

= 15000000 – 9000000 = 6000000 جنية

5- معيار تصنيف الشركات طبقا لقيمة النموذج Z :

فاشلة ماليا

غير فاشلة ماليا



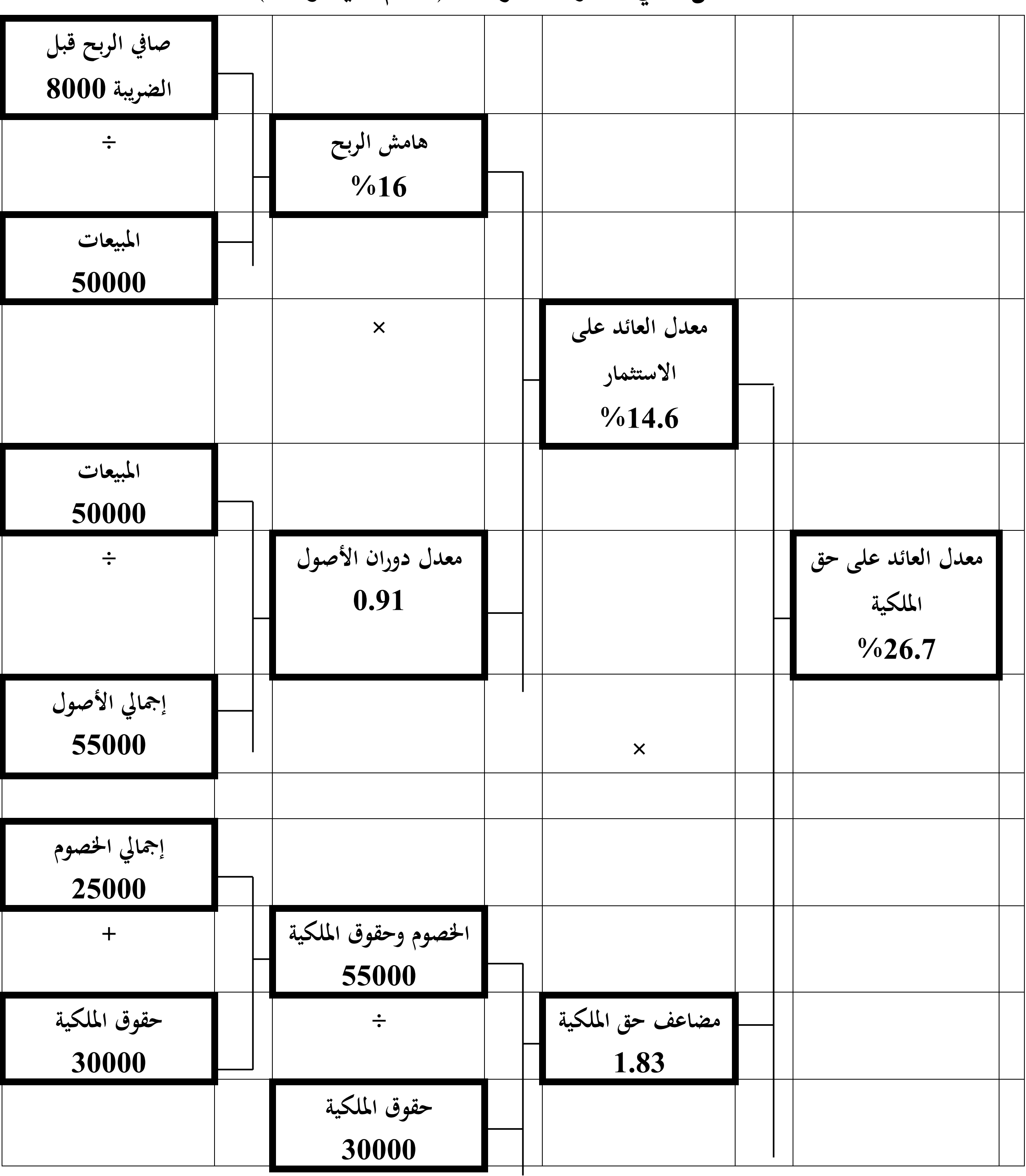
تقييم الأداء المالي للشركات (نموذج كمبورت)

يتكون هذا النموذج من ستة مؤشرات مالية ، مع إعطاء وزن نسبي لكل مؤشر بغرض الوصول إلى قيمة النموذج Z .... وتستخدم هذه القيمة كأساس لتقييم الأداء المالي في الشركة ، فإذا كانت موجبة دل ذلك على أنها ناجحة ماليا ، أما إذا كانت سالبة فهذا يعني تدني الأداء المالي فيها .

المكونات	النسبة التحليلية	ناتج النسبة
س1	صافي الربح 6000000 / إجمالي الأصول 55000000	0.11
س2	إجمالي الديون 25000000 / إجمالي الأصول 55000000	0.46
س3	الأصول السائلة 6000000 / إجمالي الأصول 55000000	0.11
س4	الأصول المتداولة 15000000 / الخصوم المتداولة 5000000	3
س5	الأصول السائلة 6000000 / الخصوم المتداولة 5000000	1.2
س6	صافي الربح 6000000 / حقوق المساهمين 30000000	0.2
قيمة النموذج Z = 1.44 س1 – 1.78س2 + 6.06 س3 + 0.62 س4		

- 2.56 س5 + 0.37 س6
قيمة النموذج Z = (1.44 × 0.11) – (1.78 × 0.46) +   (6.06 × 0.11) + (0.62 × 3) –   (2.56 × 1.2) + (0.37 × 0.2) = – 2.8

التحليل المالي المقارن للشركات (نظام دي بونت)



التعليق :

الفائدة الأساسية لهذا النظام هي تقسيم العوامل التي تؤثر على معدل العائد عل حق المليكة الي ثلاثة عناصر أساسية وهي :

1. **هامش الربح : وهو عبارة عن صافي الربح من المبيعات .**
2. **مدى الكفاءة في استخدام الأموال وإدارة الأصول :**

وهذا يتم التوصل إليه من خلال حساب معدل دوران الأصول .والذي يشير إلى مدى كفاءة استخدام الشركة للأصول لتوليد المبيعات .

3. **درجة استخدام القروض في هيكل التمويل أو ما يسمى بالمتاجرة بحقوق الملكية .**

بيان تدفق الأموال والتحليل المقارن

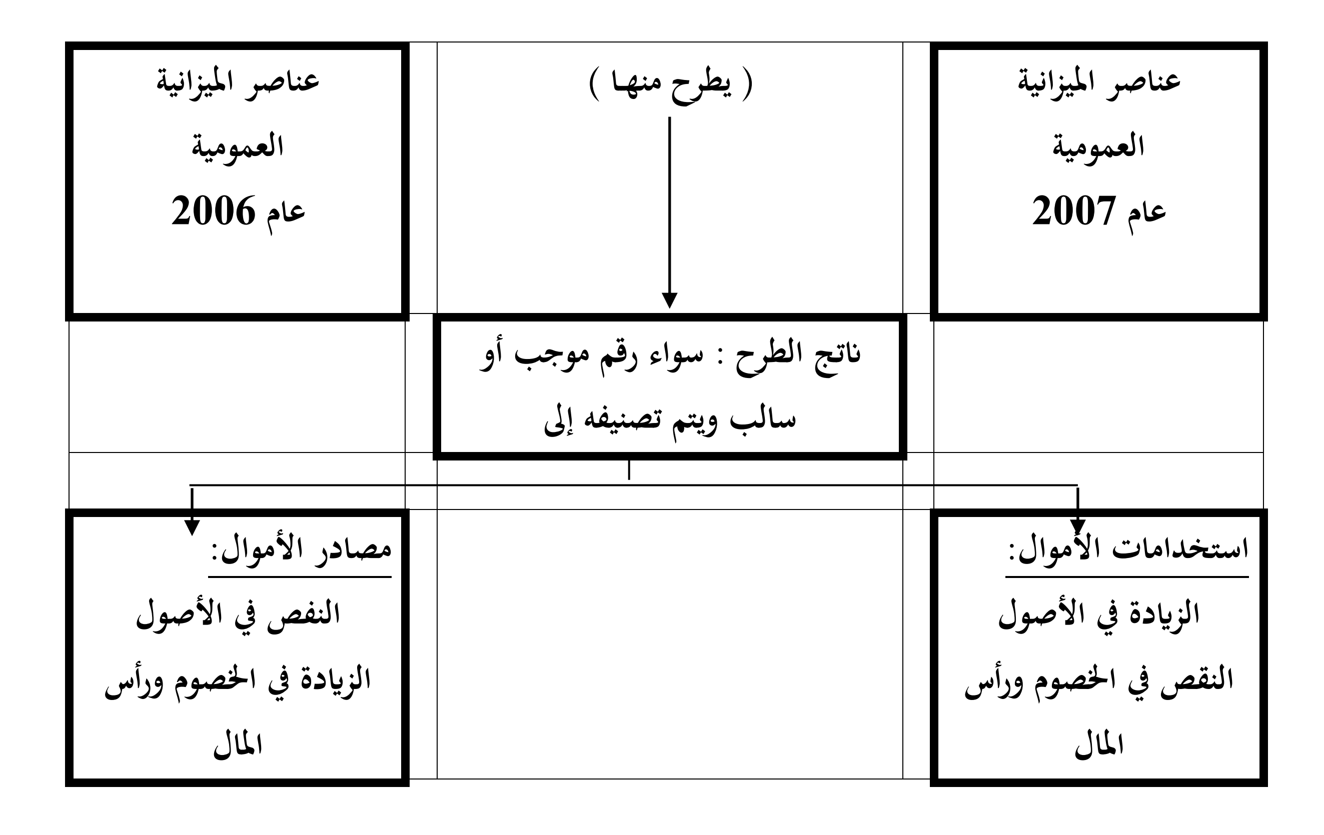
يهدف إعداد بيان تدفق الأموال إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- معرفة نوع وطبيعة المصادر المالية التي تم الاعتماد علها خلال السنة المالية لتمويل الاستثمار في الأصول .

2- معرفة مدى ملاءمة مصادر التمويل لطبيعة مجالات الاستخدام طبقا لمبدأ التغطية للتمويل .

3- قياس درجة التكامل بين القرار الاستثماري المنشئ لمحفظة الأصول ، والقرار المالي المنشئ لمحفظة الخصوم ورأس المال .

ويتم إعداد بيان تدفق الأموال بالمقارنة بين ميزانيتين عموميتين في تاريخين مختلفين ،،،،،، وبالطرح يتم الحصول على صافي التغير سواء كان رقما موجبا أو سالبا ،،،،،،،، بعد ذلك يتم تصنيف صافي التغير إلى استخدامات ومصادر مالية ،،،،، كما يتضح مما يلي :



بيان تدفق الأموال عن الفترة 2006 / 2007

الميزانية العمومية		صافي التغير	حركة الأموال				عناصر الميزانية
2007	2006		استخدامات		مصادر		
			المبلغ	%	المبلغ	%	

الأصول							
أراضي	-	-	-	-	-	1600	1600
مباني	-	-	3.8	700	700	800	1500
الالات ومعدات	-	-	72.1	13100	13100	12200	26300
أثاث	-	-	1.1	200	200	400	600
الأصول المتداولة							
نقدية	-	-	1.1	200	200	200	400
أوراق القبض	-	-	3.8	700	700	4200	.4900
مدينون	27.5	5000	-	-	(5000)	6000	1000
مخزون	-	-	17	3100	3100	6600	9700
حقوق الملكية							
رأس المال	-	-	-	-	-	10000	10000
أحتياطيات	7.7	1400	-	-	1400	500	1900
مجمع الأهلاك	41.8	7600	-	-	7600	7500	15100
الخصوم طويلة الأجل							
قروض طويلة الأجل	5.5	1000	-	-	1000	5000	6000
الخصوم المتداولة							
أوراق الدفع	12.1	2200	-	-	2200	5000	7200
قروض	1.6	300	-	-	300	3800	4100
مخصصات	3.8	700	-	-	700	800	1500
دائنون	-	-	1.1	200	(200)	400	200
	100	18200	100	18200	إجمالي حركة الأموال		

نمط الاستخدامات المالية

المصـــادر المالية			الاستخدامات المالية		
%	المبلغ	بيـــان	%	المبلغ	بيـــان

1- استخدامات طويلة الأجل :			**1- مصادر تمويل طويلة الأجل :**		
			1/1: مصادر ذاتية :		
مباني	**700**	**3.8**	**احتياطيات**	**1400**	**7.7**
			مجمع الإهلاك	**7600**	**41.8**
الالات ومعدات	**13100**	**72.1**	**2/1 : مصادر خارجية**		
			قروض طويلة الأجل	**1000**	**5.5**
أثاث	**200**	**1.1**			
			المجموع	**10000**	**55**
			2- مصادر تمويل قصيرة الأجل :		
المجموع	**14000**	**77**	**1/2: مصادر ذاتية :**		
2- استخدامات قصيرة الأجل			**مدينون**	**5000**	**27.5**
			مخصصات	**700**	**3.8**
			1/2: مصادر خارجية :		
نقدية	**200**	**1.1**	**أوراق الدفع**	**2200**	**12.1**
أوراق القبض	**700**	**3.8**	**قروض**	**300**	**1.6**
مخزون	**3100**	**17**			
دائنون	**200**	**1.1**			
المجموع	**4200**	**23**	**المجموع**	**8200**	**45**
الإجمالي	**18200**	**100**	**الإجمالي**	**18200**	**100**

التعليق على النتائج :

1- بلغت جملة الأموال التي أستثمرت بالزيادة عام 2007 عن عام 2006 مبلغ 18200 جنيه .

2- أستوعبت الاستخدامات طويلة الأجل (تكوين أصول ثابتة جديدة) مبلغ 14000 جنيه أي ما نسبته 77% من المصادر المالية التي توافرت للشركة عام 2007 ، مما يشير إلى زيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة .

3- أستوعبت الاستخدامات قصيرة الأجل مبلغ 4200 جنيه أي ما نسبته 23% من المصادر المالية التي توافرت للشركة عام 2007 ، مما يشير إلى توسع الشركة في نشاط التسويق والمبيعات .

4- ساهمت مصادر التمويل طويلة الأجل بنسبة 55% من إجمالي المصادر المالية أي بمبلغ 10000 جنيه ، في حين ساهمت مصادر التمويل قصيرة الأجل بمبلغ 8200 جنيه أي بنسبة 45% من مصادر التمويل التي توافرت للشركة عام 2007 .

5- تم تمويل الاستخدامات طويلة الأجل التي استوعبت 77% من المصادر المالية من :

1/5 : مصادر مالية طويلة الأجل بنسبة 55% .

2/5 : مصادر مالية قصيرة الأجل بنسبة 22% .

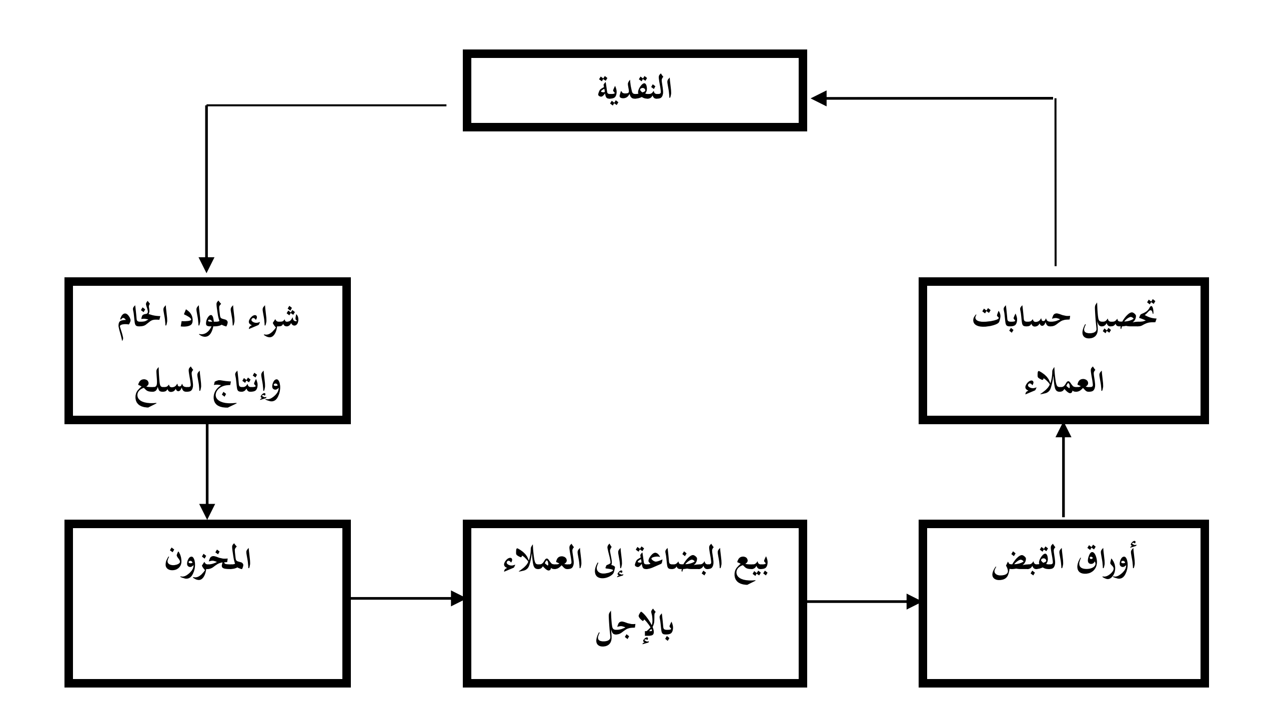
وهذا يخالف مبدأ التغطية في التمويل ، مما يشير إلى اختلال هيكل التمويل لاعتماد الشركة المتزايد على الديون كمصادر تمويل خارجية ،،،،،، كما يشير أيضا إلى عدم توافر السيولة المالية الذاتية الكافية للشركة ،،،،،، مما يعرضها للمزيد من المخاطر المالية ومخاطر الأعمال .

6- تم تمويل الاستخدامات قصيرة الأجل التي استوعبت 23% من المصادر المالية بالكامل من مصادر التمويل قصيرة الأجل (45% - 22%) .

السيولة ودورة النقدية

إن عملية تقدير حجم السيولة التي تحتاجها أي شركة تعتمد بالدرجة الأولى على الأموال المطلوبة لتمويل دورة تشغيل كاملة . ويمكن تعريف الدورة الإنتاجية بأنها المدة التي تبدأ من أستثمار الأموال لإنتاج المنتجات أو الخدمات حتى نهاية الفترة التي يبدأ الاستثمار في المنتجات ينتج عنها بيع وتحصيل نقدية أخرى . ويعبر الشكل التالي عن المراحل المختلفة لدورة التشغيل للشركة .

دورة التشغيل الداخلية



وعلى هذا ، لقياس دورة التشغيل .... يجب الحصول على المعلومات التالية :

1. الوقت المستغرق في تحويل الاستثمارات في المخزون إلى مبيعات :
   (النقدية .... المخزون .... المبيعات .... أوراق القبض)
2. الوقت المستغرق في تحصيل المبيعات الآجلة :
   (أوراق القبض .... النقدية)

خطوات تقدير دورة التشغيل

1- تحديد متوسط تكلفة البضاعة المباعة يوميا :

= تكلفة البضاعة المباعة **32500000** ÷ **365** يوم = **89041** جنيها يوميا .

2- تحديد فترة الاحتفاظ بالمخزون بالأيام :

= قيمة رصيد المخزون **9000000**

÷ متوسط تكلفة البضاعة المباعة يوميا **89041** = **101** يوم .

التعليق :

تشير النتيجة السابقة إلى أن متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون في الشركة هي **101** يوم بنهاية عام **2007** . ولذلك إذا استمر معدل مبيعات الشركة عند هذا الأساس ، فإن الشركة يمكن أن تواجه مشكلة انتهاء المخزون بعد **101** يوم .... ويتخوف بعض المحللين الماليين من أن مخزون آخر المدة قد لايعبر عن حقيقة المخزون خلال العام المالي .... فمن الممكن أن يكون عند حد أدني من باقي أيام السنة .... لذلك فمن الأفضل إعداد هذه المؤشرات بصفة دورية كل شهر أو استخدام متوسط أرقام المخزون خلال شهور السنة .

3- تحديد متوسط المبيعات الآجلة اليومية :

= المبيعات الآجلة **50000000** ÷ **365** يوم = **136869** جنيها يوميا .

4- تحديد متوسط فترة التحصيل :

= أوراق القبض **3000000** ÷ المبيعات الآجلة اليومية **136869** = **22** يوم .

5- تحديد دورة التشغيل :

= متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون **101** يوم + متوسط فترة التحصيل **22** يوم

= **123** يوم .

التعليق :

كلما زادت فترة التشغيل كلما زادت الحاجة إلى الأصول المتداولة والنقدية ، وأيضا يعني أن الشركة تستغرق فترة طويلة وذلك لكي تقوم بتحويل المخزون وكذلك أوراق القبض إلى النقدية .... وعلىهذا كلما زادت دورة التشغيل ، كلما زادت قيمة صافي رأس المال العامل المطلوب .

6- تحديد متوسط المشتريات اليومية :

= (تكلفة البضاعة المباعة – قسط الإهلاك) ÷ 365 يوم

= (32500000 – 5000000) ÷ 365 يوم

= 75342 جنيها يوميا .

7- تحديد متوسط مهلة سداد المشتريات الآجلة :

= أوراق الدفع 2500000 ÷ متوسط المشتريات اليومية 753423

= 33 يوما .

8- صافي فترة التشغيل :

= فترة التشغيل 123 يوم – مهلة السداد 33 يوم = 90 يوما .

التعليق :

تعبرصافي فترة التشغيل عن الفترة التي تستغرقها الشركة للحصول على نقدية مرة أخرى من الاستثمار في المخزون وأوراق القبض مع الأخذ في الاعتبار أن المشتريات تتم بالأجل .... وعلى هذا كلما زاد صافي فترة التشغيل كلما زادت حاجة الشركة إلى السيولة .

الهيكل المالي والرافعة المالية

ينشأ عن التمويل بالمديونية أو حق الملكية العديد من الالتزامات بالنسبة للشركة كما يتضح مما يلي :

1- **التمويل عن طريق الديون** .... يلزم الشركات إعادة سداد أقساط الدين والفوائد للدائنين .... التي عادة ما تكون ثابتة ومتفقا عليها مسبقا عند التعاقد . وإذا استطاعت الشركة تحقيق معدلات عائد أكثر من المطلوب لسداد الديون ،،،،،،،،، تستطيع توزيع الفائض على الملاك أو يعاد استثماره داخل الشركة .

2- **التمويل عن طريق حق الملكية** .... لايجبر الشركة على توزيع عائد ،،،،،،،،،، فالشركة قد تقوم بسداد توزيعات نقدية .... أو تعيد شراء الاسهم من الملاك .... أومنح المساهمين أسهم مجانية بدلا من التوزيع النقدي لعائد السهم .... وفي جميع هذه الحالات لايوجد إجبار علي الشركة للقيام بذلك .

حالة عملية:

شركة الحافظ لديها أصول قيمتها 40000 جنيه وتم تمويلها عن طريق حق الملكية .... حيث أن عدد أسهم الشركة 2000 سهم وقيمة السهم 20 جنيه .... وبفرض أن شركة الحافظ أمامها فرص استثمارية جيدة تحتاج إلى مبلغ 20000 جنيه كرأسمال جديد ، وبفرض أن الشركة تستطيع أن ترفع رأس المال الجديد عن طريق ثلاث بدائل :

البديل الأول :

إصدار 20000 جنيه كحق ملكية (1000 سهم ، قيمة السهم 20 جنيه)

البديل الثاني :

إصدار 10000 جنيه كحق ملكية (500 سهم ، قيمة السهم 20 جنيه) ، وأقتراض 10000 جنيه بمعدل فائدة سنوية 10 % .

البديل الثالث :

أقتراض 20000 جنيه بمعدل فائدة سنوية 10 % .

وبفرض أن أرباح التشغيل 9000 جنيه ، أي أن معدل العائد على الأصول يساوي 15% (9000 ÷ 60000) . وبفرض عدم تطبيق أي ضرائب على الإيرادات ،،،،،،، فما هي ربحية السهم EPS في ضوء كل بديل ؟

بيـان	البديل الأول 20000 حق ملكية	البديل الثاني 10000 ملكية 10000 ديون	البديل الثالث 20000 ديون
أرباح التشغيل يطرح : فوائد القروض	9000 –	9000 1000	9000 2000
صافي الأرباح	9000	8000	7000
÷ عدد الآسهم	3000	2500	2000
ربحية السهم EPS	3	3.2	3.5

وبفرض أن معدل العائد على الأصول 10% بدلا من 15% ففي هذه الحالة :

بيـان	البديل الأول	البديل الثاني	البديل الثالث
	20000		20000

	حق ملكية	10000 ملكية 10000 ديون	ديون
أرباح التشغيل يطرح : فوائد القروض	6000 –	6000 1000	6000 2000
صافي الأرباح	6000	5000	4000
÷ عدد الآسهم	3000	2500	2000
ربحية السهم EPS	2	2	2

وبفرض أن معدل العائد على الأصول 5% فأن صافي الدخل في هذه الحالة :

بيـان	البديل الأول 20000 حق ملكية	البديل الثاني 10000 ملكية 10000 ديون	البديل الثالث 20000 ديون
أرباح التشغيل يطرح : فوائد القروض	3000 –	3000 1000	3000 2000
صافي الأرباح	3000	2000	1000
÷ عدد الآسهم	3000	2500	2000
ربحية السهم EPS	1	0.80	0.5

التعليق على النتائج :

فيما يلي ملخص لربحية السهم EPS في ضوء كل بديل للتمويل والمناخ الافتصادي المتوقع :

بدائل التمويل	ربحية السهم في ضوء الأحوال الاقتصادية		
	نمو بطئ %5	نمو عادي %10	نمو اقتصادي %15
1- 20000 جنيه حق الملكية	1	2	3
2- 10000 جنيه حق الملكية 10000 جنيه ديون	0.8	2	3.2
3- 20000 جنيه ديون	0.5	2	3.5

يلاحظ أن استخدام بديل التمويل عن طريق الديون ..... البديل الثالث .... بدلا من حق الملكية ،،،،،، فلن يشارك أصحاب المشروع في الأرباح ،،،،،،، فكل ما يجب عمله هو سداد قيمة الفوائد المستحقة على الديون للدائنين .... ولكن عند استخدام التمويل عن طريق الملكية بدلا من الديون .... البديل الأول.... فإن أصحاب المشروع يجب أن يشاركوا الملاك الجدد في الزيادة في الأرباح ،،،،،،،، وينتج عن هذا تقليل معدل العائد على حق الملكية للملاك الأصليين وأيضا تقليل ربحية السهم .... والجدير بالإشارة أنه إذا كان معدل العائد على الأصول 15% فإن البديل الثالث يحقق أعلى معدل عائد للسهم ،،،،،، ولكن إذا كان معدل العائد يساوي 5% فإن البديل الثالث يحقق أقل معدل عائد للسهم .